الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر

(٢٠١١ – ٢٠١٧)

د. أماني قنديل

من الصعب أن نسلك درباً جديداً، والأصعب أن نمكث في درب لا يتسع الجميع

الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر

(٢٠١١ – ٢٠١٧)

د. أماني قنديل

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

الغلاف والإخراج الفني

محمد أمين إبراهيم

المحتويات

- **تقديم :** 7

- **الفصل الأول: الجمعيات الأهلية قبل يناير ٢٠١١ وما بعدها**

- أولاً: الجمعيات الأهلية في مصر قبل ثورة يناير:

أ – ملاحظات أولية **13**

ب – خريطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية عشية يناير ٢٠١١.....**18**

ج – تحول بعض سمات خريطة الجمعيات إلى إشكاليات كبرى بعد الثورة.....**27**

- ثانياً: الجمعيات الأهلية في مصر بعد يناير ٢٠١١:

أ – ملاحظات أربعة تحدد أي دور لعبته الجمعيات في لحظات التحول.....**22**

ب – ظاهرة تسارع تسجيل جمعيات جديدة في ٢٠١١، ٢٠١٢.....**25**

ج – تزايد حدة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على وضعية الجمعيات.....**27**

د – دلالة التطور العام لبنية الجمعيات والمؤسسات الأهلية.....**33**

الفصل الثاني: إشكالية تسييس العمل الخيري بعد يناير ٢٠١١

- أولاً: تصاعد العمل الخيري الإسلامي واختلاطه بالعمل السياسي:

أ – أهمية هذه الظاهرة وتفسيرها **41**

ب – التطورات التي لحقت بالجمعيات الخيرية الإسلامية بعد يناير ٢٠١١.....**44**

- ثانياً: خريطة التوزيع الجغرافي للجمعيات الخيرية الإسلامية، وخريطة توزيع الفقر:

أ – الإطار العام للتوزيع الجغرافي وتوزيعه على المحافظات (٢٠١٦) **46**

ب – خريطة توزيع الفقر في مصر في علاقتها بعدد الجمعيات ونسبة
السكان في كل محافظة 49
ج – وضعية الجمعيات الخيرية الإسلامية في أكثر المحافظات فقراً 52
د – مخاطر تسييس العمل الخيري 57
هـ – نموذج لنجاح التوظيف السياسي للفقراء في الوجه القبلي لمساندة
الإخوان المسلمين، والنتائج الكاشفة. 59

الفصل الثالث: أزمات المنظمات الحقوقية وإشكالية التشريع (٢٠١١ – ٢٠١٧)

- أولاً: أزمات وصراعات المنظمات الحقوقية والدولة بعد يناير ٢٠١١.

أ – مفارقات ما بين العمل الحقوقي والعمل الخيري الإسلامي 69
ب – وضعية المنظمات الحقوقية قبل يناير ٢٠١١، وما بعدها 71
ج – إشكالية الاعتماد على التمويل الغربي 73
د – حركة تدفق التمويل الغربي للمنظمات الحقوقية 75

- ثانياً: تطور إشكالية تشريع الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٢٠١١ - ٢٠١٧)

أ – جذور الإشكالية 79
ب – محاولة إصدار تشريع بعد يناير من جانب جماعة الإخوان 81
ج – تطور وتعقد "معركة التشريع" بعد ثورة يونيو 83
د – أطراف جديدة في معركة التشريع وصدام نوفمبر ٢٠١٦ 88

الفصل الرابع: وضعية الموارد المادية والقدرات البشرية في الجمعيات ٢٠١١ – ٢٠١٧.

- أولاً: تعقد إشكالية تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أ – أولويات مصار التمويل 100
ب– تراجع التمويل الوطني، والخارجي بعد يناير ٢٠١١ 102
ج– تحليل البيانات الرسمية للدولة عن التمويل 106
د – استخلاصات مهمة 113

- ثانياً: تراجع قيمة التطوع والمشاركة المجتمعية.

أ – تغيرات قيمية على مدى ست سنوات أثرت سلباً على التطوع 115

ب – التراجع التدريجي في المبادرات الأهلية (٢٠١٥–٢٠١٧) 119

جـ – دلالة توزيع المبادرات الجديدة على محافظات مصر 121

الفصل الخامس: الجمعيات الأهلية في مواجهة المخاطر (٢٠١١-٢٠١٧) 127

- أولاً: مخاطر تعصف بالمجتمع المصري.

أ – تعقد وتشابك أبعاد المخاطر في مصر بعد يناير ٢٠١١ 129

ب – قدرة استجابية محدودة للجمعيات وافتقاد المرونة 134

- ثانياً: منظومة مؤشرات تختبر فاعلية الجمعيات (٢٠١١ – ٢٠١٧)

أ – الفاعلية وتهديد رأس المال الاجتماعي 138

ب – كيف نقيس فاعلية الجمعيات ككل بعد يناير ٢٠١١ 139

جـ – إحصاءات موجزة للمخاطر التي تستهدف مصر 144

مناقشة ختامية: "الخروج من النفق المظلم" 151

المراجـــع 158

ملحق (١) أهم إصدارات الكاتبة 160

ملحق (٢)الجداول المتضمنة في الدراسة 162

تقديم

يأتي هذا العمل في سنوات تشتد فيها المخاطر على المستويين العالمي والإقليمي، وفي مصر تحديداً، في سنوات ما بعد ثورة يناير ٢٠١١؛ حيث تعرض المجتمع المصري لكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل ومخاطر ثقافية قيمية اهتزت بها منظومة القيم و"أصابها الخلل"، وأصبحنا نواجه مخاطر انشقاقات مجتمعية عميقة.. وفي هذا السياق، رصدنا "حالة الجمعيات الأهلية"، التي لحقت بها هي الأخرى، مخاطر تهدد فاعليتها، وتؤثر سلباً على الأدوار التي اعتادت أن تقوم بها في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم، وبالطبع في مجال الثقافة والتنوير.. بينما أضحت المنظمات الحقوقية في حالة جمود وتراجع، تواجه صراعها مع الأمن – وهو قبضة الدولة الحديدية – وتواجه إشكاليات قصور التمويل من جهة، واتهامات العمالة والخيانة من جهة أخرى.. إضافة إلى ذلك، شهدت مصر للمرة الأولى (نوفمبر ٢٠١٦) صداماً بين وزارة التضامن الاجتماعي التي أعدت مشروع "قانون معتدل" للجمعيات الأهلية، ووافقت عليه الحكومة، وبين البرلمان الذي يفترض أن يمثل الشعب، لكنه يمرر قانوناً آخر للجمعيات الأهلية يعكس توجهات الأمن وعدم الثقة في القطاع الأهلي.. ثم يرفض رئيس الجمهورية التصديق عليه، ويعود إليه بعد عدة شهور، ويصدق عليه من دون تعديلات تذكر (٢٥ مايو ٢٠١٧).

إذن مخاطر متنوعة تهدد أمن واستقرار المجتمع، وتعمق من الانشقاقات بداخله، ومخاطر استدامة عمل الجمعيات الأهلية وقدراته على الصمود، ومخاطر أخرى تنذر بصراع وصدام بين مؤسسات الدولة، وبينها وبين المجتمع، وتعكس جميعها حالة من عدم التوافق بين الأطراف.

هذا وينتهي عام ٢٠١٦، بتحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصري ليصل في الشهور الأولى إلى عشرين جنيهاً مصرياً مقابل الدولار الأمريكي (تحسن نسبياً في فبراير ٢٠١٧)، ويؤثر ذلك سلباً على حركة الأسواق والقطاع الخاص؛ حيث ارتفعت الأسعار (بما فيها

أسعار الدواء والخدمات) حوالي ٤٠٪. وبالطبع فإن القطاع الخاص يتحرك وينشط في حدوده الدنيا، وتعاني موازنة الدولة من فجوة كبيرة بين الإيرادات والإنفاق، ليسود الاعتقاد بأن عقد اتفاقية بين صندوق النقد الدولي ومصر للإصلاح الهيكلي، قد يحسن الأحوال، ولكنه يحمل الأجيال الجديدة أعباء مضاعفة، ويحمل المجتمع المصري ضغوطاً اقتصادية غير مسبوقة.

بإيجاز شديد فإن المشهد العام بدا مرتبكاً أكثر، **وينذر بمخاطر أكبر في عام ٢٠١٧، مع عدم إغفال ارتفاع نسبة الفقراء في مصر - والتي سنأتي إليها تفصيلاً- وارتفاع نسبة البطالة وتزايد التفكك الأسري، وتراجع نوعية أداء السياسات الصحية والتعليمية**، وفي قلب هذا المشهد تواجه مصر العمليات الإرهابية، وتثار دائماً قضية "الحفاظ على الأمن القومي المصري".. وهو مبرر قوي بالفعل لكنه لا يبرر في بعض الأحيان تراجع التحولات الديمقراطية، والمساس بحقوق الإنسان.

الخلاصة إن هذا المشهد العام، "تتزاحم" فيه المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر بقوة على العمل الأهلي، بل يهدد استدامته، ويهدد علاقاته بالحكومة من جانب وبالقطاع الخاص من جانب آخر، وبالطبع يؤثر على مساره في مجتمع شهد مع مطلع القرن التاسع عشر أولى الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية.

قد يكون من المهم الإشارة، ضمن تقديم هذا العمل، أنه قد صدر للكاتبة (ديسمبر ٢٠١٥)، عمل مهم، افترضت أنه سوف يكون خاتمة مشروعي البحثي عن الجمعيات الأهلية في مصر، هو مجال بدأت الاهتمام به في السنوات الأخيرة من الثمانينيات، ليمتد من مصر إلى المنطقة العربية ككل. **وهذا الكتاب الأخير يحمل عنوان "التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ [١] فالكتاب هذا يرسم خريطة معرفية للتطورات الكمية والكيفية، التي شهدتها الدول العربية، وهو يرصد هذه التطورات في علاقتها بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة**، وكذلك في علاقتها بالمتغيرات الدولية والعولمة.. ولأن هذا الإصدار المذكور (٢٠١٥) استند على أعمالي السابقة بشكل أساسي، وحمل رقم ٢٧ في سلسلة إصداراتي[٢]، فقد تشكلت لدي "قناعة، بالاكتفاء من دراسة هذا المجال البحثي، والانتقال إلى مجال جديد[٣]. إلا أن قناعتي هذه قد اهتزت مؤخراً، وبشدة، بسبب استشعار المخاطر الجديدة أو المتفاقمة، والتي تؤثر سلباً على وضعية الجمعيات الأهلية في مصر في هذه اللحظة والمستقبل القريب، وفي الوقت نفسه يشتد الاحتياج إلى مزيد من فعالية المبادرات الأهلية، لتتفاعل مع الاحتياجات المتجددة.

إن العمل الذي أقدم له يستهدف تحليل وضعية الجمعيات الأهلية وتطوراتها في مصر، منذ ثورة ٢٥ يناير إلى مطلع عام ٢٠١٧، وذلك من المنظورين الكمي والكيفي، ومن زاوية علاقتها بالدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر، مع إبراز الأنماط الجديدة أو أخرى كانت قائمة تصاعد دورها السياسي، وأبرزها الجمعيات ذات السمة الإسلامية.. لنصل إلى عام ٢٠١٧ ونتفحص الإشكاليات الرئيسة التي تواجهها؛ لنناقش في النهاية فرص وإمكانات الخروج من هذا النفق المظلم.

الفصل الأول

الجمعيات الأهلية

قبل ثورة يناير ٢٠١١، وبعدها

الفصل الأول
الجمعيات الأهلية قبل ثورة يناير ٢٠١١، وبعدها

أولاً: الجمعيات الأهلية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

أ - قد يكون من المهم بداية إبداء بعض الملاحظات الأولية الموجزة قبل الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، وتكشف عن استمرارية.

الملاحظة الأولى: إن تاريخ الجمعيات الأهلية في مصر، الذي كشفنا عنه تفصيلاً في أعمال سابقة لنا، يعود إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر (١٨٢١) حين تأسست أولى الجمعيات الأهلية بالإسكندرية، وهي الجمعية اليونانية، التي اهتمت بالجالية اليونانية، التي شكلت حوالي ثلث سكان هذه المدينة الساحلية في ذلك التوقيت. ثم مع منتصف القرن التاسع عشر، وحين أدرك المصريون "القيمة المضافة" من هذه التنظيمات التطوعية، تشكلت عدة جمعيات ذات سمة علمية، منها جمعية معهد مصر ١٨٦٨، والجمعية الجغرافية ١٨٧٥ (مازالت قائمة) والتي رسمت خريطة مصر وحدودها، وحافظت على تراث في غاية الأهمية، حتى اللحظة الحالية(٤).. بعد ذلك تأسست عدة جمعيات أهلية خيرية، بعضها اتخذ السمة الإسلامية (الجمعية الخيرية الإسلامية ١٨٧٨) وبعضها كان له سمة مسيحية (جمعية التوفيق القبطية) لكنها نشطت جميعها في "بوتقة واحدة"، للدفاع عن مصر والمصريين، في مواجهة الإرساليات التبشيرية الغربية، وفيما بعد في مواجهة الاحتلال البريطاني وتردي أوضاع المصريين.. **هذه الجمعيات (إلى جانب الوقف) اهتمت بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، إلى جانب ما نطلق عليه بلغة العصر المنظمات الحقوقية..** بعضها ركز على حقوق المرأة المصرية، وبعضها الآخر دافع عن الهوية واللغة، والبعض انخرط في الدفاع عن الأمة والمسلمين (١٩٢٨ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، وتلى ذلك جمعيات نسائية ضمن هذا التوجه).

لقد تطورت أوضاع الجمعيات وازدهرت، وتنوع نشاطها إلى حد كبير خلال فترة العهد الليبرالي (١٩٢٣ – ١٩٥٢) لتنشط في الثقافة والفنون والصحة والتعليم والأمومة والطفولة والحقوق، وليعبر بعضها عن التيار القومي العربي، وبعضها عن المصرية الفرعونية، وبعضها

الآخر يعكس التيار الإسلامي، والليبرالي، واليساري حتى كانت ثورة ١٩٥٢، التي كسرت مسار التطور الطبيعي للعمل الأهلي فيما يشبه التأميم، وتراجع كثيراً العدد والأدوار، وفي إطار قانون ١٩٥٦ ثم قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

وحين نصل إلى السبعينيات تحدث "صحوة جديدة"، يشتد عودها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لنشهد خارطة جديدة سياسية، تصاحبها خريطة جديدة للجمعيات الأهلية.. وحين نصل إلى الألفية الثالثة، يكون تأثير المتغيرات الدولية متعاظماً على الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى تفاعلات جديدة بين هذه المنظمات والدولة من جانب، وبينها وبين المجتمع من جانب آخر.. وتظهر مقولات ومسميات جديدة أبرزها إطلاق اسم "المجتمع المدني" على الجمعيات الأهلية ككل، ويتصاعد دور "المنظمات الحقوقية"، وتطرح شراكات Partner ships بين الدولة والمنظمات التطوعية، ويتصاعد الحديث عن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وثقافة التطوع، والدور التنموي. وغير ذلك مما حملته معها العولمة، ومما زاد التوقعات من هذا القطاع الثالث.

الملاحظة الثانية: إن هناك اتجاهاً عاماً ميز اهتمامات الجمعيات الأهلية على مدار تاريخي، تمثل في غلبة العمل الخيري على حساب التنموي، وهو ما تكشف عنه الأرقام والبيانات المتوافرة، والتي سوف نأتي إليها في هذا العمل. وهناك مجموعة من الأسباب تفسر ذلك. **أولها**: التأثير القوي للثقافة الدينية، التي تركز على فعل الخير ومساعدة الآخرين، عبر الزكاة والصدقات وعبر ممارسة الأوقاف، وهو أمر اتسم به الدين الإسلامي، وكذلك المسيحي. **ثانيها**: إن إدارة العمل الخيري- داخل أي مؤسسة- أكثر بساطة ويسراً من إدارة مؤسسات أهلية خدمية وتنموية. **وثالثها**: إن البعض قد يرى أنه مجال "آمن" بعيداً عن السياسة وتقلباتها، وأن الموارد تأتي في معظمها من الداخل، في شكل تبرعات مادية أو عينية.. هذا الاتجاه العام الذي ميز المبادرات الأهلية التطوعية، لا ينفي بالطبع مجالات جديدة – حقوقية وتنموية – انخرطت فيها الجمعيات الأهلية في مصر.

إلا أننا بدأنا نشهد بشكل متصاعد خاصة في الألفية الثالثة، اختلاط العمل الأهلي بالعمل السياسي، وهو ملمح جديد، سوف نخصص له مساحة مستقلة فيما بعد.. إلا أنه من المهم في هذه الملاحظات الأولية، تسجيل ملاحظة على جانب كبير من الأهمية، **وهي تصاعد عدد الجمعيات المسجلة رسمياً باعتبارها خيرية، في سنوات ما بعد الثورة، بل وتركزها في الوجه القبلي، في أكثر**

المحافظات فقراً.. هذه الجمعيات في أغلبها كانت "الذراع الاجتماعية" لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية.. الآمر الأخر أن أغلب هذه الجمعيات الخيرية اتجهت نحو تقديم خدمات صحية أساسية – كبديل للدولة – وفي إطار تستكمل به توجهها الخيري، لاستقطاب الفقراء إلى مساندة التيارات الإسلامية.

الملاحظة الثالثة: إن التشريع الحاكم للجمعيات الأهلية في مصر، منذ ما بعد ثورة ١٩٥٢ حتى اللحظة الحالية، بدا من أهم أدوات الدولة للسيطرة على الجمعيات الأهلية، خاصة تلك التي تنشط في مجال الحقوق، أو غيرها من المنظمات التي قد تخرج عن الدور المحدد لها في القانون. ومن ثم نجد أن عهد عبد الناصر قد شهد قانون ١٩٥٦ – وذلك بعد حل الجمعيات – ثم قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الذي لاقى معارضة كبيرة بدءاً من الثمانينيات من القرن العشرين. وقد تزايدت هذه المعارضة الوطنية، في سياق الدعم الدولي لما أطلق عليه "**تحرير الجمعيات الأهلية**"، وفي سياق ضغوط دولية لفتح أبواب التمويل الخارجي[٥].. وإذا كان هذا الموضوع قد وجد منا اهتماماً من قبل في دراسات سابقة، فإننا هنا نشير إلى مضمون المعارضة والنقد الموجه لتشريع الجمعيات الأهلية، وحتى نتمكن فيما بعد من تحليل معركة التشريع بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. يتجه مضمون السلبيات الرئيسية نحو عدة أمور **أولها**: حق الحكومة أو السلطة التنفيذية في حل الجمعيات الأهلية، أي أنها هي التي توافق على التأسيس أو ترفضه أو تحل الجمعية بعد ذلك من دون حكم قضائي. **ثانيها**: تواجد ما يعرف بالرقابة المسبقة – أي مراقبة الأهداف والأفراد والمؤسسين – قبل إشهار الجمعية، وكذلك الرقابة اللاحقة – أي خلال ممارسة أنشطة الجمعيات – وبشكل "تفتيشي تعسفي". **ثالثها**: قدرات الجهة الإدارية المعنية على تعقيد عملية تسجيل الجمعيات والإجراءات والأوراق المطلوبة. **رابعها**: تدخلات بيروقراطية من جانب الجهة الإدارية وحقها – وفقاً للقانون – للتدخل في مسار الجمعية بحل مجلس الإدارة، وتعيين آخر، أو إيقاف النشاط، أو التصفية. **خامسها**: عقوبات تصل في حدتها إلى أن يكون حل الجمعية هو العقوبة، أو توجيه تهم لأشخاص، أو المسئولية الجنائية عن "أعمال تطوعية".

وفي عام ١٩٨٨ صدر تشريع جديد بعد إجراء حوارات ومناقشات مع دوائر واسعة من الجمعيات الأهلية، ثم بعد الموافقة عليه من جانب مجلس الشعب، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بعدم مشروعيته لعدم عرضه على مجلس الشورى. ومع عودة أخرى لقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وجدل مجتمعي ضخم لعدة سنوات كان إصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، الذي

سعى إلى تحقيق بعض "الاعتدال"، وتوسيع مساحة الحرية، سواء من خلال إقرار الحل بالقضاء، أو عدم النص على مجالات محددة تقيد الأنشطة، أو من حيث تبسيط الإجراءات (٦). استمر النقاش والجدل حول ما نطلق عليه "معركة التشريع"، إلى أن كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لندخل في حلقة جديدة من هذه المعركة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، وكذلك مع مؤسسات أجنبية، وقوى عالمية، وتدخل أطراف جديدة ضمن المعركة.

الملاحظة الرابعة: من المهم الأخذ في الاعتبار عدة أبعاد تفاعلت سلباً وإيجاباً مع الجمعيات الأهلية في مصر، أبرزها طبيعة توجهات النظام السياسي، والذي يترك بصمات قوية على مساحة الحريات المتاحة للقطاع الأهلي، فقد ضاقت بشكل كبير في العهد الناصري؛ مما انعكس سلباً على فاعلية الجمعيات وأدوارها وبشكل يتوافق مع سياسات التأميم والدور السلطوي للدولة.. ثم اتجهت المساحة المتاحة للحريات نحو الاتساع تدريجياً في عهد الرئيس السادات، واستمرت على هذا النحو في عهد الرئيس مبارك، ولكن مع التفرقة بين جمعيات خيرية وتنموية من جانب، وجمعيات حقوقية من جانب آخر، والتي تراها الدولة مراكز للمعارضة السياسية... ثم في هذه اللحظة الحالية عودة أخرى لتضييق مساحة الحريات.

اللافت للاهتمام في هذه المرحلة الأخيرة التركيز من جانب النظام السياسي وأدواته الأمنية على المنظمات الحقوقية، والتي كانت لا تزيد على مائة عشية الثورة في ٢٥ يناير من دون التنبه إلى أن "الخطر الأعظم" كان مصدره الآلاف من الجمعيات الإسلامية، خاصة في الوجه القبلي، والتي كانت في حالة تهيئة وإعداد لقواعدها الشعبية المؤيدة لها.. وهو ما سنأتي إليه بشيء من التفصيل فيما بعد.

الأمر الآخر اللافت للاهتمام، **هو أن النظام السياسي بدا لنا قبل ثورة ٢٥ يناير، أنه يجمد أي صدام وارد مع القوى الخارجية والمؤسسات الأجنبية**، التي امتدت بنشاطها – وبكثافة ومن دون مراقبة – إلى داخل مصر، ليتعدى الأمر التدفقات التمويلية غير المحدودة ويمتد إلى أنشطة تثير الشك على أرض مصر.. ومن ثم كان من الطبيعي في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أن تتحول كل من الجمعيات الأهلية الإسلامية والمؤسسات والقوى الأجنبية، في اتجاهات جديدة تدفع في النهاية إلى صدام بينها وبين الدولة.

الملاحظة الخامسة: تحدثنا تفصيلاً من قبل، في دراسات سابقة، **عن المتغيرات التي حملتها معها العولمة** – خاصة في مطلع الألفية الثالثة– فإنها قد أثرت بقوة على خريطة

الجمعيات الأهلية في مصر خاصة ما تعلق بأنماط هذه الجمعيات وأدوارها من جهة، والأدوات الجديدة التي أصبحت متاحة لها من جهة أخرى، كما أن العولمة قد أثرت على علاقة هذا الفاعل بالدولة وبالقوى الخارجية[٧].

ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى أن العولمة من المنظور السياسي، قد جعلت من إعلاء مبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان قضية رئيسية لا حدود لها، **حتى وإن تم توظيف ذلك سياسياً في جانب بعض القوي الكبرى.** وكان هذا يعني تقوية دولية لمساندة منظمات حقوق الإنسان، وقد تصاحبها أو تتبعها تدخلات في الشأن الخاص المصري، خاصة في مواجهة تشريعات (بنود مراقبة التمويل الأجنبي) أو في مواجهة أي قرار بتصفية منظمة أو إغلاقها. **وهذا يعني إحداث تغيير في مفهوم الأمن القومي، وتغيرات تلحق بالمفهوم التقليدي** "لسيادة الدولة"، من جانب آخر فإن العولمة التي كسرت "الحدود الجغرافية بين دول العالم، وأطلقت عنان "السوق المتوحش"، أدت إلى تسليع كل شيء حتي القيم والقضايا، وهمشت الملايين من البشر في مصر وغيرها من دول العالم، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء، وفي إطار توافر قدرات تنافسية محدودة للغاية لهم .. **وهنا كان التأثير على خريطة العمل الأهلي في مصر، لتتزايد مثلاً بشكل غير مسبوق المنظمات التي تستهدف دمج الفقراء في السوق، وأغلبها يعتمد على تمويل أجنبي،** ومن خلال مشروعات وقروض صغيرة (دون أن نتوقف للتقييم ودراسة الانعكاسات).. إلى جانب دور لشركات دولية خاصة متعددة الجنسية، التي أثرت على صعود قضايا وانخفاض قيمة أخرى.

هذا وقد كان من أهم المتغيرات التي تفاعلت معها الجمعيات الأهلية في مصر - وغيرها - هو التطور غير المسبوق في تكنولوجيا الاتصال، إذ أدى ذلك إلى عولمة أدوار المنظمات، ونشأة شبكات خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة، وتسارع الاتصال بين الجميع، فكنا أمام قدرات جديدة "لفاعلين" نجحوا في استقطاب مؤيديهم عبر دول العالم، إلى جانب ظهور فاعلين جدد ومبادرات أهلية غير مؤسسية، كان لها تأثير سلبي – وليس مسانداً – للقطاع الأهلي التقليدي.. وهي ظاهرة اتضحت بشكل كبير في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى مطلع ٢٠١٧، وهي الفترة التي يهتم بها هذا العمل.. جانب من هذه الظاهرة الأخيرة كان يتسم بإيجابية، حين يتم التوافق حول أهداف/ هدف تنموي وخيري، ينشط في إطاره مجموعة (غالباً من الشباب) ويعملون بأسلوب جديد ومنهج مختلف (مثال التنمية بالفن).. جوانب أخرى سلبية منها ما يتم

التعارف عليه "بالميليشيا الإلكترونية"، والتي قد تكون مساندة تماماً للدولة أو معارضة تماماً لها. إذن هذا البعد (تكنولوجيا الاتصال)، وغيره من أبعاد العولمة، قد يكون له تأثير إيجابي على "وضعية الجمعيات الأهلية"، أو تأثير سلبي ينتقص من قيمة القطاع الأهلي.

إن السنوات السبع التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير قد جسدت الملاحظات الخمسة السابقة، وبرزت واضحة بشكل أكبر، سواء ما تعلق بالعولمة، أو التغيرات التي لحقت بالنظام السياسي المصري، أو تصاعد معركة التشريع في مصر، ودخول أطراف مؤسسية جديدة تتصادم معاً، أو غلبة وتسييس الجمعيات الخيرية على حساب التنموية، أو جمود وتراجع الدور الأهلي.. وفي كل ذلك برز بقوة أن الجمعيات هي جزء من البنية الاجتماعية والسياسية، وليست كياناً مستقلاً.

ب - السؤال هو الآن كيف كانت خريطة الجمعيات الأهلية في مصر، عشية اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

١ – إن عدد الجمعيات الأهلية مطلع عام ٢٠٠٠، كان – وفقاً للبيانات الرسمية– ١٦,٦٠٠ جمعية أهلية، بينما ارتفع هذا العدد عام ٢٠١٠، ليصل إل ٢٨,٠٠٠ جمعية (أي بمتوسط تزايد سنوي ١٥٠٠ جمعية فقط).

نحن هنا لا نستهدف تقييم الجمعيات اعتماداً على الكم فقط، ولكنه على الأقل اتجاه يبرز لنا أمرين: **أولهما** يكشف عن الميل للمشاركة في العمل العام من جانب المواطنين، **ثانيهما** يكشف عن "مدى تسامح" الحكومة أو الجهة الإدارية المعنية في التساهل والترحيب بتسجيل الجمعيات الأهلية.. والأهم ما سوف نلاحظه خلال الفترة محل البحث (٢٠١١ – ٢٠١٧) من تصاعد هذا العدد الكلي – بشكل غير مسبوق – مقارنة بالفترة السابقة.

٢ - وإذا بحثنا في أنماط هذه الجمعيات - أي مجالات نشاطها - قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، سوف نلاحظ ما يلي اعتماداً على البيانات الرسمية:

– **إن تصنيف أنشطة الجمعيات الأهلية**، حين كان يعتمد على قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي حدد ١٣ مجالاً للنشاط، ثم أضاف مجالات أخرى (مثل البيئة) بلغت جميعها ١٧ مجالاً،

كان له منطق حين ارتبط بالقانون المذكور.

– **تصنيف الجمعيات رسمياً بعد فتح مجالات النشاط في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، ظل إلى حد كبير يتبع القاعدة السابقة، ومن دون معايير محددة.. على سبيل المثال يتم دمج الجمعيات الدينية مع الثقافية ومع الجمعيات العلمية، ومن ثم يرتفع عدد الجمعيات إلى حد كبير،** برغم أن الجمعيات التي يمكن تصنيفها إنها ثقافية (وتشمل الفنون والعلوم والآداب وغيرها من الجمعيات التي تستهدف الشأن الثقافي والوعي الثقافي) لا يزيد على نسبة ٣٪ إلى ٥٪، من عام ٢٠٠٧ حتى اللحظة الحالية (٣٨٧ جمعية عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ١٠٠٠ فقط عام ٢٠١٣ حين كان الإجمالي ٤٢,٦٠٠ جمعية).

٣ – **يتزايد الوضع تعقيداً واختلافاً، في ضوء ما هو معروف في مصر على وجه الخصوص، ودول أخرى، أن هناك تعدداً في الأنشطة.** فالجمعية قد تكون خيرية إلا أنها تنشط في تقديم خدمات صحية وتعليمية، أو قد تستهدف تمكين النساء المعيلات لأسر الفقيرات، بينما هي جمعية خيرية. هنا المعايير غير واضحة، ولا نلاحظ جهوداً رسمية في اتجاه اتباع المعيار العالمي، الذي يستند إلى النشاط الغالب (وهو ما يعني ضرورة توافر بيانات دقيقة بوزارة التضامن الاجتماعي عن نشاط الجمعيات ومجالات الإنفاق، وهو غير قائم).

٤ – **البيانات الرسمية تتضمن توزيع عدد الجمعيات الأهلية في مصر – في الألفية الثالثة – على حوالي عشرين مجالاً وهي وفقاً للترتيب والأولوية، استناداً على العدد هي على النحو التالي:**

المساعدات الاجتماعية (خيري)، ثقافية وعلمية ودينية، طفولة وأمومة، الفئات الخاصة، تمكين الأسرة، وتنمية اقتصادية، وتنمية مجتمعات محلية، صحية وتعليمية، وسكان، يأتي بعد ذلك البيئة، حماية المستهلك، أرباب المعاشات، الدفاع الاجتماعي، التنظيم والإدارة، الصداقة بين الشعوب، حقوقية، الشباب.

٥ – **إن ما سبق يمثل ٢٠ مجالاً للتصنيف، تستند إليه وزارة التضامن الاجتماعي في تحديد مجالات نشاط الجمعيات،** ونؤكد مرة أخرى وجود الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية معاً ضمن نمط واحد.. في الوقت الذي تحظي به الجمعيات السكانية، ثم التنمية الاقتصادية، ثم التنمية المحلية، ثم تمكين الأسرة، **تحظى كل منها بمجال مستقل وهي جميعها "منظمات تنموية".**[٨]

وبإيجاز يمكن القول إن عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كان على الخريطة المصرية ٣٠,٠٠٠ جمعية أهلية، تصنف على نحو تقليدي مجالات نشاطها عبر ٢٠ مجالاً للنشاط.

٦ - **ومهما كان لدينا تحفظات على هذا التصنيف باعتباره، غير علمي وغير متجاوب مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال البحثي، إلا أننا بإعادة القراءة للبيانات سنصل إلى ما يلي:**

- إن الجمعيات الخيرية (التي يطلق عليها المساعدات الاجتماعية) وتشكل حوالي ٣٢٪ من الإجمالي، تحظي بأكبر نسبة وحدها.
- إذا أضفنا إليها جمعيات تقدم خدمات صحية ورعائية وتعليمية، وكذلك قطا ع الجمعيات ذات السمة الدينية (أياً كانت أنشطتها)، نصبح أمام حوالي ٨٠٪ من إجمالي الجمعيات.
- بينما الجيل الثالث، وهو الجيل التنموي، الذي يستهدف تمكين الفئات المهمشة ودمجهم في التنمية، وتوفير فرص عمل للشباب وللأسرة، وحماية البيئة، والتوعية الحقوقية، (وغيرها) فهي حوالي ٢٠٪ فقط من الإجمالي.
- **ولأن المنظمات الحقوقية، سوف يكون لها اهتمام خاص ضمن هذا العمل، من المهم الإشارة إلى تصاعد عددها من ٣ فقط في الثمانينيات،** إلى حوالي ١٠٠ منظمة حقوقية لحظة ثورة ٢٥ يناير، (لا تقدم خدمات وإنما تدافع عن الحقوق وتهتم بالمطالب، وتستهدف توعية حقوقية، وتساند الديموقراطية). إن هذا العدد الإجمالي كان – ولايزال – في غالبه يتم تسجيله كشركات مدنية، والقلة فقط هي التي وفقت أوضاعها وفقاً لقانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وهي نقطة تشكل محوراً للصدام مع الدولة.

٧ - **ومن جانب آخر يمكن استكمال المشهد العام للخريطة، بالإشارة إلى قطاع المنظمات الدولية، الأجنبية والعربية**، والتي كانت قد حصلت على تصريح لها بالعمل في مصر وفقاً للقانون. إذ تم توقيع بروتوكول مع وزارة الخارجية المصرية، بعد موافقة الجهات الأمنية، ثم تسجيل الأنشطة بوزارة التضامن الاجتماعي (وفقاً للمادة ٢ من قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢). هذه المنظمات عددها وصل إلى ٧٦ منظمة عربية ودولية عشية الثورة، ولكن في الوقت نفسه، كانت هناك عشرات من المنظمات الأجنبية

النشطة، التي قدمت أوراقها المطلوبة للخارجية المصرية، ولم يتم البت في أمرها (بالمنع أو بالموافقة) لكنها تعمل.. وهو ما مثل بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إشكالية كبيرة، ومصدراً للصدام بين الدولة وهذه المنظمات، مع إحالة الأمر للقضاء.. وهو ما سيكون موضعاً للتحليل فيما بعد.

ج - تحول بعض سمات خريطة الجمعيات إلى إشكاليات كبرى بعد الثورة

الخلاصة ونحن أمام مشهد الجمعيات الأهلية في مصر، عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إنها تشير إلى عدد من الحقائق المهمة، تعمقت كثيراً في سنوات ما بعد الثورة، لتعكس لنا حالة من الخلط والتعقيد غير مسبوقة، وتفسر أحياناً الجمود أو التراجع في حالة بعض قطاعات الجمعيات الأهلية، وتفسر في أحيان أخرى "الفوضى" وتبادل الاتهامات والخيانة مع جانب آخر من المنظمات، وبدت لنا ظاهرة الخلط بين العمل الأهلي والعمل السياسي، وبوضوح شديد.. **وبإيجاز شديد نشير إليها في هذا السياق، لتحظى باهتمام أكبر، في صفحات قادمة، وهي:**

- عدم الثقة بين القطاع الأهلي من جهة والدولة من جهة أخرى.
- التشريع المصري الحاكم للجمعيات الأهلية لم يتطور بالشكل الكافي ليواكب الاتجاهات العالمية، أو ليعكس حجم ثقة أكبر.
- البيانات الرسمية عن الجمعيات الأهلية في مصر، تعاني من اختلالات كبيرة، أبرزها عدم توظيف معايير محددة، تحكم نتائجها.
- السمة الخيرية هي الغالبة على العمل الأهلي.
- الصدام والتوتر الدائم بين المنظمات الحقوقية والدولة.
- مسئولية "الدولة الهشة" عن فوضى العمل الأهلي بعد ثورة ٢٥ يناير، التي كانت ملامحها قبل الثورة تنذر بذلك، أبرزها منظمات أجنبية نشطة دون اتخاذ موقف واضح منها بالمنع أو بالموافقة.
- ظاهرة تسييس العمل الأهلي الخيري – ومن جانب جماعة الاخوان المسلمين والتيارات السلفية – كانت قائمة من قبل الثورة، لكنها انفجرت بعد الثورة.
- بدا الأمن من قبل ثورة ٢٥ يناير، وبعدها، أداة رئيسة للدولة في التعامل مع المنظمات الحقوقية على وجه الخصوص.

- كان هناك قدر من العشوائية في أنشطة الجمعيات الأهلية، قبل ثورة يناير بحثاً عن التمويل إلى جانب هدر موارد، وتصاعدت هذه العشوائية كثيراً بعد الثورة.
- محدودية "الشراكات" القائمة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، قبل الثورة، دفعت إلى تراجع هذه الفلسفة المهمة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- الدولة الهشة قبل ثورة ٢٥ يناير، كانت ملامحها قائمة على وجه العموم، إزاء قطاع الجمعيات الأهلية في مصر، على وجه الخصوص، فيما تعلق بإنفاذ القوانين، ثم تعمق هذا الملمح بعد الثورة كثيراً.

ثانياً: الجمعيات الأهلية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

مع اشتعال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، وقبلها تونس، بدأت المنطقة العربية كلها تموج برياح قوية للتغيير، تخطت مطامحها تغير النظام السياسي، وشهدت البدايات هذه تصاعد قضية العدالة الاجتماعية لتصبح في القلب، وإلى جانبها الحريات والديموقراطية.. وامتدت الثورات والاحتجاجات الجماهيرية إلى دول عربية أخرى مثل اليمن وسوريا وليبيا، والتي شهدت ومازالت تدخلات إقليمية دولية (إلى جانب العراق من قبل) ، واشتعلت فيها الصراعات السياسية من جانب وتصاعد الإرهاب من جانب آخر، والاقتتال الداخلي المستمر.

أ - إذا ركزنا على الحالة المصرية تحديداً، ومن منظور المتغيرات الجديدة بعد الثورة وعلاقتها بالجمعيات الأهلية، فإن لنا ملاحظات مهمة، أبرزها ما يلي:

١ - إن اندلاع الثورة، كان يعني تغلب الاقتراب الثوري الذي يتبنى إسقاط النظام، بما في ذلك إحلال منظومة مجتمعية وثقافية وسياسية شاملة، إلا أن غياب الرؤية السياسية والاجتماعية "للبديل" والصراعات حول القيادة، وكذلك اندلاع المطالب الفئوية، والفوضى التي لحقت بالبيئة الاجتماعية والسياسية ككل، قد فتحت الطريق لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية للنفاذ إلى مسرح القيادة.

هذه الفوضى لم تسمح بالتعرف على مشاركة محددة من جانب جمعيات أهلية، سواء لحظات الثورة وحتى انسحاب الرئيس الأسبق مبارك (١١ فبراير).. كما لم نشهد أي أدوار منظمة للجمعيات الأهلية في الشهور التالية، سواء لإنفاذ قيمة احترام القانون، وتوعية الجماهير،

أو إفراز قيادات جديدة من القطاع الأهلي، أو تقديم خدمات خاصة تتطلبها المرحلة.

٢- الملاحظة التالية: إن الرهان الغربي على القطاع الحقوقي ضمن "المجتمع المدني"، قد تعرض للسقوط، إذ إن بعض الدول الكبرى ومؤسسات عالمية، تنامت لديهم رؤية – منذ العقد الأول للألفية الثالثة – بأن المنظمات الحقوقية تتولى قيادة التغيير والتحولات الديمقراطية(٩). ومن ثم كانت التدفقات التمويلية لمساندة هذه المنظمات (بل ونشطاء محددين) قد فاقت كل ما تم ضخه من قبل (وهو ما اعترفت به السيدة هيلاري كلينتون أمام الكونجرس الأمريكي)، وفي موضع لاحق سوف نشير إلى حجم هذه التدفقات المالية. الأمر الآخر هو التجاء هذه الأطراف الغربية، لتقوية بعض المنظمات وقيادات الحركات السياسية (منها ٦ إبريل) من خلال توفير التدريب لهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول أوربا الشرقية إلى جانب الدعم المالي. وكل ذلك قد أدي فيما بعد للصدام بين الأمن من جهة وقيادات المنظمات الحقوقية والحركات السياسية من جهة أخرى، والأهم هو اشتعال الفتن وتبادل الاتهامات فيما بينها ومع الرأي العام، وهو ما استمر وتصاعد عبر السنوات الست الماضية.

٣ - الملاحظة الثالثة، إن الشباب – بكل انتماءاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية – قد تصدروا مشهد "المطالبة بالتغيير"، ولم تكن من بينهم قيادات شابة من المجتمع المدني، وإنما "عناصر جديدة وأسماء جديدة"، لم نكن نعرف عنها شيئاً من قبل.. وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية لعزوف الشباب عن العمل التطوعي، والتحكم في إدارة المنظمات من جانب قيادات تاريخية، أفقدت رغبة وثقة الشباب في العمل التطوعي.. وكان مصدر تكاتفهم معاً وتضامنهم هو التواصل عبر الفضاء الافتراضي، لديهم طموحات ولديهم مشكلات، قد يكون من أهمها غياب تكافؤ الفرص والبطالة، وهو ما دفعهم إلى الانضمام بقوة لحشود ٢٥ يناير.

ولكن ما يلفت الاهتمام هو غياب قيادة كاريزمية، أو قيادات متوافق حولها ولديهم رؤية، وإنما – وبسرعة شديدة – برزت عدة ائتلافات وعشرات الأسماء التي تقودها، دون محاولة التوحد خلف قيادة واحدة.. وسرعان ما نشبت الاختلافات وتعمقت بل وكان الصدام فيما بينها هو الغالب.

٤ - الملاحظة الرابعة الرئيسة، تصاعد دور جماعة الإخوان المسلمين لحظة إدراك أن الثورة سوف تقترب من الإطاحة بالنظام الحاكم، وتدريجياً وبعد ١١ فبراير برزت القيادات الإسلامية لتكون مفاوضاً رئيسياً في الاجتماعات كافة، خلال المرحلة الانتقالية، وبرزت

"حشودهم الهائلة"، والتي سنتبين فيما بعد إنهم القواعد الشعبية التي نجحوا في استقطابها من خلال العمل الخيري.

ما أهمية الملاحظات الأربعة الموجزة السابقة؟

١ – تكمن أهميتها في أنها تشير إلى **أننا لا نعرف تحديداً أي دور قامت به الجمعيات الأهلية ككل إزاء الثورة. بل إننا لا نستدل على أنشطة بادرت بها، بعد الثورة** سواء لتكثيف خدماتها لقطاعات محتاجة إليها، أو في الاسهام بالتوعية والانتشار وسط القواعد الشعبية، للتوعية باحترام قواعد القانون، في إطار "حالة فوضى" لحقت بمصر.. الأهم من ذلك أن الجمعيات لم تستجب لعقد اجتماع على المستوى القومي للنظر في انعكاسات الثورة على المجتمع المصري، وتبني استراتيجيات وأدوات جديدة، ملائمة لمرحلة مختلفة(١٠) (برغم الدعوات المتكررة لهم).. وفي الوقت نفسه ومقارنة بمرحلة ما بعد الثورة في تونس، بادرت المنظمات الأهلية، بالإسهام في وضع رؤيتها المشتركة للمستقبل، والتعامل مع قضايا جديدة برزت على السطح، أي أنها نجحت في التوافق حول جدول أعمال مستقبلي.

صحيح أن البعض من قيادات المنظمات الأهلية، خاصة الحقوقية، قد شاركوا في المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير (لمدة ١٨ يوماً)، ولكن الصحيح أيضاً أن البعض منهم قد تواصلوا – بأشكال مختلفة – مع أطراف مانحة غربية، وتلقوا تمويلات ضخمة لا نعرف مصادر إنفاقها، وهو ما أسهم في تصعيد الخلافات وتبادل التهم في فترة تالية.

٢ – من ناحية أخرى فإن أهمية الملاحظات السابقة، تشير إلى **أن الفاعلين الجدد، خاصة الشباب، انفصلوا عن قواعد العمل الأهلي** وفضلوا منذ البداية، توظيف وسائل الاتصال الاجتماعي، ومنذ اللحظات الأولى للدعوة للتظاهر، وفيما بعد تقديم بعض الخدمات للمجتمعات المحلية.

٣ – كذلك فقد تبين لنا أن **الطرف الأكثر تنظيماً، وهم جماعة الإخوان المسلمين (وبمساندة تيارات سلفية) قد نجحوا في استقطاب الآلاف لهم**، عبر جمعيات أهلية قاعدية شعبية، تنتشر في المحافظات كافة، خصوصاً الوجه القبلي؛ حيث ترتفع نسبة الفقراء، وتنخفض نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، أو تكاد تغيب.. مهم أن ننتبه إلى أن النشاط الخدمي والخيري المنظم، للتيارات الإسلامية، قد تراكم وتعاظم عبر سنوات طويلة، فاكتسب درجة عالية من النجاح، بدت واضحة في الاستفتاء الأول – بعد الثورة – على الدستور.. ومهم أيضاً التنبيه إلى أن الدولة ما قبل ثورة يناير "أغمضت عينيها" عن التدخل للحد من نفوذ التيارات الإسلامية، استناداً على أنهم يقدمون مساندة لهم في خدمة الفقراء.

٤ – إن مشهد الجمعيات الأهلية في مصر أثناء الثورة والشهور التي لحقتها، قد بدا مرتبكاً، سادت حالة من عدم التوافق بين القيادات، وغياب الرؤية، وغياب المبادرة الجماعية، وتجمد التدفقات المالية من الداخل ومن الخارج، وتجمد نشاطات كثيرة.. وكل هذا هو محصلة طبيعية، عاكسة وبدقة للحالة الاجتماعية ككل، فالجمعيات الأهلية هي "ظاهرة ثقافية اجتماعية" بامتياز.. ومن هنا فإن العودة إلى الأدبيات، تذكرنا أن هذه **التنظيمات التطوعية "ليست الموقع الأهم للنشاط الديموقراطي" و"ليس الآلية الرئيسة لإحداث التغيير"**، وإنما قوة هذه المنظمات – أو فعاليتها – ترتبط بدولة قوية، بينما "الدولة الهشة" لا تستطيع أن تنتج إلا منظمات هشة، تعاني من كل سلبيات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ – ومن المهم في هذا السياق، ألا نغفل أن المشهد الثوري هذا، وما لحقه، لا يطرح أمامنا مجرد متغيرات وأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، غير مسبوقة، وإنما حمل معه أيضاً "**منظومة جديدة من القيم**" تستدعي الاهتمام بها. وحين نقول "قيم"، فإن هذا لا يعني دائماً ما هو إيجابي. من ذلك اختلاف لغة الحوار (التي تدنت إعلامياً ومجتمعياً)، وعدم قبول الآخر، وهيمنة العنف، و"قبول الفساد"، وإعلاء المصلحة الخاصة والفردية، وضعف قيمة الشفافية والمكاشفة، ومزيد من الضعف إزاء قواعد المساءلة والمحاسبية واحترام القواعد القانونية، وضعف قيمة العمل الجماعي. هذه المنظومة من القيم التي تشهد حالياً – بعد ٧ سنوات من ثورة ٢٥ يناير – اختلالا شديداً، لم تقتصر على كثير من المنظمات التطوعية، وإنما تعاني منها مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع ككل.. ونكاد لا نلمس مبادرة واحدة تطوعية، تتعامل بكل جدية مع مواضع الخلل المذكورة، وتبدو وكأنها قد قبلت مثل هذه القيم، وتتحرك في مساحات محددة، لتحقيق جانب من أهدافها "ولكن في إطار معطيات".

ب - في العامين الأول والثاني بعد ثورة ٢٥ يناير، تسارع تسجيل جمعيات أهلية جديدة.. السؤال المهم كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟ وما طبيعة أدوار هذه الجمعيات وتوزيعها الجغرافي؟

١ – لقد كشفت البيانات الرسمية المتاحة من وزارة التضامن الاجتماعي، **أنه في العامين الأولين بعد الثورة (٢٠١١ – ٢٠١٢) قد تم تسجيل ٦٠٣٣ جمعية أهلية في مصر**. وللوهلة الأولى يشير ذلك إلى ميل مجتمعي متزايد بعد ثورة ٢٥ يناير، للمشاركة في العمل العام، ويشير أيضاً

إلى موقف إيجابي و"تسامح" من جانب الجهة الإدارية المعنية، وهي وزارة التضامن الاجتماعي، لتيسير تسجيل مبادرات أهلية جديدة.

٢ – **إلا أننا إذا اقتربنا من هذا الكم الكبير من الجمعيات (أكثر من ٦,٠٠٠ آلاف منظمة)، قد نجد تناقضا بين أهدافها ومجالات نشاطها من جانب، وبين "اللحظة الثورية"** التي تأسست فيها من جانب آخر، من ذلك أننا قد نتوقع أن الغالبية منها منظمات تنموية وحقوقية تستهدف تمكين المواطن والنهوض بالمجتمعات المحلية، وأنها تسعى إلى إقرار العدالة الاجتماعية، أو حقوق المواطنة، أو النهوض بالنساء.. وغير ذلك من الأهداف ومجالات الاهتمام، التي تتفق مع الشعار الذي تبنته الثورة (عيش – حرية – كرامة).

٣ – إلا أن الواقع قد كشف ما يلي:

- **ما يقترب من ٦٠٪ من إجمالي الجمعيات التي تأسست بعد الثورة، وفي خلال عامين، هي جمعيات خيرية.**
- **حوالي ٢٠٪ من الجمعيات الجديدة هذه، تضمن في اسمها كلمة "الشباب"**، ولكن في إطار سياسي، بمعنى ائتلاف شباب القليوبية للدفاع عن الثورة، وتحالف شباب الدقهلية.. وهكذا دون تبين ما الذي تقوم به فعلياً مثل هذه الائتلافات والتحالفات.
- إن التوزيع الجغرافي لهذه الجمعيات المسجلة، يكشف لنا، وللمرة الأولى، **أن أكثر من نصف هذه الجمعيات الجديدة تتركز في الوجه القبلي**، خارج العاصمة، وخارج الوجه البحري.
- **إن محافظات الوجه القبلي التي تركزت فيها هذه الجمعيات، هي المحافظات الستة الأكثر فقراً في مصر**، وهي أسيوط، قنا، المنيا، بني سويف، الفيوم، المنيا.. واللافت أن الإسكندرية، قد أتت في المرتبة الثانية بعد هذه المحافظات الأكثر فقراً (وهي أهم مواقع التيار السلفي).
- إن الخط الواضح المشترك بين هذه المحافظات (بما فيها الإسكندرية) يشير إلى **ارتفاع عدد الجمعيات الخيرية بها**، وقد ارتبط بمسميات إسلامية، وقيادات ورموز إسلامية، من الإخوان والتيارات السلفية، وتم تسجيلها جميعاً باعتبارها نشطة في العمل الخيري.. وهو ما يؤكد أنها **كانت الأذرع الاجتماعية لسياسة الإسلاميين من جهة، وأدواتها في حشد التصويت لها من جهة أخرى**، ثم استقطابها للمعارضة السياسية

في مواجهة ثورة ٣٠ يونية وفي الاعتصامات والاحتجاجات المتتالية (رابعة، والنهضة، والمحكمة الدستورية، ومدينة الإنتاج الإعلامي.... وغير ذلك).

- إن **المنظمات الحقوقية**، كان لها هي الأخرى، مكان ضمن هذه الجمعيات الجديدة (العامان الأولان ما بعد ثورة ٢٥ يناير)، سواء للدفاع عن حقوق النساء أو في مجال الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية. ولكن ما يلفت الاهتمام أن جانباً من هذه المنظمات الحقوقية الجديدة، قد ارتدى "**ثوباً جديداً إسلامياً**" (منها مثلاً الدفاع عن حقوق المرأة المسلمة) واقتحم مجالات حقوقية، كان يعتبرها من قبل "مجالات علمانية غربية".[١١]

والخلاصة: إن خريطة الجمعيات الأهلية في مصر، والتي كانت تسجل عشية ثورة٢٥ يناير حوالي ٢٨,٠٠٠ جمعية ارتفعت لتصبح حوالي ٣٤,٠٠٠ جمعية نهاية عام ٢٠١٣، يضاف إلى ذلك الطفرة التي شهدتها الجمعيات الخيرية في الوجه القبلي، ونجاح جماعة الإخوان المسلمين في تقوية أذرعها الاجتماعية المساعدة لها.

ج - تزايد حدة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية.

ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في السنوات التالية، أي أننا في حاجة إلى **تحليل وضعية الجمعيات الأهلية في سياق البيئة الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، فقد حدثت تحولات في غاية الأهمية، نوجزها فيما يلي:**

١ – الانتخابات الرئاسية، بعد إدارة المجلس العسكري للحكم، والتي وصلت في نهايتها لاختيار محمد مرسي (المدعوم من الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) وبين الفريق أحمد شفيق. وكان ترشيح مرسي مخالفاً لكل تعهدات جماعة الإخوان بالمشاركة في الحكم "وليس المغالبة"، بينما وصل د. أحمد شفيق إلى الانتخابات النهائية بعد خروج رموز سياسية ليبرالية (السيد عمرو موسى، والصباحي) ودينية انشقت عن الإخوان (د. عبد المنعم أبو الفتوح).

٢ – انتخابات مجلسي الشعب والشورى، عكست غلبة جماعة الإخوان المسلمين وهيمنتهم "شبه التامة" على المجالس التشريعية.

٣ – إصدار الإعلان الدستوري من جانب الرئيس الأسبق مرسي، آثار غضبة كل القوى الثورية، والذي عكس سلطات مطلقة للرئيس وجماعة الإخوان المسلمين، ما أدى إلى اشتعال المظاهرات والصدامات المسلحة بين الطرفين.

٤ – بعد عام واحد من حكم جماعة الإخوان المسلمين، كانت الدعوة لثورة يونية، ونجاح التحرك الشعبي بمساندة القوات المسلحة، في إزاحته عن الحكم، والتوافق حول عام انتقالي لمصر برئاسة رئيس المحكمة الدستورية (وذلك وفقاً للدستور) لترتيب الأوضاع ثم فوز الرئيس السيسي في انتخابات الرئاسة، وتشكيل لجنة الخمسين لصياغة الدستور، والاستفتاء عليه من جانب الشعب، وإجراء الانتخابات البرلمانية كأحد الاستحقاقات.

٥ – لا يمكن إغفال أن هذه المرحلة – الأخيرة – قد شهدت انشقاقات عميقة بعد إزاحة جماعة الإخوان المسلمين، واعتقال (أو هروب) بعض قيادات الجماعة إلى خارج مصر. وبالطبع كان أبرزها الاعتصام في ميدان رابعة العدوية (مدينة نصر)، وميدان النهضة (جامعة القاهرة)، وتصفية هذه الاعتصامات من جانب الشرطة والقوات المسلحة.. وفي هذا السياق، فإن درجة العنف قد تصاعدت إلى درجة كبيرة، وتعرضت مختلف الأطراف في الشارع المصري لمخاطر القتل أو الإصابة أو الاعتقال.

٦ – وعلى أثر ذلك بدا "الشرخ" العميق بين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين من جهة، والمعارضين لهم وهم من الغالبية، كما بدت الانشقاقات بين مختلف التيارات – حتى الليبرالية – حول مبدأ المصالحة من عدمه بين الدولة والإسلاميين.. إلى جانب ذلك فقد تسارعت وتيرة الإرهاب، والقتل على الهوية (تفجير كنائس، قتل المواطنين المسيحيين)، وهو ما عرض المجتمع المصري لتهديدات ومخاطر غير مسبوقة.

٧ – وفي مثل هذا المناخ السياسي، حدثت تدخلات دولية وإقليمية في الشأن المصري، وتحالفات مع / أو ضد، توظف مبادئ الشرعية وحقوق الإنسان (راجع مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض الدول العربية في هذا الشأن)، واتخاذ مواقف معادية لثورة يونية والرئيس السيسي. كما كان تحرك بعض المنظمات الحقوقية في مصر، لإعلان رفضها لقانون التظاهر، وقمع الحريات، والاعتقالات، هو وجه صدام آخر مع النظام الجديد للرئيس السيسي.

٨ – لا نتوقع في مناخ سياسي غير مستقر، ويشهد أزمات متعاقبة، أي تحسن في النمو

الاقتصادي، بل تراجعت معدلاته كثيراً، وتراجعت حركة السياحة إلى حد كبير، إلى جانب تدني أحد المصادر المهمة للدخل القومي، وهي تحويلات المصريين من الخارج، وتعرض السوق المصرية لضربات متتالية، وتوجه الاقتصاد المصري في نهاية عام ٢٠١٦ لسياسة إصلاح هيكلي، وتحرير سعر الصرف.. في مثل هذا المناخ الاقتصادي الذي صاحب السياسي، ارتفع عدد الفقراء، وارتفعت الأسعار إلى ما يقرب من ٤٠٪، وبالتالي تزايدت نسبة التضخم والبطالة، وانخفضت نوعية الخدمات الصحية والتعليمية.

بإيجاز شديد تزايدت حدة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصاحبها اختلالات قيمية في السنوات الثلاثة الأخيرة التي سعت فيها مصر إلى الاستقرار، مع تصاعد العنف والإرهاب.

كيف كانت انعكاسات هذه الحالة التي اشتدت فيها المخاطر على القطاع الأهلى؟

١. **تصاعدت قضية حماية الأمن القومى المصري بشكل غير مسبوق**، وهو أمر طبيعي لتهديدات من الداخل والخارج. إلا أن الاستناد على هذا المبدأ، قد ارتبط بممارسات سلبية في بعض الأحيان ، قيدت من الحريات ووسعت من التدخلات الأمنية في شئون القطا ع الأهلى المصري، بالإضافة إلى صدامات داخلية مع مؤسسات أجنبية في القاهرة، وأخرى حقوقية، إلى جانب "الصيغة الأمنية" لتشريع قانون الجمعيات الأهلية ، والذي خرج من البرلمان (نوفمبر ٢٠١٦).

٢. **أحكام قضائية** بحل حوالى ١٨٠٠ جمعية أهلية تسيطر عليها قيادات ورموز الإخوان المسلمين، وتعيين مجالس إدارة لها من جانب وزارة التضامن الاجتماعي، وفرض الحراسة على ممتلكاتهم وأموالهم.

٣. **تقييد حركة المنظمات الحقوقية وأنشطتها**، وإيقاف واعتقال بعض قياداتها، ومنع البعض الآخر من السفر للخارج، بالإضافة إلى حصار التدفق التمويلي لها، ومحاكمة البعض، وهو ما ادى إلى جمود الأنشطة.

٤. تصاعد نسبة الفقراء، وتصاعد الغلاء كان له انعكاساته على الخطاب السياسي الرسمي؛ **حيث أكد الرئيس على تعميق الشراكات بين القطاع الأهلى وبين الحكومة**، وتشكيل لجنة من المنظمات الأهلية لتحديد أولويات مجالات الشراكة (يناير ٢٠١٧).

٥. **ضغوط الحالة الاقتصادية، ارتبطت بأمرين بالنسبة للجمعيات الأهلية**، أولهما تراجع التبرعات من المواطنين للعمل الخيري (فيما عدا ظاهرة تصاعد التبرع في شهر رمضان والتي لفتت الاهتمام وركزت على بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبرى التي أنفقت ملايين للدعاية والإعلان عن نفسها)، ثانيهما تراجع التطوع خاصة من جانب الشباب الذين انشغلوا بالبحث عن مصادر الرزق.

٦. توالى الأحداث وتداخلها على النحو السابق، قد أدى إلى **تصاعد بعض الأنشطة والخدمات** التي تقدمها الجمعيات الأهلية (من ذلك القروض الصغيرة وتدريب وتأهيل الشباب)، **وانخفاض مكانة أنشطة أخرى مهمة** مثل خدمات الصحة الإنجابية والاهتمام بقضية السكان).. ومن ثم كان من الطبيعي تصاعد الاهتمام ببعض المجالات ذات الأولوية، وانخفاض أخرى مهمة (٢٠٠٠ جمعية كانت تقدم خدمات صحية وسكانية قبل الثورة انخفضت إلى ٣٠٠ جمعية فقط عام ٢٠١٦).

٧. وإذا كان **السياق الإقليمي العربي**، قد شهد في السنوات الستة الأخيرة ثورات واحتجاجات واقتتال داخلي، فإن هذه التغيرات، وكذلك ما لحق من تغيرات في العلاقات العربية – العربية **قد جمد إلى درجة كبيرة، دور الشبكات العربية** التي سعت إلى تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية، وشبكات أخرى مؤسسية إقليمية ، اتجه نشاطها إلى التراجع، أو تجمد.. واقتصر الأمر على مبادرات أهلية عربية ترتبط بأشخاص وبقدرة تمويلية ، تجتهد في إحياء قيمة التطوع (مبادرة راشد بالإمارات العربية المتحدة مطلع عام ٢٠١٧ بعنوان "تطوع").

٨. إن **المخاطر الاجتماعية** التي تهدد استقرار المنطقة العربية، ومنها مصر مثل أحوال النازحين والمهاجرين من مناطق الاقتتال أو الهجرة غير الشرعية (التي تسببت في وفاة الآلاف من المصريين)، أو تصاعد الطلاق ليصل في مصر للمرة الأولى إلى حوالي ٤٠٪، ومخاطر الفقر والتفكك الأسرى، ووضعية أطفال الشوارع، وعمل الأطفال ... وغير ذلك، قد شهد **تراجعاً في الاهتمام من جانب الجمعيات الأهلية في مصر**، في السنوات الأخيرة حتى وإن كان هناك اهتمام من جانب الرأى العام بقضايا العنف ضد الأطفال ، وارتبط أغلبه بعنف أسري.

٩. **إن تدخل الدولة في مواجهة جمعيات إسلامية، يسيطر عليها رموز الأخوان، في القاهرة**

والمحافظات الكبرى ، لم يمتد إلى عشرات الآلاف من الجمعيات الخيرية - التي يسيطر عليها الإخوان والتيارات السلفية- في الوجه القبلي وبدت الدولة منشغلة تماماً في مراقبة أقل من ٢٠٠ منظمة حقوقية ومنشغلة بتصفية جمعيات إسلامية كبرى، لكنها لم تهتم بالآلاف منها في الست محافظات الأكثر فقراً، والتي تحتاج إلى حزمة من التدخلات غير الأمنية، وأبرزها تنمية هذه المحافظات الأكثر فقراً.

١٠. **إن تكرار الحديث عن ضرورة " تجديد الخطاب الديني" من جانب الدولة ومن جانب قطاعات من الرأى العام ، لم ينتبه إلى القدرات الهائلة للجمعيات القاعدية أو الجذورية الإسلامية، التي تنتشر في الريف وكل المحافظات**، وهي في أغلبها (خاصة حيث ترتفع نسبة الفقر والبطالة والأمية) تسيطر تماماً على عقول ملايين البسطاء.. وبالطبع تتزايد سطوتها حين تقدم دعماً مادياً وخدمات صحية وغير ذلك.

١١. في مثل هذا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، **انقطع الحوار والنقاش بين الجمعيات الأهلية ، وغاب التوافق حول رؤية المستقبل وأولويات القضايا الجديرة** بالاهتمام، ولم تشهد مصر مؤتمرات حقيقية أو تكتلات أهلية على الأرض، تهدف إلى تحقيق التوافق، والنهوض بالجمعيات الأهلية.. اقتصر الأمر على بعض النشاط من جانب الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ، ليعزز الفجوة بين الواقع و"الكلام المرسل"، بل إن اللافت للنظر مطالبة البعض (والكاتبة من بينهم) بإلغاء مثل هذه الاتحادات في التشريع الجديد، حيث إنه "مفرغ" من النشاط الحقيقي، وليس له أى قيمة مضافة.. إلا أن افتقاد الجرأة والشجاعة لتغيير أو إلغاء مثل هذه الأطر التقليدية، قد أدى إلى استمرارها في سياق غياب الرؤى.

١٢. في هذا السياق مهم الإشارة إلى **التفاوتات الضخمة بين قدرات وإمكانات الجمعيات الأهلية**، وهي إن كان عددها رسمياً المعلن من وزارة التضامن الاجتماعي أول عام ٢٠١٧، حوالي ٤٨٠٠٠ جمعية، إلا أن **هناك غياباً للمعايير التي تقيم النشاط والدور**.. وهناك محاولة حديثة من جانب وزارة التضامن الاجتماعي (ديسمبر ٢٠١٦) استهدفت اختيار ٣٠٠ جمعية أهلية نشطة عاملة ومميزة. واستندت بشكل أساسي على معيار توافر التمويل، استدامة النشاط، وعدد العاملين، والمتطوعين. وفي مرحلة تالية حددت أهم ١٥ جمعية أهلية في مصر، وهذه المحاولة – وإن كان ينقصها الضبط

العلمي- إلا أنها تقول لنا إن **دائرة الجمعيات الأهلية الأكثر فاعلية قي مصر هي محدودة..** وقد اعتادت الكاتبة ، في دراسات سابقة، الإشارة إلى **"ظاهرة النجوم" Stars..** هناك عدد ضئيل من الجمعيات الأهلية في مصر يستحوذ على اهتمام المؤسسات الدولية وجهات التمويل، وبالفعل تتوافر لديهم أنشطة ملموسة ، ولها انعكاسات على أرض الواقع ، تتسم بالاستدامة، يرتفع عدد العاملين فيها إلى ٧٠٠ شخص وأكثر (مثل الهيئة القبطية الإنجيلية) وترتاد مجالات مهمة أبرزها التعليم، الصحة ، تمكين المرأة، الطفولة ومشروعات صغيرة.. إلا أن اللافت هو استمرارية ظاهرة "النجوم" هذه، وغياب جهودها لتحسين فاعلية وكفاءة دائرة من الجمعيات تنشط في نفس المجال، ولديها طموح وإمكانات، ولكنها تحتاج إلى مساندة هذه الجمعيات الكبرى .. ومن ثم تتزايد الفجوات بين هذه النجوم والقاعدة العريضة من الجمعيات.

١٣. إن الفوضى التي سادت المجتمع المصري بعد الثورة ، ثم حالة الارتباك التالية، وغياب الرؤية ، قد كشفت عن **إغلاق عدد كبير من الجمعيات الأهلية**، وكذلك أبرزت أن قطاعاً من الجمعيات هو مجرد "لافتات"، ولا يزيد عن تسجيل رسمي أو إشهار دون مقر أو عنوان او نشاط.

وفي هذا السياق أشير إلى أن قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية المتوافرة بوزارة التضامن الاجتماعي (مارس **٢٠١٦**) تضم عدداً اجمالياً للجمعيات **٤٦,٨٣٠** جمعية ، وفي الوقت نفسه فإن الجداول التحليلية لأنشطة هذه المنظمات الطوعية تضم فقط **٢٨٧٤٧** جمعية "عاملة ونشيطة" لها تقارير رسمية وأنشطة معلنة وبرامج وهي بالطبع مسجلة قانوناً. **لقد تبين لنا أن حوالي ١٨,٠٨٣ جمعية أهلية مسجلة على الورق فقط، دون مقار ودون نشاط ودون أعضاء**، ولم يتمكن الباحثون الميدانيون من الوصول لهذه الجمعيات، ولا يتوافر بالوزارة أى معلومات أو تقارير عنها، وفقاً للقانون.

١٤. **هذه الحقيقة تشير إلى أن الجهات الرسمية المعنية في الدولة ، تكتفي بالإشارة إلى العدد الكلي الإجمالي وهو ٤٦٨٣٠ وتدمج ضمنه قطاع تعلم تماماً، أنه غير قائم**، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تحديداً تكشف عن غياب المعلومات لدى المؤسسات الرسمية عن هذه الجمعيات والمؤسسين لها، وإن كانت تتستر خلف تسجيل رسمي، وتحصل على تبرعات من الداخل والخارج، وهو ما قد يهدد الأمن القومي. من ناحية أخرى فإن مناقشة هذا

الوضع مع مجموعة من قيادات الجمعيات والخبراء ووزيرة التضامن الاجتماعي، قد أبرز هذه الحقيقة مع تخوف الجهة الرسمية من إعلان حلها لعدم ممارستها للنشاط، حتى لاتتعرض الوزارة للنقد من الداخل أو من مؤسسات أجنبية ، في لحظة حرجة تمر بها مصر (اجتماع منتصف نوفمبر ٢٠١٦).. **وهو ما يبرز بدقة عدة أمور**:

- **أولها** : تجاوز من جانب إحدى مؤسسات الدولة ذاتها عن تطبيق القانون.
- **ثانيها**: تمسك هذه الجهة برقم ضخم إجمالي للجمعيات ، وتعتقد أن ذلك – أي العدد– بعد إيجابي بغض النظر عن الفعالية (أي الفخر بالكم دون تحقق من الكيف).
- **ثالثها** : الشعور بالتهديد والتخوف من إثارة الرأى العام داخل مصر ، أو من الخارج، إذا تم حل هذه المنظمات المجهولة.
- **رابعها**: تجاوز عن أحد المخاطر التي تهدد الأمن القومي، ومصدرها الرئيسي تبعية هذه الجمعيات للإخوان والتيارات السلفية.
- **خامسها**: ضعف المكاشفة والإعلان والشفافية لدى الجهات الرسمية ، ويقابله بالطبع محدودية الشفافية لدى الجمعيات الأهلية.

إن ما سبق يبرز أن الجمعيات الأهلية ككائن اجتماعي ثقافي بامتياز، قد تعرض "للاهتزاز" وعدم "وضوح الرؤية"، وتأثر بحالة الفوضى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، بداية بحكم الإخوان ثم المرحلة الانتقالية، وحتى اللحظة الحالية. وهذا الاهتزاز أو عدم التوازن شأنه شأن، ما حدث ويحدث في مؤسسات الدولة ، وفي إطار إقليمي ودولي تعرض لمتغيرات متعددة ومتداخلة، أثرت بلاشك على وضعية الجمعيات الأهلية.

د- دلالة التطور العام لبنية الجمعيات الأهلية في مصر

هنا قد يكون من المهم تناول التطور الذي لحق بالجمعيات الأهلية في مصر– وعلى الأقل من منظور الكم– لنتعرف على دلالة تطور البنية الرئيسة للجمعيات الأهلية، وارتباطها بالإطار السياسي.

١- **في نهاية القرن التاسع عشر، كان عدد الجمعيات الأهلية ٦٥ جمعية**، وكان أبرزها نشط للغاية في مجالات الثقافة والتنوير، بدءاً من منتصف ذلك القرن، مثل الجمعية التاريخية والجمعية الجغرافية.. وغيرها، ثم تأسست سلسلة من الجمعيات ذات السمة الدينية، وبعضها ما زال نشطاً حتى هذه اللحظة. وهذه الجمعيات اهتمت ليس فقط بالدعوة

الدينية وإنما اهتمت بقضايا التعليم والهوية واللغة، إلى جانب النهوض بالفقراء.. ثم مع نهاية القرن التاسع عشر تأسست جمعيات نسائية وصالونات ثقافية، حظت بشهرة واسعة.

٢- **مع مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٣، تأسست ١١٥ جمعية أهلية أخرى**، توجهت إلى النهوض بالمرأة والشابات، وإلى الأطفال، والصحة والتعليم، إلى جانب استمرارية العمل الخيري.

٣- **ثم بعد ١٩٢٣ وحتى ثورة ١٩٥٢ تأسست المئات من الجمعيات، (حوالي ٩٠٠ جمعية أهلية)** تنشط في المجالات كافة، بما فيها تعميق الانتماء القومي والعروبي والثقافي، والتوعية، والخدمات الموجهة للأسرة والأمومة، بالإضافة إلى جمعيات دينية.

٤- **وحين نجحت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان إجمالي عدد الجمعيات الأهلية لا يزيد- وفقاً للتقديرات الرسمية -على ١٥٠٠ جمعية** إلا أن تصفية/ أو حل البعض منها، في بداية العهد الجديد، خاصة الإسلامية واليسارية، وجمعيات نسائية (حقوقية)، ثم اصدار تشريعات جديدة (١٩٥٦-١٩٦٤) قد أدى إلى تراجع العدد وتراجع الأنشطة.. وفي هذا الإطار، كانت التوجهات الاشتراكية هي سمة النظام، إلى جانب هيمنة التنظيم الواحد السياسي، وهيمنة الطبيعة السلطوية، وهو ما أدى إلى دمج المنظمات الأهلية في الدولة، وغياب الاستقلالية لها، وتوجه العمل التطوعي نحو مجالات آمنة مثل الطفولة والخدمات والعمل الخيري.

٥- **ومع مطلع السبعينيات، وتغير النظام وتوجهاته في عهد الرئيس السادات**، شهدت مصر مع سياسة الانفتاح الاقتصادي من جانب، والتعددية السياسية "المقيدة" من جانب آخر، اتجاهات تشير إلى تنامي عدد الجمعيات الأهلية (ومن بينها جمعيات ذات سمة دينية) كما شهدت نسبياً درجة أعلى من النشاط.

٦- **وفي الثمانينيات، مرحلة حكم حسني مبارك ، اتجهت معدلات نمو الجمعيات الأهلية إلى التزايد**، وبرزت تدريجياً جمعيات تقدم خدماتها في المساجد، وأخرى تقتحم مجالات جديدة في نهاية الثمانينيات (مثل أطفال الشوارع وعمل الأطفال)، إلى جانب منظمات حقوقية تصاعد عددها تدريجياً، ومنظمات نسائية، واستمر هذا الاتجاه (حتى مع استمرار قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤)، حتى برزت متغيرات دولية وإقليمية جديدة (من

بينها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية والوثائق التي صدرت عنها ... وغير ذلك) ، لكي تكون الألفية الجديدة هي بداية صياغة خريطة جديدة للجمعيات وخطاب سياسي بدا أنه مساند لتأسيس شراكات مع هذه المنظمات، والترحيب بدور تنموى لها.

ويوضح الجدول التالي، التطور في عدد الجمعيات الأهلية والذي يجد تفسيره في التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة، والمتغيرات العالمية وتأثير العولمة من جهة أخرى (بدءاً من الألفية الثالثة).

جدول (١) يوضح تطورعدد الجمعيات الأهلية في مصر وفقاً للبيانات المتاحة

التاريخ	العدد
١٩٧٦	٧٥٩٣
١٩٧٧	٧٦٣٧
١٩٧٨	٨٤٠٢
١٩٨٥	١١٤٧١
١٩٨٦	١١٧٧٦
١٩٨٧	١٢٠١٣
١٩٩٠	١٢٨٣٢
١٩٩٢	١٣٢٣٩
١٩٩٨	١٤٧٤٨
٢٠٠٢	١٦٦٠٠
٢٠٠٥	١٨٦٠٠
٢٠١٠	٢٨٠٠٠
٢٠١٤	٤٢٠٠٠
٢٠١٦	٤٨٦٠٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي

عدة نتائج أساسية يمكن استخلاصها:

- **الأولى:** معدلات النمو محدودة للغاية في السبعينيات؛ حيث أقل من ١٠٠ جمعية تم تأسيسها سنوياً.

- **الثانية**: حدث تسارع ملموس في الثمانينيات (١٩٨٥ – ١٩٨٦) ثم في التسعينيات؛ حيث يعكس لنا العدد الإجمالي معدلات أكبر لنمو البنية الرئيسية للجمعيات، ليصل عدد الجمعيات الجديدة لحوالي ١٠٠٠ سنوياً.
- **الثالثة**: أن الألفية الثالثة شهدت أكبر عدد جمعيات يتم تأسيسه سنوياً ليصل قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٢٨٠٠٠ ثم في ٢٠١٦ إلى ٤٨٦٠٠.. وكما أشرنا من قبل تم تسجيل أكثر من ٦٠٠٠ جمعية في العامين التاليين للثورة، وحوالي ٥٠٠٠ أخرى ما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦.

وهنا أيضاً يمكن أن نشير إلى عدة أسباب ، قد تسهم في تفسير هذه الظاهرة ، في الألفية الثالثة، أبرزها:

- قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، الذي توجه إلى تبسيط الإجراءات للتسجيل ، وفتح الباب لكل مجالات أنشطة الجمعيات.
- توجهات إيجابية في الخطاب السياسي الرسمي .
- بناء شراكات تنموية بين الحكومة والجمعيات.
- خطاب عالمي مواتٍ لدعم الجمعيات الأهلية (أو المجتمع المدني).
- المتغيرات التي حملتها العولمة، خاصة تطورات تكنولوجيا الأتصال، وإبراز قيمة الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تدفق التمويل الأجنبي من دول كبرى، وهيئات عالمية، وسفارات ومؤسسات أجنبية في مصر.
- تصاعد وزن ممارسات المسئولية المجتمعية للقطا ع الخاص في الألفية الثالثة، واتجاهها للانخفاض بعد أحداث يناير ٢٠١١.
- ميل عام للمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وقد يكون مصاحباً لها الرؤية المجتمعية للأحزاب السياسية التي يكاد معظمها يبدو "كديكور سياسي" ، تعانى من حالة ضعف وانشقاقات.
- تصاعد رغبة الشباب في المشاركة المجتمعية بعد ثورة ٢٥ يناير، وتصاعد تأسيس جمعيات أهلية ذات سمة إسلامية لاستقطاب المؤيدين من الفقراء.

ومن المهم الإشارة إلى أننا فيما سبق نركز على تحليل التطور

الكمي في عدد الجمعيات الأهلية، ونربط هذا التطور بتوجهات النظام السياسي من جهة والتحولات التي شهدها، من جهة أخرى عبر فترات زمنية، وكذلك في علاقة هذه التطورات بمتغيرات عالمية أثرت إيجاباً على التطور الكمي. إلا أننا، حتى هذه اللحظة لم نتدخل في تحليل الأبعاد الكيفية ومدى فعالية الجمعيات الأهلية في الاشتباك مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى مطلع عام ٢٠١٧، وهو ما سنتجه إليه تدريجياً في الصفحات التالية.

الفصل الثاني
إشكالية تسييس العمل الخيري
بعد يناير ٢٠١١

أولاً: تصاعد العمل الخيري الإسلامي واختلاطه بالعمل السياسي

أ- **هذه الظاهرة لها أهمية كبيرة، وتستحق الاهتمام لعدة أسباب:**

- **أولها**: إن العمل الخيري غالباً له سمة دينية في كل المنطقة العربية ودول العالم، وهو أمر ليس جديداً على مصر، التي شهدت كبرى الجمعيات الأهلية الإسلامية والمسيحية، منذ منتصف القرن التاسع عشر. لكن مثل هذه الجمعيات، كانت تقدم خدماتها للجميع، واهتمت في الوقت نفسه بقضايا الوطن من تعليم وصحة وحقوق.. وغير ذلك.
- **ثانيها**: حدث تطور تدريجي، منذ الثمانينيات، في عدد ونوعية اهتمام هذه الجمعيات، واتسع عدد الفئات المستفيدة من خدماتها إلى حد بعيد (مثال ذلك الجمعية الشرعية التي امتدت إلى أغلب المحافظات في مصر، ووصل عدد الأيتام الذين ترعاهم داخل أسرهم إلى ٣ ملايين).. وامتد الاهتمام إلى الصحة والتعليم والرعاية الأسرية، وكانت مثل هذه الخدمات في المساجد – ومازالت – واسعة الانتشار في القواعد الشعبية.
- **ثالثها**: لم تتنبه الدولة طوال سنوات الألفية الثالثة، على وجه الخصوص، إلى أن جماعة الإخوان المسلمين – في توجهها السياسي والديني معاً – خلقت قاعدة عريضة لها في الطبقة المتوسطة من خلال النقابات المهنية، في الوقت الذي اكتسبت فيه تأييداً شعبياً كبيراً من خلال الجمعيات الأهلية في المحافظات خاصة الأكثر فقراً. وفي الوقت الذي أثير فيه الدور السياسي للنقابات المهنية، في أواخر التسعينيات كانت جماعة الإخوان تهيمن على مجالس أمناء بعض النقابات المهنية[١٢] ، منها الأطباء، المهندسون، المحامون، الباحثون العلميون، والصيادلة، والقواعد العريضة من نقابة المعلمين. إن نجاح الإخوان في منتصف التسعينيات في الهيمنة على مجالس النقابات، جاء عبر مخاطبة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكتلة الشباب، وتقديم الخدمات والقروض لهم، وبرامج رعاية صحية وضمان اجتماعي وخدمات مهنية. في عام ١٩٩٥ كانت الصورة واضحة وتنذر بالخطر، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢) يوضح هيمنة التيار الإسلامي على بعض النقابات المهنية

النقابة	إجمالي عدد أعضاء المجالس	أعضاء نجحوا على القائمة الإسلامية
الأطباء	٢٥	٢٠
المهندسون	٦١	٤٥
الصيادلة	٢٥	١٧
العلميون	٢٥	١٧
المحامون	٢٥	١٨

إن هذه الصورة الناطقة الكاشفة عن الوضع، أدت إلى صدام بين الدولة، والتيارات الإسلامية داخل النقابات المهنية(١٣)، ثم العمل على حصار هذه الظاهرة أمنياً.. ولكن بقى المؤيدون للتيار الإسلامي، وكانت بعض قياداتهم أعضاء بمجلس الشعب، يمثلون كتلة معارضة، كما شكلوا قيادات مرحلة حكمهم لمصر لمدة عام بعد ثورة ٢٥ يناير.

- **رابعها**: لم تتنبه الدولة إلي الظاهرة الأكثر خطورة، وهي هيمنة التيار الإسلامي السياسي، على الجماهير في القواعد الشعبية، من خلال الجمعيات الأهلية.. فالعمل الخيري الإسلامي المنظم، بدا منذ بداية الألفية الثالثة يستقطب الفقراء ويقدم لهم الدعم المادي والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم أصبحت لهم قواعد شعبية ضخمة مؤيدة في المحافظات الأكثر فقراً، تحركت بوضوح في أحداث الثورة، ثم ما بعدها لمساندة الإخوان المسلمين في التصويت لصالحهم، ثم في تأييد انتخاب مرسي – كما سنرى – ثم في إطار كتلة المعارضة بعد ثورة يونية، والاعتصامات والمظاهرات التي اشتعلت.

ويمكن تفسير «صمت الدولة» إزاء هذه الظاهرة، في أن الإسلاميين قد قدموا خدمات بديلة للدولة، حيث عجزت أو أغفلت الدولة عن تلبية احتياجاتهم، وقد تكون اعتبرت ذلك «مساندة» حين أهملت الوجه القبلي على وجه الخصوص، وتركت مساحة واسعة لهيمنة الإخوان والتيارات السلفية.

إن خبرة تسييس العمل في النقابات المهنية والتي استفاد منها الإخوان المسلمين كثيراً في تغلغلهم داخل الطبقة المتوسطة، ثم أذرع الجماعة التي امتدت وانتشرت تدريجياً في محافظات الوجه القبلي - الأكثر فقراً - هي التي وفرت فرص الصعود والهيمنة لجماعة الاخوان، والتيارات السلفية المؤيدة لهم.

وفي هذا السياق، انفجرت ظاهرة «تسييس العمل الأهلي الخيري» في لحظات الثورة والاحتجاج على سياسات الدولة، وارتفاع نسبة الفقراء ونسبة البطالة، وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، وكانت المفاجأة تتمثل في تعاظم المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين.. وهم بالأساس ضحايا إهمال الدولة لهم، **وتقديم الإخوان أنفسهم لهم باعتبارهم «البديل»، عبر جمعيات أهلية.**

وإذا كنا في سياق مناقشة خلط العمل الخيري بالسياسي، نتصدى لأحد أهم القضايا التي برزت واضحة بعد أحداث ٢٥ يناير، فإن السؤال هو عن **وزن هذه الجمعيات**؟ وهنا من المهم تعريف الجمعيات الخيرية، بأنها «منظمات تعتمد على علاقة مباشرة بين المانح، والمتلقي، وتستهدف مساعدة الفقراء والمحتاجين، سواء بشكل دائم أو في المناسبات الدينية والاجتماعية»، وهي تشكل تاريخياً، وحتي هذه اللحظة العمود الفقري لمنظومة العمل الأهلي في مصر والمنطقة العربية.

إن هذا النمط من الجمعيات الأهلية ذات التوجه الخيري، يخلق «**علاقة اعتمادية**» بين الطرفين، وعلى الجانب الآخر فإن الجمعيات التنموية تستهدف تمكين الفئات الهشة أو الضعيفة للاعتماد على ذاتها، والاستقلال عن الطرف المانح، من خلال التأهيل وتوفير فرص عمل لها.

في عام ١٩٩٥ قامت الكاتبة ببحث ميداني للتعرف على وزن الجمعيات الدينية [١٤]، واتضح أن ٤٠٪ من الجمعيات (٣٢٪ منها إسلامية) تنشط في العمل الخيري. ثم في الألفية الثالثة، تزايدت هذه النسبة، وذلك لتوجه التيار الإسلامي إلى التوسع في تقديم خدمات صحية (وتعليمية وتحفيظ قرآن ودور حضانة)، وهو ما أدى إلى استقطاب أوسع للمؤيدين من الفئات الفقيرة والمحرومة (خاصة في محافظات الوجه القبلي).

وبعد ثورة ٢٥ يناير، كان نهج عمل الجماعات الدينية المسيسة، وأبرزها جماعة الإخوان، قد أسفر عن نجاح نفاذهم إلي مختلف الفئات الاجتماعية الهشة وتوظيفها سياسياً، وذلك بعد أن كانت الخطوات الأولى هي النجاح في النفاذ إلى قطاعات من الطبقة المتوسطة، ومن خلال النقابات المهنية.. وقد يكون من المهم في هذا السياق، الإشارة إلى أن السبعينيات من القرن العشرين، قد شهدت هجرة واسعة من جانب بعض المهنيين من الطبقة المتوسطة إلى دول الخليج العربي، وكذلك عمالة ضخمة مهاجرة من الفئات الدنيا، تأثرت جميعها تقريباً بالثقافة الدينية والمجتمعية السائدة في منطقة الخليج .. وقد بدا ذلك واضحاً حين عادوا إلى مصر بعد

سنوات، لنشهد تحولات في الملبس (ارتداء العباءات، وانتشار الحجاب، وظهور النقاب واللحى الطويلة) وتحولات في نمط الحياة، وخطاباً دينياً متشدداً كان جديداً على المجتمع المصري، وتعاظم تدريجياً حتى نهاية القرن العشرين، ثم في الألفية الثالثة.. هذا إلى جانب تأسيس ٥٤٠٠ لجنة للزكاة في مختلف الجوامع، والتوسع في الخدمات عبر هذه المؤسسات الدينية.. ومع انتشار الفضائيات الخاصة، وتلك التي تهتم فقط بالدين، واستضافة الشيوخ والدعاة، فقد قوبل هذا الخطاب الديني بالترحيب في قطاعات واسعة وأغلبها من غير المتعلمين، وهو ما هيئ البيئة الثقافية والاجتماعية في مصر ، لتأييد خطاب ديني «مغلق» وتوظيف الدين في السياسة.

ب- ما أهم التطورات التي لحقت بالجمعيات الإسلامية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

١ – أول ما يلفت الاهتمام ، ويدفع إلى البحث في طبيعة وتوجهات الجمعيات الخيرية الدينية، هو هذا **العدد الهائل، من المنظمات التي تم تأسيسها وتسجيلها بوزارة التضامن الاجتماعي في العامين التاليين للثورة (٢٠١١ - ٢٠١٣).**

لقد تم تسجيل ٤,٦٠٠ جمعية أهلية، وبخلاف التوقعات التي تتسق مع مرحلة سياسية جديدة لتركز الغالبية على أنشطة تنموية وحقوقية، فقد كان **أكثر من نصف هذه الجمعيات الجديدة، منظمات خيرية إسلامية.** يضاف إلى ما سبق أن الغالبية العظمى من هذه الجمعيات المذكورة قد تركزت في محافظات الوجه القبلي، وفي أكثر المحافظات فقراً (أسيوط ، قنا، المنيا، بني سويف،سوهاج، الفيوم، أسوان).

- وللمرة الأولى في تاريخ الجمعيات الأهلية، لا تكون القاهرة والإسكندرية، هي التي تشهد أكبر عدد من الجمعيات الأهلية الجديدة (وفي مدى زمني لا يزيد على عامين) وللمرة الأولى أيضاً، ترتبط غالبية هذه المنظمات، برموز من جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات السلفية المعروفة في محافظات الوجه القبلي.
- ويرتبط بهذه الظاهرة التي تدفع الباحث إلى الاهتمام بدراسة هذا الموضوع، تسجيل عدد من هذه الجمعيات الحديثة – بعد ثورة يناير ٢٠١١ – كمنظمات حقوقية .. هذه المنظمات ركزت على الأبعاد الحقوقية، ومن منظور إسلامي، منها حقوق المرأة المسلمة، وجمعيات أخرى تدافع عن الحقوق السياسية والمدنية، ولكن في إطار سمات دينية إسلامية .. المنظمات الحقوقية هذه، اقتحمت مجال حقوق

الإنسان بعد ثورة يناير، لتحد من أدوار المنظمات الحقوقية العلمانية من جانب، وتضفي «السمة الإسلامية» على منظومة المبادرات الطوعية من جانب آخر.. إن جماعة الإخوان – كما اخترقت غالبية مؤسسات وأجهزة الدولة – اخترقت منظمات المجتمع المدني، وبشكل واضح، بعد الثورة مباشرة لتطرح «الثوب الجديد» لأنشطة كانت تنظر إليها باعتبارها «مجالات علمانية غربية».

٢ – **ثاني هذه التطورات التي لحقت بالجمعيات الخيرية الدينية، لم يتعلق بالكم (أي زيادة عددها) أو بالكيف (مجالات النشاط)، ولكنه يمس مصادر تمويل وإنفاق هذه الجمعيات، والتي غابت عن«عيون الدولة» لعدة عقود**، وانشغلت الدولة فقط بمراقبة المنظمات الحقوقية. ونلحظ في هذا السياق أن الغالبية العظمى من الجمعيات الخيرية الإسلامية، عملت في العقود الثلاثة الأخيرة، في مجالات بدت أنها تسد ثغرات في أداء الدولة، خاصة الصحة والرعاية الاجتماعية، ولم نشهد توترات أو صراعات بين الطرفين (الجمعيات والدولة)، بل إن الدولة كانت تنظر إليها باعتبارها تقدم خدمات في المجتمعات المحلية، **وتسهم في «تسكين» متاعب الفقراء واحتياجاتهم.. وأدى ذلك على مدار سنوات، إلى «هيمنة» هذه الجمعيات على «عقول الفقراء»، وتوظيفهم سياسياً لصالح «الجماعة»** .. وقد كشفت السنوات الأخيرة، بعد انتهاء حكم الإخوان، عن تدفق ملايين الدولارات لهذه الجمعيات من الخارج (خاصة جمعيات دينية مماثلة في دول الخليج العربي مثل جمعيات الإصلاح ، وجمعية قطر الخيرية ، ومن فروع ومكاتب الجماعة في الخارج). هذا إلى جانب تدفق التمويل إلى هذه الجمعيات من داخل مصر، من أرباح واستثمارات شركات إخوانية، ومن أموال الزكاة والصدقات.. إن بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية، التي ثبت تمويلها بالملايين من الخارج، لم تستطع في التحقيقات التي تمت (بعد نهاية حكم الإخوان) إثبات إنفاقها لهذه الأموال لصالح الفئات المستفيدة من الفقراء ، وإحدى هذه الجمعيات أشارت إلى إنفاقها مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصري لتطوير مبنى الجمعية وبناء دورات مياه.

٣ – **ثالث هذه الملاحظات، يرتبط بالغياب التام لمراقبة الدولة أنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية ، قبل صعود الإخوان المسلمين للحكم**، والأهم من المراقبة المالية، هو مراقبة برامج وأنشطة تتوجه للفئات المستفيدة .. فقد كان التعليم الديني وتحفيظ القرآن الكريم، هو الآلية للسيطرة على عقول وتوجهات الشباب والأطفال في الأسر الفقيرة، وهو النشاط المهيمن. وإلى جانبه مساعدات مادية منتظمة تضمن «ولاء الأسر الفقيرة» لقيادات جماعة الإخوان وتوجهاتها

،ومن ثم فقد **شكل هؤلاء** «حشود الموالاة» للجماعة، وذلك في الانتخابات التشريعية، أو في انتخاب رئيس الجمهورية، أو في الاعتصامات المتتالية بمدينة الإنتاج الإعلامي، وأمام المحكمة الدستورية، أو في أحداث الاتحادية، **ثم كان هؤلاء الفقراء المستفيدون من «العمل الخيري المسيس» هم العمود الفقري لاعتصام الآلاف - وبشكل معيشي كامل - في رابعة العدوية بمدينة نصر**، وميدان النهضة بالجيزة. صحيح أن الحكومة تنبهت جزئياً – بعد نهاية حكم الإخوان المسلمين لمدة عام واحد – لمثل هذه الجمعيات الدينية الخيرية والخدمية ، إلا أن الصحيح أيضاً [1]أنها – أي الدولة – تنبهت بعد عدة عقود كانت الجماعة فيها «قد هيمنت» واستقطبت الملايين من الموالين.

إن خلاصة هذا التطور التاريخي للجمعيات ذات الأساس العقائدي Faith - based Organizations ، يشير إلى أننا إزاء «ظاهرة تسييس» هذه المنظمات، وهي منظمات قائمة في كل دول العالم وتعمل بشكل محايد وقانوني ، إلا أنها في مصر ، قد خلطت بين السياسة والعمل الخيري حتى أصبحت «**أذرعاً اجتماعية مهمة لاستقطاب الموالاة**».

هذا وسوف يوضح لنا الجزء التالي من هذا العمل، أمرين أساسيين فيما تعلق بالخلط بين العمل الخيري والعمل السياسي، من خلال «نهج عمل مخطط له وبرؤية واضحة لجماعة الإخوان المسلمين»، يقود وفي النهاية إلى الهدف السياسي للهيمنة.

الأمر الأول: تركيز قوى على تفعيل دور الجمعيات الأهلية الإسلامية في المحافظات الأكثر فقراً، في الوجه القبلي، وبعيداً عن عيون السلطة المركزية ، وتقديم خدماتها بوصفها «بديل» للدولة الغائبة.

الأمر الثاني: توظيف هذه الحشود الهائلة في العمل السياسي، ونجاح مرشح الإخوان د.مرسي في الانتخابات الرئاسية، اعتماداً على الكتلة التصويتية الضخمة المؤيدة للإخوان، والتي استقطبتها الجمعيات الخيرية الإسلامية.

ثانياً: خريطة التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية الإسلامية وخريطة توزيع الفقر

أ - الإطار العام للتوزيع الجغرافي في مصر

لقد سبق لنا الإشارة، **إلى الخلل الواضح في قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي**

١- ما يقترب من ٢٠٠٠ جمعية تقدم خدمات صحية رعائية وخيرية، تم حلها، أو تعيين مجالس إدارات جديدة لها، وقد ثبت من خلال تحقيقات اللجنة القضائية الخاصة "تسييس هذه المنظمات" من جهة، وتوافر أدلة تشير إلى تمويل الجماعة لها.

عن الجمعيات الأهلية، فالبيانات الرسمية التي تعلن أن الإجمالي ٤٦,٨٣٠ جمعية عام ٢٠١٦، توضح تفاصيلها **أن ما يقرب من ١٨,٠٠٠ جمعية لم يتم الاستدلال على مقر لها أو نشاط أو مجلس إدارة أو تقارير. والجداول تشير إلى ذلك تفصيلاً، كذلك فإن معايير التصنيف غير واضحة**؛ حيث يتم دمج الأنشطة الدينية مع الثقافية والعلمية (علماً بأن هذه النشاطات الثقافية والعلمية لا يعبر عنها أكثر من ٣٠٠ جمعية أهلية)، كما أن هناك نمط تصنيف آخر تحت عنوان المساعدات الخيرية.. وغالبيتها جمعيات دينية إسلامية خيرية. الجدول التالي يوضح الخطوة الأولى في تحليلنا عن التوزيع الجغرافي للجمعيات ككل[١٥].

جدول رقم (٣) يوضح الجمعيات والمؤسسات العاملة وغير العاملة

المحافظة	الجمعيات والمؤسسات غير العاملة غير النشطة	الجمعيات والمؤسسات ككل النشطة وغير النشطة
أسوان	٧٦٩	١,٤٢٨
أسيوط	٨٠٩	١,٤٤٢
الإسكندرية	٢,١٩٦	٣,٢٧٣
الإسماعيلية	٤٠٥	٤٨٩
الأقصر	٤٣١	٦٣٥
البحر الأحمر	٢٩٥	٣٦٤
الجيزة	١,١٩٠	٢,٠٦٦
البحيرة	٣,١٧٣	٤,٨٨٢
الدقهلية	١,٤٣٢	٢,٠٧٩
السويس	٣٧٢	٦٩٤,
الشرقية	١,٥٢٠	٢,٧٩٩
الغربية	١,٢٠٦	١,٩٣٨
الفيوم	٥٤٨	١,٥١٩
القاهرة	٥,٨٤٦	٨,٦٩٥
القليوبية	١,٢٢٩	١٣٠

المنوفية	١,٠٦٩	١,٧٢٦
المنيا	١,١٠٧	١,٨٢٨
الوادي الجديد	٢٦٠	٢٧٣
بني سويف	٩٢٠	١,٩٢١
بورسعيد	٢٢٩	٢٩٤
جنوب سيناء	١١٤	١٥٢
دمياط	٣٣٩	٦٤٠
سوهاج	٨١٠	١,٣٦٣
شمال سيناء	١٣٤	٢٣٧
قنا	٧٧٥	١,٢٥٨
كفر الشيخ	١,٠٥٤	٢,٠٥٢
مرسى مطروح	١٥٧	٢٧٥
الجمعيات المركزية	٣٦٧	٤١٧
الإجمالي	٢٨,٧٠٠	٤٦,٨٣٠

المصدر: قاعد بيانات وزارة التضامن الاجتماعي، مارس ٢٠١٦.

لدينا ملاحظات مهمة على الاتجاهات العامة التي يكشف عنها الجدول السابق، تنطبق على منظومة الجمعيات ككل ، أبرزها ما يلي:

١- **إن إجمالي عدد الجمعيات في مصر يقترب من ٣٠,٠٠٠ فقط، استناداً على أن حوالي ١٨,٠٠٠ من الجمعيات المسجلة «لا تعمل» وفقاً لقاعدة البيانات الرسمية** لوزارة التضامن الاجتماعي (الجمعيات مغلقة، ليس لها نشاط، ليس لها ميزانية ، ليس لها مقار ليتم الاستدلال عليها) .. وهذه النتيجة تشكك في «جدية» مراقبة الجهة الحكومية المعنية من جانب، وفي نوايا وتوجهات القائمين على هذه الجمعيات من جانب آخر.

٢- **إن ثُلث عدد الجمعيات فقط هو النشط في محافظة الفيوم، وهي واحدة من أكثر المحافظات فقراً في مصر (٥٤٨ من إجمالي ١,٥١٩)**، بينما يقل الفارق بين عدد الجمعيات النشطة العاملة ، والجمعيات غير العاملة في أسيوط، والأقصر وأسوان، والمنيا وبني سويف ليصبح بضع مئات فقط.

٣- **كذلك فإن الفارق بين عدد الجمعيات المركزية النشطة والأخرى التي وصفها بيان**

وزارة التضامن الاجتماعي «بغير النشط»، يتضاءل لتصبح ٤٠ جمعية مركزية (من إجمالي ٣٦٧) غير نشطة .. ولا نمتلك بيانات تحدد ماهية هذه الجمعيات ونشاطها، وتوزيعها الجغرافي.

٤- من **المحافظات التي يتضاءل فيها عدد الجمعيات غير النشطة بالنسبة لإجمالي** ما هو نشط فيها، محافظة المنوفية، جنوب سيناء ، بورسعيد، الوادي الجديد، الإسماعيلية، الدقهلية .

٥- **ترتفع النسبة مرة أخرى للجمعيات غير النشطة في القاهرة** (٥,٨٤٦ من حوالي ٩ إجمالي) والإسكندرية (حوالي ٢٠٠٠ غير نشط) . بينما محافظة الجيزة تشهد نشاطاً لحوالي ٣,١٧٣ من إجمالي ٤,٨٨٢ (حوالي ١,٦٠٠ غير نشط).

إن الجدول السابق له أهميته في إطار هذا العمل فهو يكشف عن فارق هائل بين عدد الجمعيات التي يتم النشر والإعلان عنها، والعدد الفعلي الذي يعمل وينشط في مواجهة المخاطر التي تهدد المجتمع.. وهو أيضاً يكشف عن تراجع عام للمشاركة المجتمعية، والفجوة بين «النوايا الطيبة والواقع». يكشف كذلك عن محدودية احترام القانون الذي يلزم الجهة الحكومية المعنية بقرار حل المنظمات غير العاملة لعدة سنوات متتالية.. وهو أمر يكشف عن «فوضى» قائمة على مستوى الجمعيات الأهلية من ناحية والجهات الحكومية من ناحية أخرى، كما تشير إلى غياب مصداقية البيانات **وإلى ميل الجهات الحكومية «للفخر»** بالعدد (أي الكم) على حساب الكيف (النشاط والتأثير). هذا وللمرة الأولى تعلن وزيرة التضامن الاجتماعي عن أن العدد الفعلي النشط من الجمعيات هو ٣٠,٠٠٠ فقط ، وذلك ف يمنتدى الشباب في شرم الشيخ (٢٠١٧/١١/١٠).

ب- خريطة توزيع الفقر في مصر في علاقتها بالجمعيات الأهلية والسكان

إذا انتقلنا إلى مناقشة خريطة توزيع الفقر في مصر، في علاقتها بتوزيع عدد الجمعيات الأهلية، مهم الإشارة بصفة مبدئية، إلى أن الفرضية العامة في الأدبيات، تؤكد على أن هناك علاقة بين احتياجات المجتمع من جانب (خاصة في المجتمعات المحلية وكل منها له خصوصية) وبين عدد الجمعيات أو المنظمات التطوعية، وأنشطتها من جانب آخر.. إلى جانب أن قياس القدرة الاستجابية لهذه المنظمات، ومدى مرونتها هو أحد معايير تقييم هذه المنظمات الطوعية غير الهادفة للربح والتي تسعى للنفع العام.[١٦]

ويوضح الجدول التالي خريطة الفقر، ونسبة الفقراء في محافظات مصر، وعدد سكان كل محافظة[١٧]

جدول رقم (٤) يوضح خريطة الفقر في مصر (عام ٢٠١٣)

المحافظة	نسبة الفقراء	عدد السكان
أسيوط	٦١,٦٩ ٪	٤,٠٠٠,٠٠٠
قنا	٥٩,٦٤	٣,٤٠٠,٠٠٠
سوهاج	٥٥,٨٣	٤,٣٤٠,٠٠٠
أسوان	٤٤,٢٧	١,٣٠٠,٠٠٠
بني سويف	٣٨,٥١	٢,٧٠٠,٠٠٠
الفيوم	٣٦,٣٦	٣,٠٠٠,٠٠٠
المنيا	٣٣,١٢	٤,٩٠٠,٠٠٠
الجيزة	٣٢,٣٣	٧,٢٠٠,٠٠٠
الأقصر	٣٠,٦٤	٤٩٠,٠٠٠
شمال سيناء	٤٧,٦٨	٤٠٠,٠٠٠
جنوب سيناء		١٦٠,٠٠٠
الوادي الجديد	٢٨,٧٥	٢١٥,٠٠٠
مرسى مطروح	٢٩,٦٢	٤٠٨,٠٠٠
القاهرة	١٨,٢٦	٩,٠٠٠,٠٠٠
القليوبية	٢٢,٢٩	٤,٥٣٠,٠٠٠
البحيرة	٢١,٧٦	٥,٥٠٠,٥٠٠
كفر الشيخ	١٨,٦٧	٣,٧٥٠,٠٠٠
الشرقية	١٤,٦٤	٦,٢٠٠,٠٠٠
الدقهلية	١٣,٣٦	٥,٧٠٠,٠٠٠
بورسعيد	١٦,٩	٦٤٠,٠٠٠
الغربية	١٠,٦	٤,٥٤٠,٠٠٠
دمياط	٩,٠٣	١,٢٧٠,٠٠٠
الإسكندرية	١٣,١١	٤,٦٠٠,٠٠٠
الإسماعيلية	١١,٢٧	١,١١٠,٠٠٠
البحر الأحمر	٣,٧٦	٣٣٠,٠٠٠

المصدر : خريطة الفقر ، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٥

إن الجدول السابق يقول لنا عدة أمور مهمة (من منظور الاستجابة للاحتياجات المجتمعية)، سوف نناقشها في النقطة التالية من منظور علاقتها بالجمعيات ، أبرزها ما يلي :

١- **إن محافظة أسيوط تأتي في المرتبة الأولى في ارتفاع نسبة الفقراء (٦١,٦٩٪)**، تليها محافظة قنا (٥٩,٦٤٪) ثم سوهاج (٥٥,٨٣٪ من السكان)، وأسوان (٤٤,٢٧٪)، وبني سويف (٣٨,٥١٪)، والفيوم (٣٦,٣٦٪ ثم المنيا (٣٣,١٢٪) والجيزة (٣٢,٣٢٪)، والأقصر (٣٠,٦٤٪). ومن ثم من المنطقي التوقع أنها تشهد عدداً كبيراً من الجمعيات التنموية ، وهو ما يخالف الواقع.

٢- **يقودنا ذلك إلى أن المحافظات الأكثر فقراً ، جميعها في الوجه القبلي، بالإضافة إلى شمال سيناء (٤٧,٦٨٪ من سكان المحافظة فقراء)**.. ونفس هذه المحافظات تشهد بالضرورة أعلى نسب في بطالة الشباب، وأعلى نسب للتسرب من التعليم، وحالة من عدم التوزيع العادل في مخصصات السياسة المالية للحكومات المتعاقبة – خاصة في الصحة والتعليم– كما تشهد تدنياً في الخدمات الصحية والتعليمية، وفي البنية الأساسية .. إذا أضفنا إلى ذلك الضغوط الاقتصادية التي شهدتها بعض هذه المحافظات ، بعد يناير ٢٠١١، وتراجع السياحة بشكل كبير (خاصة في الأقصر وأسوان) ثم في شمال سيناء (تراجع السياحة مع وجود مكثف لعمليات إرهابية)؛ فإن ذلك يعني **مخاطر كبيرة تهدد السكان وتهدد الأمن القومي، وتستدعي بشكل فوري تدخلات** من جانب الدولة أولاً ثم القطاع الخاص والقطاع الأهلي المدني ثانياً.

٣- **إن هذه المحافظات التي يعيش فيها حوالي ٢٣ مليون مواطن مصري ، وفقاً للجدول السابق، تشهد تهميشاً كبيراً**، مما يجعلها محافظات مستهدفة لاكتساب الموالين للتيارات الإسلامية من جانب، وتواجد عناصر شابة تشعر بالقهر والحرمان وقد تنخرط ضمن التنظيمات الإرهابية من جانب آخر.

٤- **وإذا قارنا هذا الوضع في الوجه القبلي، بمثيله في الوجه البحري وفي القاهرة**، يلفت نظرنا أن أقل معدلات للفقر في البحر الأحمر (٣,٧٦٪) ودمياط (٩,٠٣٪)، والإسماعيلية (١١,٢٧)، والإسكندرية (١٣,١١٪).. وكذلك ارتفاع نسبي في الفقراء في بورسعيد (١٦,٩٪)، بعد أن كانت الأفضل في مؤشرات التنمية، على مدى عدة سنوات .

ثم تأتي محافظات المنوفية، والغربية، والدقهلية، والشرقية، لتسجل معدلات معقولة

– نسبياً – وهي على التوالي ١٦,٨٤٪ و١٠,٦٪ و١٣,٣٦ و١٤,٦٤ بينما نسبة الفقر في القاهرة ١٨.٢٦٪، وفي الإسكندرية ١٣.١١٪.

والخلاصة أن خريطة الفقر التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥، تسجل تباينات ضخمة بين محافظات الوجه القبلي ومحافظات الوجه البحري؛ حيث ترتفع نسبة الفقراء عدة أضعاف في الوجه القبلي عن مثيلها في محافظات الوجه البحري وهو ما يتطلب تدخلات حاسمة وسريعة وعادلة في الوجه القبلي، من جانب الدولة.

ج – وضعية الجمعيات الخيرية الإسلامية في المحافظات الأكثر فقراً

كيف يمكن الربط بين ما سبق من بيانات خريطة الفقر في مصر، وخريطة الجمعيات الأهلية على وجه العموم، والخيرية الإسلامية على وجه الخصوص؟

إذا كان قد تم تأسيس آلاف الجمعيات (حوالي ٤,٢٠٠) بعد الثورة مباشرة، وخلال عامين، **فإن أكثر من نصف هذا العدد تركز في أفقر المحافظات بالوجه القبلي، ومجال نشاطه «خيري ورعائي»، ويتبني توجهات وأنشطة دينية**، بدءاً من مسميات هذه الجمعيات، مروراً بمجال نشاطها، وانتهاءً بأدوار لعبتها فيما بعد في تعبئة المؤيدين الموالين للتيار الإسلامي (الإخوان والسلفيون)، هذا إلى جانب تسجيل ٥,٠٠٠ آلاف جمعية أخرى في السنوات الثلاثة الأخيرة، وعلى النمط نفسه.

ويوضح الجدول التالي العدد الإجمالي للجمعيات، في كل محافظة بالوجه القبلي – والتي ترتفع فيها نسبة الفقر ومجال نشاطها:

جدول رقم (٥) يوضح نصيب المحافظات الأكثر فقراً من الجمعيات الخيرية الإسلامية

المحافظة	نسبة الفقراء	إجمالي عدد الجمعيات	وزن الأنشطة الخيرية والدينية	
أسيوط	61.69%	1482	696	جمعية تنشط في العمل الخيري والديني

قنا	59.64%	1258	604	خيري وديني
سوهاج	55.83%	1363	1030	خيري وديني
أسوان	44.27%	1428	500	خيري وديني
بني سويف	38.51%	1921	559	خيري وديني ورعائي
الفيوم	36.36%	1519	178	خيري وديني ورعائي
المنيا	33.12%	1726	751	خيري وديني ورعائي
الأقصر	30.64%	489	156	خيري وديني ورعائي
الجيزة	32.33%	4882	2106	خيري وديني ورعائي

استناداً على ما سبق نشير إلى ما يلي:

١- **إن الجدول السابق يوضح ارتفاع وزن الأنشطة الخيرية والرعائية والدينية، في المحافظات الأكثر فقراً في مصر**، وإذا حاولنا على سبيل المثال التعرف على أنشطة تنموية سوف يلفت نظرنا – وفقاً لبيانات حكومية رسمية – انخفاض وزن الاهتمام بالتنمية وتمكين الفئات المستهدفة، من خلال تأهيلهم وتدريبهم. وفي حالة أسيوط مثلاً الأكثر فقراً، هناك ٥٤ جمعية فقط تهتم بالتنمية الاقتصادية، و٧٠ فقط من الإجمالي يهتم بالتعليم، (هذا مع ملاحظة أن الجمعية نفسها قد تقوم بأكثر من نشاط). من جانب آخر يرتفع نسبياً وزن الخدمات الصحية – بما فيها الأمومة والطفولة – ليصل إلى ١٠٣ منظمات تقدم خدمات صحية في الحضر والريف، وعلى الأغلب تكون ضمن منظمة خيرية رعائية.

٢- **يوضح أيضاً الجدول السابق أن أعلى كثافة للجمعيات الخيرية الرعائية الدينية، يوجد في محافظة الجيزة؛ حيث يرتفع إجمالي عدد الجمعيات إلى ما يقترب من ٥,٠٠٠ جمعية، من بينها ٢٠١٦ جمعية سجلت نشاطها ديني رعائي خيري.** وهنا مهم أن نأخذ في اعتبارنا عدد السكان في محافظة الجيزة، وهو أكثر من 7 ملايين بقليل (وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة)، بما فيها رعاية الطفولة والأمومة، ومن المعروف أن

عدد المنظمات التي تقدم خدمات رعاية صحية أولية قد اتجه إلى الانخفاض بشكل كبير بعد أحداث ثورة يناير، والأزمات الاقتصادية المتكررة. وهو ما دعا وزير الصحة والسكان، أن يعلن رسمياً عام ٢٠١٤، تراجع الاهتمام بقضايا السكان، وانخفاض عدد المنظمات المعنية إلى ٣٠٠ فقط على مستوى الجمهورية (وصلت إلى ٢٠٠ عام ٢٠١٧).

يوضح أيضاً الجدول السابق، أن إحدى المحافظات الفقيرة (وليست الأكثر فقراً) من منظور وجود الجمعيات الخيرية الرعائية الدينية، وهي محافظة الأقصر تحظى بحوالي ١٥٦ جمعية دينية خيرية فقط. وهي نتيجة طبيعية لتعداد سكان المحافظة (أقل من نصف مليون) وارتفاع دخل سكان المحافظة قبل الثورة لوجود مصدر السياحة. وكذلك فإن العدد الإجمالي للجمعيات هو ٦٣٥ فقط (ومنها ما تحدده بيانات وزارة التضامن الاجتماعي نشط وغير نشط).

٣- **إن محافظة قنا، التي يصل فيها نسبة الفقراء إلى ٥٩,٦٤٪ (حوالي ٦٠٪)، فإن عدد الجمعيات الخيرية الدينية بها هو حوالي نصف العدد الكلي في المحافظة.**

وهكذا فإن البيانات الخاصة بعلاقات الارتباط بين فقر السكان في محافظات مصر (الوجه القبلي تحديداً) والجمعيات الأهلية، تقول لنا إن الجمعيات الخيرية ذات التوجه الديني، ترتفع إلى حد كبير، **وهو ما يعني أيضاً اتجاه المنظمات التنموية والحقوقية إلى الانخفاض.** وتقول لنا هذه البيانات أيضاً، إن أفضلية توجه الجمعيات هي نحو تأسيس **علاقة مباشرة «اعتمادية» بين الجمعيات المانحة والفقراء**، تحل مكان التوجه نحو «تمكين» الفئات المهمشة، وبناء قدراتهم وتأهيلهم للتعامل مع تحديات الفقر.

وإذا عقدنا مقارنة بين نتائج محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً في مصر، مع بعض محافظات الوجه البحري الأفضل في المؤشرات الاقتصادية، سوف نرصد ظاهرة هيمنة العمل الخيري على وجه العموم في مختلف المحافظات، **مع دلائل «ضعف تسييس» الجمعيات، في أغلب محافظات الوجه البحري.**

ويوضح الجدول التالي بعض النماذج من محافظات الوجه البحري والقاهرة، وهي الأقل فقراً، والأكثر انفتاحاً ونصيباً من مخصصات الدولة:

جدول رقم (٦) يوضح وزن الجمعيات الخيرية الدينية في القاهرة وبعض محافظات الوجه البحري

المحافظة	نسبة الفقراء ٪	إجمالي الجمعيات	وزن الأنشطة الخيرية والدينية
الغربية	١٠,٦	٢١٤٤	٩٨١
المنوفية	١٦,٨	٢٧٩٥	٨٨٤
بورسعيد	.١٦	٥٢٣	١٥٧
دمياط	.٩	٩٧٩	٢٢٧
الشرقية	١٤,٦	٤٣١٩	٨٣٣
القاهرة	١٨,٣	٩,٠٠٠	٤٤٩٩

(المصدر : بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠١٥،
وقاعدة بيانات وزارة التضامن ٢٠١٦)

١- **نلاحظ مما سبق أن ظاهرة العمل الخيري والرعائي والديني، هي قائمة في نسيج الجمعيات ككل، ولها عمق تاريخي في مصر**، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ومن ثم لها وزنها في كل المحافظات، كآلية للتضامن والتكافل الاجتماعي، يضاف إلى ذلك أن **العقيدة الدينية وعمل الخير، حافز رئيسي للعمل الطوعي في كل دول العالم.. إلا أن اختلاط العمل الخيري بالسياسي، كان أكثر وضوحاً في محافظات الوجه القبلي** لعدة أسباب. أبرزها البعد عن العاصمة المركزية، وارتفاع نسبة الفقراء، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مؤشرات التعليم، وقوة العصبيات والقبلية والعلاقات الأسرية، والتي تدفع إلى تأسيس هذه الروابط وإلى تأسيس جمعيات خيرية ذات سمة دينية، ويتم توظيفها في حشد الأصوات في الانتخابات لصالح عائلات وقبائل.

٢- **تنخفض نسبة الجمعيات الخيرية والدينية في دمياط إلى حوالي ربع إجمالي عدد الجمعيات، وكذلك في محافظة بورسعيد، بينما ترتفع في القاهرة إلى حوالي ٤٥٠٠ من إجمالي ٨٦٩٥ جمعية أي حوالي النصف** من العدد الكلي للجمعيات في محافظة القاهرة (حوال ٢٧٠٤ مصنفة مساعدات اجتماعية فقط ، وما يقترب من ٢٠٠٠ من الجمعيات تقوم بأنشطة دينية)، إلا أن نشاط هذه الجمعيات في العاصمة خاصة الصحية والرعائية منها، لم يرتبط بشكل واضح بتوجهات سياسية، وإن كانت بعض رموز جماعة الإخوان تهيمن عليها، وهو ما عرض عدداً كبيراً منها للحل من جانب الدولة، أو تعيين مجالس إدارات جديدة لها، حفاظاً على النشاط الخدمي (٢٠١٥ –

٢٠١٦) الذي يستفيد منه قطاعات من المواطنين.

٣- إن التحليل السابق لوزن الجمعيات الخيرية الدينية، في المحافظات الأكثر فقراً (والتي تتركز في الوجه القبلي) يكشف عن ارتفاع وزنها في منظومة الجمعيات ككل، ويكشف عن **تصاعد «تسييس» هذه الجمعيات لاستقطاب «الموالين» للتيار الإسلامي**.. ونفس هذه الجمعيات هي التي لعبت الدور الأساسي فيما بعد، في حشد المعارضة السياسية من جانب، وتنفيذ التظاهرات والاعتصامات من جانب آخر بعد أحداث ٣٠ يونية (أو الثورة التصحيحية الثانية في مواجهة حكم الإخوان).

٤- كذلك فإنه وإن كانت سمة الخيرية، هي الغالبة على منظومة الجمعيات الأهلية؛ بحيث إن البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٦) تشير إلى أن المنظمات التنموية لا تزيد على ٢٧٪ من إجمالي الجمعيات، فإن هذا يعني أن **الاتجاه العام في العاصمة وفي محافظات الوجه البحري - هو تفضيل العمل الخيري الرعائي. ولكن يكمن الفارق في الوزن الأكبر لهذه الجمعيات في محافظات الوجه القبلي من ناحية، و«تسييس» هذه الجمعيات من ناحية أخرى**، وتوظيفها لحشد المؤيدين لها وحشد أصواتها من الفقراء المستفيدين من أنشطتها لصالح التيار الإسلامي ، ثم حشدهم كمعارضة للنظام الجديد بعد ثورة ٣٠ يونية.

٥- **إن المراجعة لقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٦)، تجعلنا نصل - وبدرجة عالية من المصداقية- إلى القول إن الجمعيات الخيرية الدينية (الإسلامية والمسيحية)، تصل في واقع الأمر إلى ٤٠٪ من منظومة الجمعيات ككل في مصر** (تشكل الجمعيات المسيحية حوالي ٧٪) . وإذا أضفنا جمعيات خدمية تنشط في الصحة والتعليم والتثقيف وفئات أخرى مهمشة (ذوو الاحتياجات الخاصة، أطفال الشوارع، اليتامى، الأطفال العاملين..) فإننا نتحدث عن ٦٠٪ من منظومة الجمعيات، على الأقل. ثم تتجه النسبة الباقية (حوالي ٤٠٪) إلى الثقافة والفنون والروابط المهنية والمرأة والدفاع عن الحقوق والمطالب، والتنمية التي تستهدف تعزيز وبناء قدرات الفئات المستفيدة وتأهيلهم للعمل.

٦- **ومن المهم في هذا السياق، الإشارة إلى بعض الأمور المهمة التي ترتبط بدراستنا لهذا الموضوع:**

أولها: إن الدراسات الميدانية السابقة، قد أوضحت ارتباط العمل التطوعي بالحافز الديني أو العقيدة، وذلك في كل الفئات الاجتماعية؛ حيث شكل هذا الدافع لفعل الخير، الحافز الرئيسي لدى ٧٠٪ من المتطوعين (في كل الأعمار)، وذلك وفقاً لما كشفت عنه الدراسات[١٧].

ثانيها: تفضيل المواطنين للتبرع/ العطاء Giving لمؤسسات وجمعيات خيرية، واعتبار الغالبية – وكما أوضحت البحوث الميدانية – أن العمل التنموي مسئولية الدولة.

الخلاصة: أن هناك انتشاراً واسعاً في الواقع المصري وفي كل المحافظات - مع اختلافات نسبية بينها - للجمعيات الخيرية والرعائية ، وذات السمة الدينية؛ إلا أن مخاطر هذا الانتشار، قد اتضح في التوظيف السياسي لهذا النمط ، لاختراق القواعد الفقيرة، وتحويل العمل الخيري إلى غطاء سياسي لرموز التيار الإسلامي .. وتركزت الظاهرة في المحافظات الأكثر فقراً في الوجه القبلي، حيث يتم استغلال الفقر، وغياب الخدمات الأساسية للدولة، والابتعاد عن أية «مراقبة»، في النفاذ إلى عمق المجتمعات المحلية، اعتماداً على «شعارات» تلتحف دائماً بعباءة الدين.

د – مخاطر تسييس العمل الخيري

لقد أوضحت الدراسة من قبل، في صفحاتها السابقة، أن نفاذ التيار الإسلامي السياسي، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين وبعض التيارات السلفية، إلى القواعد الشعبية الفقيرة – والمهيمنة على عقولها وتوجهاتها – قد تحقق بشكل أساسي من خلال العمل الخيري. وذلك عبر فترة زمنية ممتدة نسبياً – بخلاف حالة النقابات المهنية التي ركزت على الطبقة المتوسطة – **إلا أن «أبعاد المخاطر» كانت أكثر عمقاً في حالة الجمعيات الخيرية التي هيمنت عليها التيارات الدينية الإسلامية.. وفي هذا السياق نشير إلى عدة أسباب، أهمها :**

١- **حالة «الحرمان البشري» التي يعاني منها نسبة كبيرة في المجتمعات المحلية، خاصة في محافظات الوجه القبلي**، فالمحافظات الستة الأكثر فقراً تتركز في أسيوط، وقنا وسوهاج والمنيا وأسوان والفيوم.. ولكن إلى جانب ذلك تتواجد حالة حرمان بشري

– ولكن بنسب أقل– في العاصمة ومختلف المحافظات. **ولاشك أن ارتفاع نسبة العشوائيات - في المناطق الحضرية - خاصة القاهرة ومحافظات أخرى- والتي يقترب عدها من ٢٠٠٠ منطقة عشوائية يسكنها الملايين، يشكل من هذه المناطق «قنابل موقوتة» وبيئة يهيمن عليها العنف وادمان المخدرات..** وهو ما يهدد حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما يعني تشكل مخاطر على الأمن القومي.

٢- إن مراجعة تخصيص الموارد من جانب الحكومات المتعاقبة، وحتى اللحظة الحالية، سوف يكشف ببساطة **عدم العدالة في توزيع مخصصات الإنفاق العام، وخاصة في الصحة والتعليم..** والأكثر من ذلك هو **تدني نوعية الخدمات المقدمة إلى الفقراء**، سواء في المستشفيات العامة أو الوحدات الصحية (إن وجدت) أو في المؤسسات التعليمية، حيث يبرز ضعف القدرات البشرية والمادية بدرجة لافتة للاهتمام، وفي ظاهرة تستحق فوراً العناية من جانب الدولة.

٣- إذا كان القصور في البنية الرئيسية، وفي انتشار الخدمات وفي نوعيتها هو إشكالية رئيسية تعمق آثار عدم توزيع المخصصات المالية للدولة بعدالة، **فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تصبح أكثر دلالة على أوضاع الفقراء، والذين مثلوا «الهدف الرئيسي» للتيارات الإسلامية، والتي نجحت على مدى عدة سنوات، في كسب المؤيدين لها.** ونشير إلى ما يرتبط بالفقر من محدودية الدخل، وانخفاض نسبة المتعلمين، وفرص العمل المحدودة المتاحة للشباب، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم، والتمييز في النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، والزواج المبكر للفتيات، وارتفاع نسبة النساء الفقيرات المعيلات لأسر، والتوجه الطائفي للتمييز بين المسلمين والمسيحيين، وما يصاحبه من أحداث تهز الرأي العام ، وبشكل مضطرد، إلى جانب «الثأر» كتقليد تاريخي متوارث، يهدد الاستقرار الاجتماعي. إذن البيئة المجتمعية ككل «تمهد الأرض» للتيارات الإسلامية، للسيطرة والهيمنة على القواعد الشعبية.

٤- **إن هذه المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها، أثرت على فئات كثيرة من الفقراء، وخلقت حالة ترحيب جماعية «بخطاب ديني» استغل حالة الحرمان البشري للقطاع العريض من الفقراء، نتيجة انسحاب الدولة..** لقد خلقت الجمعيات الخيرية الدينية «حشوداً موالية لها» بعد سنوات من تقديم المساعدات المادية للفقراء، وتقديم

خدمات صحية – عبر شبكة هائلة من الجمعيات والمساجد – إلى جانب خدمات رعائية اجتماعية .. وخلال كل هذه السنوات، كانت الدولة «غافلة» عن أوضاع المحافظات الأكثر فقراً في الوجه القبلي، ورأت في برامج وأنشطة هذه الجمعيات الخيرية، أدوات «تسكين» حالة الحرمان هذه، وبديل لغيابها.

٥- **لقد أصبحنا فجأة أمام حالة «متفجرة» بعد ثورة يناير ٢٠١١، أثارت الدهشة والتساؤلات، أمام مشهد لم نلتفت إليه منذ سنوات**، إذ ظهرت في صدارة المشهد مئات من القيادات الدينية، بعضهم خرج من السجون بعد الأحداث ، وآلاف ، بل ملايين ، من الحشود الداعمة لهذه التيارات الدينية .. وكان التساؤل: أين كان كل هؤلاء؟ ولم تستطع النخب السياسية الليبرالية الحد من «سطوتها» وهيمنتها على الأحداث بعد الثورة، وبدا للمدقق والمتابع لهذه الحالة ما يمكن أن نطلق عليه **ظاهرة «الاتجار بالفقراء».** لقد تدفقت أموال ضخمة، إلى الجمعيات الخيرية الدينية، من داخل مصر (من جماعة الإخوان والتيارات السلفية)، ومن خارج مصر من المناصرين للجماعة ، ومن دول عربية وأجنبية أرادت التأثير في التوجهات السياسية للنظام الجديد بعد الثورة **فظهرت «حشود الموالاة» للحكم الديني من الفقراء** في كل أنحاء الجمهورية ، خاصة المحافظات الفقيرة في الوجه القبلي.

٦- **في المقابل انشغلت الدولة بعدد محدود من المنظمات الحقوقية التي بدت كمعارضة سياسية لها، تستهدف الاستقواء بالخارج**، انشغلت الدولة بمراقبتها، وركزت على إدارة الصراع والتوتر بين الطرفين، الناتج عن قضية التمويل الخارجي. ومن ثم خرجت المنظمات الخيرية الدينية عن دائرة مراقبة الدولة، ما أدى إلى نجاح هذه المنظمات في التوظيف السياسي للدين وسط حشود الفقراء، ونجحت في خلق الاستقواء بالداخل، إلى جانب الخارج.

هـ – نموذج لنجاح التوظيف السياسي للفقراء في الوجه القبلي، وزن مساندة الإخوان:

قد يكون من المهم للتدليل على نجاح الإخوان والتيارات الدينية المساندة ، في استقطاب الفقراء – ككتلة تصويتية ضخمة – التركيز على نموذج واحد مهم (سبقه

ولحقت بـه نمـاذج أخـرى بالطبـع) وهـو وزن الكتـل التصويتيـة المسـاندة للمرشـح الإخوانـي للرئاسـة (د. محمـد مرسـي) فـي مواجهـة المرشـح الآخـر د. أحمـد شـفيق. وسـوف نعتمـد أولاً علـى نتائـج التصويـت فـي المحافظـات الأكثـر فقـراً فـي الوجـه القبلـي؛ حيـث يهيمـن التيـار الدينـي المسـيس (فـي إطـار بيئـة اجتماعيـة فقيـرة مهيئـة)، ثـم فـي بعـض محافظـات الوجـه البحـري، والقاهـرة.

جدول رقم (٧) يوضح اتجاهات التصويت لرئاسة الجمهورية ما بين أحمد شفيق ومحمد مرسي في المحافظات الأكثر فقراً

المحافظة	د. محمد مرسي	د. أحمد شفيق
أسيوط	٥٥٤,٥١٩	٣٤٧,٢٠
سوهاج	٥٣١,٦٣٦	٣٨١,٢١٧
المنيا	٨٥٨,٥٥٧	٤٧٤,١٢٠
قنا	٢٨٥,٨٩٤	٢٢٨,٠٠٠
الأقصر	١٢٤,١٢٠	١٤٠,٢٣٣
الفيوم	٥٩١,٩٩٥	١٦٩,٠٠٠
أسوان	١٦٤,٨٢٦	١٩٥.,٢٢٨
بني سويف	٥١٢,٠٧٩	٢٥٨,٢٦٣
الجيزة	١,٣٥١,٩٦	٩١,٨٩٩

١- **يوضح الجدول السابق عدة أمور مهمة أبرزها: وجود كتلة تصويتية ضخمة في محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً، لصالح مرشح جماعة الإخوان المسلمين**، وقـد بلغـت أكثـر مـن ضعـف عـدد الأصـوات المؤيـدة للدكتـور شـفيق فـي بعـض هـذه المحافظـات (الفيـوم ، بنـي سـويف، المنيـا) وسـجلت نسـباً مرتفعـة بكثيـر لصالـح مرشـح الإخـوان فـي أسـيوط وسـوهاج ومحافظـة الجيـزة؛ حيـث تتواجـد مراكـز وقـري كثيـرة ومناطـق عشـوائية، يهيمـن عليهـا التيـار الإسـلامي، بـل بعضهـا مثـل معاقـل رئيسـية للإرهـاب.

٢- **يلفت اهتمامنا في الجدول السابق حالة الأقصر وأسوان، وهما محافظتان تجتذبان السائحين، وتتركز فيهما عمالة كبيرة نشطة في السياحة**، وكذلك استثمارات في فنادق وغيرها. **كل من الأقصر وأسوان انخفض فيها عدد الأصوات المؤيدة لمرشح الرئاسة الاخواني**، وكل منهما أعطى للمرشح أحمد شفيق غالبية الأصوات.. يجد ذلك تفسيره في انفتاح البيئة المجتمعية الثقافية ، وتخوفات السكان من مخاطر المد الديني الظاهر، وتأثيره السلبي على نشاط السياحة.

٣- **وإذا رجعنا إلى الجدول السابق رقم (٤) عن نسب انتشار الفقر بين السكان، وجدول رقم (٥) عن انتشار الجمعيات الخيرية الدينية، سوف نجد توافقاً بين الثلاثة: الفقر، العمل الخيري المسيس، والكتل التصويتية المؤيدة لمرشح الإخوان المسلمين في انتخابات الرئاسة.**

٤- إذا انتقلنا من الجدول السابق رقم (٧) الذي يستعرض حالة تضخم الكتل التصويتية في انتخابات الرئاسة (الإعادة بين محمد مرسي وأحمد شفيق)، وذلك في محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً، **وانتقلنا في اتجاه العاصمة والإسكندرية وبعض محافظات الوجه البحري، سوف نلحظ تباينات بين: اتجاهات التصويت في القاهرة والمنوفية والغربية والقليوبية والشرقية والدقهلية من جانب**، والتي ارتفعت فيها الأصوات لصالح أحمد شفيق، وبين محافظات أخرى تصاعد فيها التصويت لمرشح الإخوان (البحيرة معقل آخر للاخوان المسلمين)، أو تقارب فيها التصويت بين المرشحين ، ومنها محافظة دمياط ويوضح الجدول التالي هذه النتائج.

جدول رقم (٨) يوضح اتجاهات التصويت في كل من القاهرة ومحافظات الوجه البحري

المحافظة	د. محمد مرسي	د. أحمد شفيق
القاهرة	١,٥٠٥,١٠٣	١,٨٩٤,٠٠٧
الإسكندرية	٩٧٠,١٣١	٧١٧,٠١٧
مرسى مطروح	٩٥,٠٩٥	١٦,١٤٧
البحيرة	٩٠٧,٣٧٧	١٧٢,٢٦٩
المنوفية	٣٧٦,٦٧٧	٩٧٦,٥٨٨
الغربية	٥٨٣,٧٤٨	٩٩٢,١٣٥
الشرقية	٨٨١,٥٨١	١,٠٤٦,٦٥٣
دمياط	٢٥٨,٤٧٥	٢٠٢,٩٢٨
الدقهلية	٨٤٥,٣٤٠	١,٠٩٥,٣٥٤

- **قد يكون أبرز التعليقات على الجدول السابق، هو ارتفاع التصويت في الاسكندرية، لصالح المرشح الإخواني (حوالي ٢٠٠ ألف صوت فارق لصالح مرسي)** .. وقد يفسر ذلك بتأييد التيارات السلفية في الإسكندرية (وهي أحد معاقلهم) لمرشح الإخوان بالإضافة إلى ما يعرف «**بالتصويت الاحتجاجي**» من جانب تيارات ثورية واشتراكية والشباب، في مواجهة ما كان يعرف بـ «مرشح الفلول».
- كذلك نلحظ **انخفاض عدد من شاركوا بالتصويت على وجه العموم** في محافظة مرسى مطروح ، ولكن كان التصويت – بفارق كبير – لصالح مرشح الإخوان المسلمين.
- **في القاهرة حيث تتنوع الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تزايد عدد المؤيدين لأحمد شفيق عن مرسي بفارق حوالي ٣٠٠.٠٠٠ صوت**، آخذين في الاعتبار التصويت الاحتجاجي لتيارات من الشباب والحركات المعارضة، لأحد رموز النظام السابق، والذي دفع البعض إلى تأييد د. محمد مرسي.
- **وأخيراً يجدر الإشارة إلى الكتلة التصويتية التي ساندت بقوة، أحمد شفيق وبلغت أقصاها في محافظة الغربية والمنوفية والقليوبية**، ثم الشرقية والدقهلية. ويفسر ذلك

عدة أمور أبرزها الانفتاح الثقافي في هذه المحافظات، واتجاه نسب الفقراء إلى الانخفاض (١٠,٦٪ فقط في محافظة الغربية الأعلى تصويتاً لشفيق)، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم .. وفي هذه المحافظات – أو أغلبها – ينخفض عدد المؤيدين للتيار الإسلامي السياسي ، كما نلحظ أن الجمعيات الخيرية يغيب عن معظمها رموز الإخوان المسلمين[١٨].

الخلاصة إن دراسة الحالة السابقة التي أوردناها ، عن اتجاهات التصويت في انتخابات الإعادة الرئاسية ، ما بين مرشح الإخوان المسلمين ود. أحمد شفيق، توضح لنا بجلاء حقيقة هيمنة «الجماعة» على محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً، والتوظيف السياسي للعمل الخيري الذي اخترق القواعد العريضة من الفقراء، استغلالاً لحالة «حرمان اجتماعي واضحة»، وحالة عدم العدالة في توزيع مخصصات ميزانية الدولة (ما بين الوجه القبلي والوجه البحري والعاصمة).

النتائج الكاشفة من نموذج التوظيف السياسي للعمل الخيري:

نحن أمام نتائج ستة أساسية، تشير في مجملها إلى نهج جماعة الإخوان لاستقطاب الموالين لها، وتبين اختلاف استراتيجيتها وفقاً للفئات المستهدفة. يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

١ – إن نجاح جماعة الإخوان المسلمين، منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، في الهيمنة على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية المهمة (أبرزها الأطباء والمهندسون) قد طرح خبرة إيجابية أمام الجماعة حين نجحت في التوجه نحو احتياجات الأطباء الشباب، وتوفير العيادات والسلع الاستثمارية ونظم تأمين صحي وغيرها.. ومن ثم أدى ذلك إلى استقطاب الموالين لهم من جانب، ونجاحهم في إعداد قيادات شابة ومتوسطة العمر (من الطبقة المتوسطة)، نجحت فيما بعد في دخول البرلمان (عام ٢٠٠٠ ثم عام ٢٠٠٥ وما بعدها)، وشكلوا جميعاً «أذرعاً للإخوان» أثناء يناير ٢٠١١، وما بعدها.

٢ - بالتوازي مع الخبرة السابقة للنفاذ إلى الطبقة المتوسطة، برزت في الوقت نفسه (في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين)، خبرة أخرى أكثر عمقاً - وتدرجاً - للوصول

إلى «عمق» المجتمع المصري ، في الريف والحضر، من خلال «الجمعيات الخيرية» .. واتسمت هذه الخبرة بما يلي:

- **الابتعاد عن «أعين» السلطة المركزية** في العاصمة.
- **النفاذ بهدوء إلى الفقراء وأكثر الفئات احتياجاً**، ومخاطبة احتياجاتهم ومشكلاتهم.
- **التركيز على العمل الخيري والرعائي في المحافظات الأكثر فقراً** في الوجه القبلي، وهي على الترتيب : أسيوط، قنا، سوهاج، الفيوم، بني سويف، أسوان، والأقصر ثم محافظة الجيزة (القرى والمراكز).
- **تقديم مساعدات مالية دورية مباشرة** للأسر الفقيرة والنساء المعيلات لأسر.
- **اجتذاب الشباب العاطل عن العمل** ، ودمجه في مهام وأنشطة الإخوان.
- **استغلال نقاط ضعف وثغرات أداء الدولة في محافظات** الوجه القبلي الأكثر فقراً (وهو أمر ثابت بمراجعة عدم العدالة في توزيع المخصصات المالية للدولة) خاصة في التعليم والصحة.
- أبرزت الدراسة **ارتفاع نسبة الفقراء في هذه المحافظات وانخفاض مستوى التعليم، وارتفاع التسرب بين الذكور والإناث على وجه الخصوص، والبطالة**، وافتقاد البنية الرئيسية خاصة المياه الصالحة للشرب.. بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمة التعليمية والصحية، وغياب الوعي.. وكل ذلك قد أسهم في تيسير مهمة الجمعيات الخيرية الرعائية الإسلامية، في استقطاب المؤيدين، وتوسيع دوائر الموالين لهم.
- **استغلال «ضعف مراقبة» الأجهزة الحكومية**، خاصة مديريات الشئون الاجتماعية المعنية بالإشراف على الجمعيات، ومن ثم فإن ميزانيات الجمعيات الخيرية الدينية، لم تخضع لرقابة أو مساءلة، حيث تركز اهتمام الأجهزة الحكومية على مراقبة تدفق التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، ولم تهتم بمصادر وحجم تمويل وإنفاق هذه الجمعيات (إلا بعد سقوط نظام الإخوان وتصفية حوالي ١٨٠٠ جمعية بعد أن تضخمت التحويلات المالية لديها من جمعيات أهلية خليجية معروفة، أو من أثرياء الإخوان ورءوس أموال الجماعة).

٣- أبرزت الدراسة أيضاً كثافة العمل الخيري «المسيس» وليس فقط في الوجه القبلي، ولكن في الإسكندرية (معقل التيارات السلفية والإخوان) وبعض محافظات الوجه البحري..

إلا أن الآلاف من الجمعيات الخيرية الرعائية – وهي امتداد للإخوان والتيارات السلفية – لم تلعب أدوارها في استقطاب الموالاة بنفس «الانكشاف» والضخامة التي اتضحت في محافظات الوجه القبلي. يفسر ذلك عدة أمور، أهمها الاختلافات الثقافية والتعليمية في هذه المحافظات، وتحسن مؤشرات التنمية البشرية عن مثيلتها في محافظات الوجه القبلي (الأكثر فقراً)، وما يرتبط به من ارتفاع نسبي في الوعي والثقافة.. كذلك فإن محافظات الوجه البحري بطبيعتها وتاريخها قد شهدت – منذ نهاية القرن التاسع عشر – تأسيس جمعيات أهلية (منها المساعي المشكورة في محافظة المنوفية)، واعتاد الأثرياء والقادرون في هذه المحافظات – تاريخياً وحتى اللحظة الحالية – تأسيس جمعيات خيرية ورعائية وخدمية، «دون أن تصطبغ أو تلتحف بالرداء الديني»، ولكنها بدت صورة تجسد التكافل والتضامن الاجتماعي.

٤- **إن الدراسة قد أوضحت ضمن نتائجها ، نجاح جماعة الإخوان المسلمين ، في تأسيس شبكات واسعة، منظمة، وموجهة، ما بين الجمعيات التي تمثل نقاط ارتكاز لهم، والجوامع التي تضم مستوصفات وعيادات، وتخدم الفئات الفقيرة غير القادرة،** وكذلك شرائح من الطبقة المتوسطة. وإذا راجعنا أماكن تجمعات المظاهرات المعارضة لإنهاء فترة حكم الاخوان، سوف نلحظ انطلاقها من أحد الجوامع الكبرى التي تضم مستوصفات وعيادات (مثال : جامع الريان في المعادي ..) للاحتجاج والتعبير بأشكال عنيفة عن معارضتها .. هذه الشبكات Networks كانت قائمة ومنظمة للغاية وتوجهها جماعة الاخوان، عبر الجوامع والجمعيات، لتعبر عن الحشود (الفقيرة) الموالية لهم.

٥ - **الحكومات المتعاقبة، في مرحلة حكم مبارك، اتسمت ممارساتها بتوفير مساحة حرية واسعة، للأدوار الخدمية والرعائية التي تلعبها الجمعيات الأهلية** على وجه العموم ، ومن بينها نسبة عالية من الجمعيات، لها توجهات دينية معروفة، لكنها خاطبت احتياجات الناس مباشرة، خاصة في محافظات الوجه القبلي، وقدمت مساعدات مادية خيرية ، وخدمات صحية ورعائية تسد الثغرات في أداء السياسات العامة للدولة ، والتي بدت عاجزة عن توفير هذه الخدمات في ريف وحضر الوجه القبلي الأكثر فقراً.

٦- **لقد رسمت هذه الدراسة خريطة الفقر في محافظات مصر، ونسبة السكان تحت خط الفقر في كل محافظة، وعدد سكان كل محافظة وفقاً لأحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥) .. وعلي الجانب الآخر حددت هذه الدراسة التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية في مصر، ثم مجالات نشاطها وفقاً لأحدث بيانات وزارة التضامن الاجتماعي عام (٢٠١٦). في هذا السياق نشير إلى نتائج أساسية:**

- **انتشار وتغطية من جانب الجمعيات الخيرية لريف وحضر محافظات الوجه القبلي (الأكثر فقراً) مصاحباً بدرجة تسييس عالية**، دفعت إلى اكتساب كتل تصويتية ضخمة لصالح جماعة الإخوان المسلمين، ووفقاً لتوجهاتها.. ثم بعد ثورة يونية وإقصاء الإخوان بروز «تكتلات معارضة» (تتحرك وفقاً لنظرية القطيع) سواء في المظاهرات، أو أشكال العنف المصاحبة لها، أو في اعتصامات «رابعة» و«ميدان النهضة»، من جانب نفس الكتل السابقة.
- **ارتفاع عدد الجمعيات الدينية (وتعبر في جانب كبير منها عن التيارات السلفية) في محافظة الإسكندرية**، وقادت هذه الجمعيات – والجوامع التي اصطبغت بالتوجه السياسي– معارضة وأحداث عنف شديدة الوطأة، خاصة من جانب الشباب الموالين للإخوان والتيارات السلفية، وذلك في أعقاب سقوط حكم الإخوان.
- **على الرغم من أن الاتجاه العام في محافظات الوجه البحري، يبرز لنا نمط العمل الخيري (الديني في كثير من الأحيان) إلا أن تسييس وخلط ما هو خيري بما هو سياسي، لم يكن قائماً**، ويتأكد بجلاء ملاحظة غياب «الكتل التصويتية» التي تساند جماعة الإخوان.. وعلى سبيل المثال أعلى نسبة تصويت في مصر في انتخابات الرئاسة، ما بين مرسي وشفيق، اتجهت لمساندة الأخير، في محافظتي الغربية والمنوفية وغيرهما.. وهو ما يبرز الفارق الكبير بين حشد كتل جماهيرية لصالح الإخوان في محافظات الوجه القبلي الفقير، **وإخفاق الإخوان في حشد التكتلات بنفس النجاح في محافظات الوجه البحري (الأقل فقراً، والأعلي في مستويات التنمية البشرية).**

الفصل الثالث

أزمات المنظمات الحقوقية وإشكالية التشريع

الفصل الثالث
أزمات المنظمات الحقوقية وإشكالية التشريع

أولاً: أزمات وصراعات المنظمات الحقوقية والدولة بعد ثورة ٢٥ يناير

إذا كنا قد تناولنا من قبل تصاعد تسييس العمل الخيري الإسلامي بعد ثورة ٢٥ يناير، ونموذج توظيف الفقراء في خلق كتل تصويتية مساندة لجماعة الإخوان في الوصول للسلطة السياسية، ثم توظيفهم في الاحتجاجات والصدامات المتتالية، فإننا كنا نطرح ونحلل أهم الظواهر التي شهدتها مصر بعد الثورة، ومن منظور الجمعيات الأهلية.

أ- مفارقات ما بين العمل الحقوقى والعمل الخيري الإسلامي، وتقود إلى صدام

في هذا الجزء من الدراسة، نناقش أحد أهم التغيرات التي لحقت بالمنظمات الحقوقية بعد يناير ٢٠١١، وحتى اللحظة الحالية (مطلع عام ٢٠١٧) .. وقبل الدخول في مزيد من التفاصيل، نتذكر أن المنظمات الحقوقية – والتي تناولناها في أعمال سابقة لنا – هي منظمات تطوعية إرادية، تدافع عن حقوق ومطالب، تركزت في بداية (الثمانينيات من القرن العشرين) في حقوق سياسية ومدنية، ثم اتسعت لتشمل حقوقاً اجتماعية واقتصادية وثقافية. هذا ونشير إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات لا تقدم خدمات Non Service Delivery ، وإن كانت بعض المنظمات التنموية تميل إلى دمج الحقوق مع العمل التنموي.

وإذا كانت هناك مجالات نشاط وأهداف للمنظمات الحقوقية تختلف كلية عن المنظمات الخيرية، فإنه من المهم إبراز ما هو مشترك بين الاثنين، وأدى إلى صدام وصراع مع الدولة، وكذلك إبراز المفارقات التي تحيط بالظاهرة الحقوقية من ناحية والظاهرة الخيرية التي سعت إلى التسييس من ناحية أخرى:

١. **الدولة نظرت إلى النمطين (الحقوقي، الخيرى الإسلامي) نظرة ريبة وشك**، وسعت بعد التحولات والتغيرات السياسية بعد ثورة يناير إلى تصفية وحل ما يقرب من ٢٠٠٠

منظمة خيرية إسلامية تهيمن عليها قيادات الإخوان المسلمين وتتلقى تمويلات ضخمة من الداخل والخارج، بدون مراقبة أو محاسبة.. **في الوقت نفسه نظرت الدولة إلى المنظمات الحقوقية نظرة شك وعدم ثقة، بسبب طبيعة عملها في كشف انتهاكات حقوق الإنسان**، واعتبرت أنها تمارس أعمالاً عدائية ضد الدولة، أو على الأقل انها مراكز معارضة سياسية. وكان حصولها جميعاً على التمويل من الخارج، وفي كثير من الأحيان دون مراقبة ودون احترام القواعد القانونية، هو الورقة الأساسية للضغط على هذه المنظمات، وتوجيه اتهامات للبعض منها، وهي محل نظر القضاء حتى هذه اللحظة.

٢. **إذا كان وزن الجمعيات الخيرية الإسلامية، قد تصاعد كثيراً، في الألفية الثالثة وخاصة بعد ثورة يناير، ليصل إلى ما يقرب من ١٥٠٠٠**، يتركز أغلبها في المحافظات الفقيرة في الوجه القبلي، فإن المنظمات الحقوقية لا تزيد على ١٨٠ منظمة فقط، وتأسس عدد كبير منها بعد الثورة، فإن كليهما – مع اختلاف الأوزان – دخلا في صراع أمني وسياسي مع تطور الأحداث بعد الثورة.

٣. **إذا كانت غالبية المنظمات الحقوقية تتركز في العاصمة ثم الإسكندرية، وعدد قليل من المحافظات الحضرية، فإن المنظمات الخيرية ذات السمة الإسلامية، تركز نشاطها في المحافظات، الستة الأكثر فقراً**، ونجحت في التوظيف السياسي لمساندة الإخوان والتيارات السلفية .. بينما كان تركيز المنظمات الحقوقية على النخبة والمراكز الحضرية وتوظيف الاعلام والرأي العام .. ويقودنا ذلك إلى المفارقة التالية.

٤. **إن المنظمات الحقوقية، قد سعت منذ تأسيسها الأول في مصر في الثمانينيات من القرن العشرين، إلى الاستقواء بالخارج**– دول كبرى ومؤسسات تمويل– ولم تتمكن من بذل نشاط يذكر في اتجاه الداخل والاستقواء به، وهو أحد ملامح استراتيجيتها.. وقد طرحت هذه المنظمات الحقوقية تفسيرات متعددة[١٩] مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، «غير المتفهمة» للبعد الحقوقي، والتي تدفع فئات المجتمع الفقيرة ومحدودة التعليم والثقافة، إلى أن تكون «لقمة العيش» هي الأولوية.. ومن جانب آخر فسرت الاعتماد التام على التمويل الخارجي– وليس الداخلي – بأن تقاليد العطاء Giving في مصر هي في صف العمل الخيري، وغير متفهمة لثقافة العطاء لتحقيق منفعة جماعية Collective Benefit.

إذن نحن أمام نمطين واستراتيجيتين إحداهما نجحت بالاستقواء بالداخل (القواعد

الجماهيرية الفقيرة)، وهي منظمات العمل الخيري الإسلامي، وتبنت منهجاً تدريجيّاً عبر سنوات طويلة، بينما الثانية -أي المنظمات الحقوقية - توجهت نحو الاستقواء بالخارج.

٥. **المفارقة الأخرى أن الجمعيات الخيرية الإسلامية، التي كانت أقوى سند لنجاح جماعة الإخوان وتيارات سلفية**، قد قبلت القانون وعملت من خلاله، وقدمت الدعم الخيري والخدمات الرعائية والصحية من منطلق التشريع القائم رغم أنها كانت في عداء من الباطن مع الدولة، **بينما المنظمات الحقوقية - في غالبها- عملت من خارج هذا القانون كشركات مدنية، وارتفع صوتها بشكل دائم ضد القانون**، وعلى وجه الخصوص المواد التي تقيد من التمويل الخارجي، وتفرض المراقبة عليها.

إن الملاحظات السابقة مجتمعة تجعلنا نقترب أكثر ونتفهم، إن استراتيجية وأدوات كل نمط (الحقوقي، والخيري الإسلامي) تختلف تماماً،إلا أن الصدام مع الدولة والتدخل بالحل أو التصفية أو الالتجاء للقضاء، كان قائماً بالنسبة للنمطين.. والمفارقة هنا هي الوزن الكمي المحدود للمنظمات الحقوقية، مقارنة بالمنظمات الخيرية الإسلامية.

ب- والسؤال هو كيف كانت وضعية المنظمات الحقوقية قبل ثورة يناير وما بعدها؟

إن البيانات التي توافرت قبل ثورة يناير ٢٠١١، كانت تشير إلى أن عدد المنظمات الحقوقية التي لاتقدم خدمات، يتضمن ١٢٠ منظمة، هذا على الرغم من أن الحصر الشامل لعدد هذه المنظمات قد تضمن ٤١ منظمة فقط عام ٢٠٠٥[١٩]، وهو ما يعنى تضاعف العدد ثلاث مرات خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠. ثم مرة أخرى ارتفع العدد ٢٠١١-٢٠١٦ ليزيد على ١٨٠ منظمة .. **وهنا فإن الملاحظات التالية قد تفسر هذا التصاعد:**

١. **إذا كانت أول منظمة عربية إقليمية لحقوق الانسان**، هي المنظمة العربية، تأسست عام ١٩٨٣ (في قبرص) ثم عقدت عام ٢٠٠٠ اتفاقية مقر مع وزارة الخارجية المصرية، فإن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نشأت عام ١٩٨٥ كفرع للمنظمة العربية لحقوق

الإنسان، واستمرت تحت التأسيس حتى عام ٢٠٠٣، حين صدر حكم قضائي بتسجيلها وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

٢. **وخلال الفترة بين ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢ برزت أربع وعشرون منظمة في إطار شركات مدنية لاتهدف إلى الربح** وفقاً للمادة ٥٠٥ من القانون المدني المصري، ثم تصاعد تدريجياً عدد هذه المنظمات (٨ منها فقط تم تسجيله كجمعيات ومؤسسات أهلية وفقاً لقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢).

٣. **إذن حتى مطلع الألفية الثالثة كنا في مواجهة ظاهرة جديدة لتأسيس منظمات حقوقية - دفاعية، وفي أطر قانونية مختلفة**، وكانت تهدف للالتفاف على القيود المفروضة في التشريع المصري خاصة ما تعلق بالموافقة على التمويل والقواعد الأمنية والبيروقراطية المرتبطة به.

٤. **كان ما يلفت الانتباه في الظاهرة الحقوقية قبل يناير ٢٠١١، عدة أمور ما زال أغلبها مستمراً.. أولها** الارتباط بأسماء أشخاص محددين (الشخصنة)، **ثانيها** غياب العضوية، **ثالثها** تكرار نمط الانشقاق وتكوين منظمة جديدة، **رابعها** الاعتماد التام على التمويل الأجنبي، **خامسها** التركيز في العاصمة ثم بعض المراكز الحضرية، **سادسها** أزمات متكررة في المواجهات بين الدولة وهذه المنظمات.

٥. وإلى درجة كبيرة من المصداقية **يمكن أن نتحدث عن عدة أجيال من المنظمات الحقوقية، استناداً على طبيعة النشاط.**

الجيل الأول منها: تمثل في منظمات معنية بالحقوق السياسية والمدنية وهذه المنظمات تستهدف الكشف عن انتهاكات حقوق الانسان، وتقديم المساعدة القانونية لضحايا هذه الانتهاكات، ومساعدة سجناء الرأي . إضافة إلى تنمية وعي المواطنين بحقوقهم، وتوثيق المعلومات والتقارير والأبحاث فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات الفاعلة، على المستويين الإقليمي والعالمي.. **من نماذج هذه المنظمات**: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحامين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.

الجيل الثاني من المنظمات الحقوقية ارتبط غالبيته بالالفية الثالثة، وركز على الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية، أو حقوق فئات بعينها. من ذلك المركز المصري لحقوق السكن (٢٠٠٣) ومركز الدراسات الريفية (٢٠٠٤)، والجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية (٢٠٠٤)، ومركز حقوق الطفل المصري (٢٠٠٤)، إضافة إلى سلسلة من المنظمات المعنية بالمرأة، والتي تدافع عن حقوقها .. **ثم امتدت المنظمات الحقوقية ضمن هذا الجيل إلى الدفاع عن الحق في التعليم، والحق في الدواء، والحق في الصحة، والدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي، والدفاع عن أصحاب المعاشات، وذوي الاحتياجات الخاصة.**

الجيل الثالث ركز على حقوق ثقافية لبعض الفئات مثل أبناء النوبة ، أو إرساء ثقافة المواطنة، وعدم التمييز، والتسامح وحقوق المعاقين، والحق في الثقافة، وحريات التعبير، والتنوير والفنون... وغير ذلك.

٦. **هذه الأجيال الثلاثة من المنظمات الحقوقية أضيفت إليها بعد يناير ٢٠١١،** منظمات جديدة تركز على مفاهيم حقوقية من منظور إسلامي، وبما يتفق مع اتجاه تصاعد القوى الإسلامية منها ما يركز على حقوق المرأة المسلمة، ومنها ما يهتم بحقوق الإنسان في الإسلام.. إلى جانب منظمات أخرى (خفت نشاطها أيضاً) للدفاع عن حقوق شهداء الثورة، ومنها ما يعكس مجموعات وائتلافات من الثوار.

ج- إشكالية الاعتماد على التمويل الغربي

وفي هذا الإطار، من المهم الإشارة إلى أن المنظمات جميعها (الحقوقية) تعتمد على تدفق التمويل الغربي، وأن أبرز هذه المنظمات النشطة لا يزيد على ١٥ منظمة، وقد كانت مشكلة التمويل من الخارج قائمة منذ لحظات التأسيس الأولى لهذه المنظمات، ومن ثم ترتب على ذلك أمران في غاية الأهمية تصاعدا بعد ثورة يناير ٢٠١١:

الأمر الأول الاتهامات التي لحقت بهذه المنظمات بالعمالة للخارج، وإن التدفقات التمويلية لها مخالفة للقواعد والتشريعات الحاكمة للمنظمات الأهلية في مصر.

الأمر الثانى صدامات متكررة بين نشطاء حقوق الإنسان والجهات الأمنية، سواء من خلال اقتحام الأمن لبعض هذه المنظمات وإغلاقها، أو التوقيف والاعتقال والمنع من السفر للبعض منهم، أو الإحالة إلى المحاكمات.

وبالطبع فإن الصدام والتوتر بين الطرفين، أديا إلى ضغوط على مصر من مؤسسات عالمية

ومن دول كبرى، باعتبار أن ذلك يمثل تهديدات للحريات والاعتداء عليها، وأنه «تراجع عن التحولات الديموقراطية بعد ثورة يناير»، وبعد ثورة يونية.

بينما اعتبرت الحكومة المصرية أن ذلك شأن داخلي وأن قوى عالمية تتربص بمصر إلى جانب الحرب مع الإرهاب، والتي تغذيها جماعات الإسلام السياسي من الخارج ومن الداخل، وأن هناك **ضرورة للدفاع عن «الأمن القومي».**

وفي نفس هذا السياق مهم الإشارة إلى «الحملة الشهيرة من جانب الدولة ضد «التمويل الأجنبي للمجتمع المدني»، **وكان أبرزها ما تعلق بالمؤسسات الألمانية الأربع في مصر، وهي: فريدريش ايبرت (قائمة منذ عام ١٩٧٦) وهانز زايدل** (موجودة منذ ١٩٧٨) وكونراد اديناور، (وهي قائمة في مصر منذ ١٩٨٥) وكذلك مؤسسة فريديريش ناومان (نشاطها في مصر منذ ١٩٩٧). ومن المعروف أن هذه المؤسسات تابعة للأحزاب الكبرى القائمة في ألمانيا وإحدى مهامها دعم الديمقراطية والتنمية.. هذه المؤسسات تصادمت مع الحكومة المصرية لتمويلها أنشطة حقوقية (بعضها تمارسها منظمات غير مسجلة وفقاً للقانون).. وقد ترتب على ذلك إنهاء نشاط بعض هذه المنظمات في مصر، وتوتر سياسي ودبلوماسي بين الطرفين، تم إنهاءه في زيارة السيدة ميركل رئيسة وزراء ألمانيا إلى مصر، ومقابلة الرئيس السيسي (مارس ٢٠١٧).

ولم يكن ما تم الإشارة إليه هو الأزمة الأولى السياسية التي ترتبت على تدفق التمويل الغربي - بلا مراقبة- للمنظمات الحقوقية في مصر وبعض النشطاء، بل تم توجيه الاتهام رسمياً عام ٢٠١٣ إلى منظمات أجنبية وجهات أوربية وأمريكية تنشط في مصر «دون سند قانوني»، وتتدفق منها تمويلات ضخمة للغاية لدعم منظمات (ونشطاء) تم اتهامهم بالتواطؤ معاً وتهديد الأمن القومي. وقد تم إخضاعهم للمحاكمة، ثم الإفراج عن البعض منهم فجأة، والسماح لهم فوراً بالسفر للخارج، في قضية هزت الرأي العام في مصر، ودون مبررات أو تفسيرات مقبولة.

على أي الأحوال فإن قضية التمويل الأجنبي، وصدام الدولة المصرية مع المنظمات الحقوقية من جانب ومؤسسات عالمية (تساندها دولها) من جانب آخر، قد تصاعدت بشكل كبير بعد سنوات قليلة من يناير ٢٠١١، واتسمت بما يلي :

- دخول أطراف جديدة في الصدام مع الحكومة المصرية.
- توتر علاقات سياسية ودبلوماسية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

- توجيه اتهامات صريحة ومباشرة، ودخول القضاء كطرف واقتحام قوات الأمن لبعض المنظمات الحقوقية، وإغلاقها.
- فرض قيود المنع من السفر على بعض نشطاء حقوق الإنسان.
- توظيف مبدأ حماية الأمن القومي والتوسع فيه.

د- حركة تدفق التمويل الغربي للمنظمات الحقوقية «ونشطاء الثورة»

السؤال المهم الآن ماذا عن التدفقات التمويلية الغربية إلى المنظمات الحقوقية وإلى جانبها نشطاء حركات سياسية (حركة ٦ إبريل أبرزها) خلال ثورة يناير وما بعدها؟

إن أبرز ما ارتبط بوكالة التنمية الأمريكية USA في مصر، بعد ثورة يناير ٢٠١١ هو اتجاهها من دعم التنمية البشرية إلى الدعم المباشر لمنظمات حقوقية مدنية (بالمخالفة للقانون) تنشط في العمل السياسي. وهنا نتذكر ما أشرنا إليه في البداية أن «الرهان الغربي» ذهب إلى إعلاء دور منظمات المجتمع المدني - خاصة الحقوقية - بهدف تحقيق التغيير الديموقراطي المنشود في مصر. إلى جانب ذلك فإن وكالة التنمية الأمريكية اتجهت لدعم أنشطة مؤسسات تمويل غربية تعنى بالشأن المصري (مثل المعهد الجمهوري)؛ لتغذية دورها في الساحة المصرية.

فالوكالة على سبيل المثال خصصت ١٤ مليون دولار أمريكي لنشر ثقافة الديموقراطية في مصر، وذلك بعد الثورة مباشرة، وليست لدينا معلومات عن كيف تم تشر ثقافة الديموقراطية وبنود الإنفاق. من ناحية أخرى، تدفقت تمويلات أخرى ضخمة لدعم الأحزاب السياسية، ودعم نشطاء العمل السياسي، وليس فقط المنظمات الحقوقية[٢٠].

إن المعلومات المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات تشير أيضاً إلى «الوقف الوطنى للديموقراطية» NED ، وهى مؤسسة تعلن عن نفسها أنها غير ربحية،، وتهدف إلى مساندة الديموقراطية. معروف وموثق عن هذا الوقف ارتباطه بأنشطة وكالة المخابرات الأمريكية، منذ تأسيسه عام ١٩٨٣ لدعم ما أطلق عليه المنظمات الديموقراطية في العالم، **واعتبرت الحكومة الأمريكية أن هذا الصندوق أو الوقف NED منظمة غير حكومية، ليكون لها بعض المصداقية في الخارج.** هذا وقد قررت الحكومة الامريكية تأسيس عدة هيئات تابعة لتلقي الدعم المالي المقرر من الصندوق، وهو ما تمثل في المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الوطني للشئون الدولية

NDI ، ومركز المشروعت الخاصة الدولية (ويتبع الغرفة التجارية الأمريكية).. هذه المؤسسات جميعها، نشطت في مصر قبل يناير، وبعدها*. **إن المعهد الديموقراطي تلقى عقب سقوط نظام مبارك مباشرة - في إبريل٢٠١١- منحة لمدة عامين بلغت ١٤ مليون دولار من أجل تعزيز ما وصفوه «إصلاحات ديموقراطية في مصر»**، وكانت برامجه تستهدف تأليب الشارع المصري ضد المجلس العسكري، وتمثل ذلك في برنامج تدريبي وصفوه «بتبادل الخبرات الدولية حول العمليات الانتقالية».. وكانت أول ضربة موجعة ضد نشاط المعهدين في مصر من خلال القضية رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ المعروفة إعلامياً «بقضية التمويل الأجنبي»، فيما بعد كان أيضاً اللقاء بين شركاء من أجل التغيير (١١ مارس ٢٠١٤) وعدد من المنظمات الحقوقية المصرية لتنفيذ مجموعة برامج في سياق دعم التحول الديمقراطي، وكانت اللقاءات بمبنى السفارة الأمريكية، والتي تم اعتبارها إضراراً بالأمن القومي المصري **وكان الاتفاق على تلقي التمويلات مباشرة من ممثل مبادرة الشراكة في مصر، وهو يعني عدم احترام القواعد القانونية السائدة وقطع إمكانية مراقبة عملية التحويل المالي. هذا وقد تم تسريب وثيقة (نشرتها جريدة الفجر في عددها رقم ٤٥٧، عام ٢٠١٤)، عن ٩٠ منظمة مصرية تعاونت واستفادت مباشرة من مثل هذا التمويل الأجنبي المذكور، وامتدت من القاهرة إلى بعض المحافظات.** وإذا كان قد حدثت إدانة في قضية التمويل الأجنبي لبعض المنظمات الأجنبية في مصر (المعهد الجمهورى الأمريكي، المعهد الديموقراطي الأمريكي، مؤسسة فريدم هاوس)، **فان الاستراتيجية الأمريكية قد تغيرت في العامين الأخيرين ليتجه الدعم المالي إلى منظمات جديدة** (تقوم بدور الوسيط)، وتنظيم التدريب واللقاءات خارج مصر، وتحت مسميات مختلفة (في قبرص وتركيا).

إذا أردنا إيجاز أنشطة هذه المؤسسات الأجنبية «لدعم الديموقراطية» كما تعلن، يمكن أن نرصد ما يلي من معلومات توافرت على الشبكة الدولية للمعلومات:

- تدفق تمويلي مباشر من الوقف الوطني للديموقراطية (من اعتماد مخصص لها قدره ١١٨ مليون دولار عام ٢٠١١) اتجه مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني تحت مسمى التثقيف السياسي لبعض الفئات، ودعم مراكز حقوقية ذات سمة إسلامية (معهد

* يرأس مجلس إدارة المعهد الجمهورى الدولي، في ذلك الوقت السيناتور «جون ماكين»، وترأست مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة المعهد الديموقراطي NDI .. وهي تركيبة تكشف عن التداخل بين العناصر الأمنية والسياسية لإدارة أنشطة هذه المؤسسات.

الأندلس)، وغيرها ليبرالية مدنية (مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية).

- تم تقدير التدفق التمويلي للمنظمات الحقوقية وبعض نشطاء الثورة عام ٢٠١٢ فقط بحوالي ٨٠ مليون دولار (وهو ما أعلنته وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون أمام الكونجرس) إلا أن السفارة الأمريكية أعلنت أن الدعم لا يتجاوز ٦٥ مليون دولار أمريكى».
- **قدم المعهد الوطني للديموقراطية عام ٢٠١١ منحاً متتالية** تحت مسمى «الإصلاح السياسي» يدخل ضمنها مراقبة الانتخابات وتقوية قدرات الإضراب السياسية، ودور منظمات المجتمع المدني، وتعزيز دور نشطاء الثورة.
- تم تأسيس «**المعهد المصري الديموقراطي**» عام ٢٠١٢ كشركة مدنية بمبلغ نصف مليون دولار أمريكي (يقوده بعض شباب حركة ٦ إبريل)، ولا تتوافر معلومات عن أنشطته.
- **إن المعهد الجمهورى الدولي الذي مول أحزاباً ومنظمات حقوقية بحوالي ١٤ مليون دولار لنشر ثقافة الديموقراطية، غير حاصل على تسجيل رسمي لمزاولة النشاط من الحكومة المصرية** (في عام ٢٠٠٨ حكومة مملكة البحرين طلبت من هذه المنظمة مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة). كذلك فإن بيت الحرية أو Freedom House، مول في مصر تأسيس مركز دراسات المستقبل للاستشارات القانونية وحقوق الإنسان بمبلغ ٢٦٢ ألف دولار أمريكي، في العام التالي للثورة.
- **إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لديها جدول بقائمة الجمعيات المصرية الممولة من الوكالة في مصر في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢**، وهو مهم للغاية يوثق أسماء الجمعيات ومجالات النشاط التي دعمتها، ومصدر أهميته ليس في قيمة التدفقات أو أسماء الجمعيات التي حصلت على التمويل، **ولكن الأهم المجالات التي تم تصنيف الأنشطة «وتحت مسمى دعم الديموقراطية»:** منها توظيف الفنون في التنمية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢ مليون دولار أمريكي لجمعية واحدة مستهدفة)، وحوار الثقافات لإحدى المنظمات المصرية الكبرى، ودعم القدرات التنظيمية للطلاب في أسيوط (منظمة حقوقية معروفة)، والمشاركة السياسية للمهمشين، وتدريب شباب الأحزاب، القضاء على العنف والإرهاب من خلال المشاركة المجتمعية للمرأة، التسامح، الشفافية، والحكم الرشيد.

إذا كان ما سبق يمثل نماذج - وليس حصر التدفق التمويل الأجنبي إلى منظمات حقوقية وغيرها، فإن فتح هذا الملف بعد ثورة يناير وحتى هذه اللحظة، يلفت اهتمامنا نحو عدة أمور، تستدعي التحليل:

١. **إن المؤسسات الأجنبية، التي امتدت بأنشطتها من داخل مصر، كانت قبل يناير ٢٠١١** تعمل وتنشط وتتحرك بكل حرية، رغم أنها كانت غير مسجلة قانوناً ولم تتحرك الدولة في اتجاه منعها أو الموافقة عليها، إلا بعد العبث والفوضى التي سادت بعد ثورة يناير.

٢. **يصعب القول إن هناك «قصوراً في الشفافية»، ولكن على الأرجح «غياب الشفافية» عن المنظمات الحقوقية**، وامتناعها عن الإعلان عن ميزانيتها السنوية ومصادر تمويلها، مما أسهم بشكل كبير في «اهتزاز» صورة هذه المنظمات أمام الرأي العام، قبل أن يكون أمام الجهات الأمنية.

٣. **إن الخلط الذي حدث في الفئات المستفيدة من التمويل الأجنبي** (منظمات حقوقية، أحزاب سياسية، نشطاء وحركات سياسية واجتماعية)، قد أدى إلى التعامل مع الجميع في إطار سلبي واحد، وذلك من جانب الدولة.

٤. إن تجميد الأنشطة الحقوقية بعد عدة سنوات من ثورة يناير، وفي إطار تطور الأحداث على النحو الذي أشرنا إليه، وفي ضوء القيود والمراقبة، **هو أمر ناتج عن اعتماد كامل من جانب المنظمات الحقوقية على التمويل الغربي من جهة**، وتوجه هذه المنظمات من جهة أخرى إلى الاستقواء بالخارج.

٥. **إن التوافق حول تشريع، يتم احترامه من الجميع ومن كل الأطراف، هو الحل الأمثل لتحقيق أكبر قدر من النزاهة والشفافية لهذه المنظمات وغيرها**، وهنا فإن المطلوب تفهم المنظمات الحقوقية أن هناك حقوقاً للدولة في الإشراف والمراقبة على التمويل وإنفاقه، ومن جانب آخر أن يتحقق ذلك في إطار من الثقة المتبادلة.

٦. **إن مشروع القانون الذي أعدته وزارة التضامن الاجتماعي بمشاركة عدد من الخبراء وممثلي المنظمات الحقوقية (في نوفمبر ٢٠١٦)** كان يتضمن لجنة تنسيقية تتكون من عدة أطراف للنظر في طلبات التمويل الأجنبي لهذه المنظمات. وتضمن أيضاً المشروع المذكور ولأول مرة ضوابط مهمة للغاية للإشراف على نشاط المنظمات الأجنبية داخل مصر. إلا أن الوزارة حين قدمت مشروع القانون المذكور، وبعد موافقة مجلس الوزراء **ناقش**

البرلمان - ثم وافق- على مشروع قانون مختلف تماماً، يمكن أن نصفه بكل «أريحية « أنه مشروع أمني.. فقد اتجه لتأسيس جهاز خاص مستقل لمراقبة التمويل، برئاسة وزير، ويمتد إلى كل المحافظات.. وتم تقديم هذا المشروع بعد موافقة البرلمان عليه، إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه، والذي جمد تصديقه وأعاده إلى البرلمان، لتعديل بعض بنوده بسبب الاعتراضات القوية التي أثيرت... ثم صدر القانون أخيراً (٢٥ مايو ٢٠١٧) دون تعديلات تذكر.

الخلاصة أن المنظمات الحقوقية في مصر، رغم الدور الذي لعبته في الكشف عن انتهاك حقوق الانسان، ورغم محدودية عددها، فإنها تشهد «مأزقاً» مهماً وخطيراً .. هي غير قادرة على توفير التمويل اللازم لنشاطها، ويتم اتهامها بالعمالة للخارج لتحقيق مصالح شخصية لقيادتها، وتعاني من حصار الرأي العام لها من جانب آخر .. لقد أدت سلسلة أزماتها إلى التأثير على العلاقات السياسية مع بعض دول العالم، ويتم استغلال ذلك من جانب بعض المؤسسات الغربية الدولية والدول الكبرى، للضغط على الحكومة المصرية التي تؤكد بصفة دائمة على «حمايتها الأمن القومى».

ثانياً: تطور إشكالية تشريع الجمعيات الأهلية بعد ثورة يناير

أ - جذور إشكالية التشريع

تمتد جذور إشكالية التشريع الحاكم للجمعيات الأهلية، إلى ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢؛ حيث كانت الجمعيات الأهلية من قبل تخضع للقانون المدني، وفيما عدا حظر الجمعيات ذات السمة السرية والميليشيات، كانت الجمعيات تتحرك في فضاء واسع من الحرية، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم حل عدد كبير من الجمعيات الأهلية، من أبرزها الجمعيات المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين والأخوات المسلمات، وجمعيات يسارية وأخرى مدافعة عن حقوق المرأة، ثم صدر قانون جديد للجمعيات عام ١٩٥٦، يقيد من الأنشطة ويخضع الجمعيات للمراقبة، وتلاه القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ **والذي تضمن قواعد "صارمة" لعمل الجمعيات في مصر، واستمر** حتى صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (حوالي أربعين عاماً).

القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حرص على أن يتضمن قواعد أساسية، أبرزها مراقبة عملية تأسيس الجمعيات (الرقابة المسبقة) والمؤسسين، ثم مراقبة النشاط (الرقابة اللاحقة)، إلى جانب **حق السلطة التنفيذية في حل الجمعيات الأهلية**، وهو ما يعني أنها أصبحت صاحبة الحق في الموافقة أو رفض التأسيس، وهي أيضاً الحاكم – بعيداً عن سلطة القضاء – إذ أن لها الحق في حل الجمعيات.. القانون أيضاً اتسم بحصر الأنشطة التي يمكن للجمعيات الأهلية العمل فيها، فقد حدد في البداية ١٣ مجالاً للعمل على سبيل الحصر (لم يكن منها البيئة، حقوق الإنسان، المرأة ... وغيرها) .. ثم في مرحلة لاحقة أضيفت مجالات جديدة، في محاولة للتوافق مع المتغيرات العالمية، للاهتمام بالبيئة والحقوق، وأصبح هناك ١٧ مجالاً للنشاط .

لقد تصاعدت معارضة القانون هذا (٣٢ لسنة ١٩٦٤) في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأتى هذا في سياق متغيرات عالمية وإقليمية، أبرزها ما يلي :

تصاعد الحركة الحقوقية في مصر وفي دول العالم، وما صاحب ذلك من ميل المنظمات هذه – في مصر وبعض الدول العربية – للتسجيل خارج إطار قانون الجمعيات، وكشركات مدنية، ومن ناحية أخرى اتجهت هذه المنظمات إلى نقد التشريع الحاكم للجمعيات والمطالبة بتغييره و"تحرير الجمعيات الأهلية".

٧. **حركة عالمية عكست توجهات عدة مؤسسات دولية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، إزاء تفعيل دور المجتمع المدني وصدرت عدة مواثيق عالمية تتضمن اتجاهات تحرير التشريع** .. من ذلك ما صدر عن البنك الدولي، وما صدر عن جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، ومركز القانون للمنظمات غير الربحية، وغير ذلك من كتيبات تمت ترجمتها إلى عدة لغات منها اللغة العربية، تستهدف المبادئ الأساسية الضامنة لحرية العمل الأهلي، ونشرها والتوعية بها على أوسع نطاق .

٨. **كذلك على المستوى العربي، تم إطلاق عدة مبادرات تشريعية تطالب بتحرير التشريع**[٢١]، وتهيئة البيئة القانونية والسياسية للشراكة الفاعلة من جانب القطاع الأهلي، منها ميثاق الشرف للعمل الأهلي العربي، ثم "إعلان الشفافية" وصدرا عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والدليل التشريعي للجمعيات الأهلية ٢٠٠٥ (صدر أيضاً عن الشبكة)، وكذلك مواثيق وموجهات تشريعية صادرة عن منتديات عربية ومحافل حقوقية.

٩. **توالى عقد المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣** (المؤتمر العالمي لحقوق

الإنسان)، ومؤتمر السكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) والقمة الاجتماعية للعالم (١٩٩٤)، ومؤتمر المرأة العالمي (١٩٩٥) ، وما تم تضمينه في كل هذه الوثائق عن ضرورة توفير تشريع ملائم يسمح بتفعيل دور الجمعيات الأهلية (أو المجتمع المدني) في عملية التنمية.

١٠. **إعلان الأمم المتحدة، مطلع الألفية الثالثة، عن التحديات الإنمائية للألفية الثالثة، وتصديق رؤساء العالم عليها**، وتتضمن – ضمن أمور أخرى مهمة – توسيع الحريات أمام القطاع الثالث، وتعميق مشاركته في مواجهة التنمية البشرية، وتهيئة البيئة السياسية والتشريعية المناسبة.

١١. **وثائق عالمية متتالية في الألفية الثالثة**، تتبنى كل الاتجاهات الحديثة للتشريعات الأهلية في دول العالم، واعتبارها متطلباً رئيسيّاً لمواجهة تحديات التنمية البشرية المستدامة (أحدثها ما صدر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٦ بخصوص قضايا التنمية المستدامة)، ومن شأنها جميعاً تهيئة بيئة أفضل لعمل المنظمات التطوعية.

إذن فقد شهد العقد الأخير من التسعينيات (القرن العشرون) وسنوات الألفية الثالثة، درجة أكبر من الوعي بأهمية تغيير التشريعات الحاكمة للجمعيات الأهلية، وتهيئة البيئة القانونية والاجتماعية والسياسية لتفعيل شراكة القطاع الثالث .

وفي هذا السياق صدر القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية*، ليحقق مساحة أوسع من الحريات للمبادرات الأهلية كان من بين سماته: فتح كل مجالات النشاط أمام الجمعيات الأهلية، وحق الحل بيد القضاء، وإجراءات تسجيل أكثر يسراً، وغير ذلك. إلا أن عدم التوافق حول هذا التشريع، استمر حتى يناير ٢٠١١، خاصة فيما يتعلق بمراقبة التمويل الأجنبي، واستمرار بعض أشكال التعسف والتدخل البيروقراطي، في مسارات الجمعيات الأهلية.

ب - محاولة إصدار تشريع بعد يناير من جانب جماعة الإخوان المسلمين

بعد ثورة ٢٥ يناير مباشرة لم يحدث أي تغيير بالقانون وخفت حدة المطالبة بقانون جديد، في إطار التطورات التي أعقبت الثورة، والفوضى الأمنية والمطالب الفئوية إلا أن **التيسير فعلياً في تسجيل جمعيات ومؤسسات أهلية، كان ملحوظاً**، وقد برز في الموافقة السريعة من جانب الجهة الإدارية على تأسيس آلاف الجمعيات. الأمر الآخر للافت للاهتمام **هو غياب عقد**

* نشير إلى صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، عام ١٩٩٨، إلا أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلانه، لعدم عرضه على مجلس الشورى.

مؤتمر أو توافق حول قانون جديد للعمل الأهلي بعد الثورة مباشرة، وعلى النحو الذي حدث بعد الثورة التونسية.. إذ حدثت حالة من التشتت والتمزق بين القوى الوطنية، أعقبت الثورة المصرية، إلى جانب حالة تبادل الاتهامات بين أطراف مختلفة حقوقية ونشطاء الثورة من جانب والرأي العام والحكومة من جانب آخر .

وحين وصلت جماعة الاخوان المسلمين لحكم مصر، وبعد انتخاب مجلسي الشورى والشعب، بدأت حلقة جديدة - بعد ثورة يناير- من العبث والمهاترات، تصاحب صياغة مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، فقد استهدف هذا القانون/ أو مشروع القانون هذا تمكين جماعة الإخوان «لمأسسة» مشروعهم العريض في الحكم في العمل الأهلي، وتوجيهه لصالح الجماعة.. ومن أهم ما اتسم به مشروع القانون المذكور (مارس ٢٠١٣) ما يلي:

1 – **تغيير المسميات الوطنية المألوفة**، فبدلاً من الجمعيات الأهلية كان المسمى الجديد «منظمات العمل الأهلي».

2 – الاعتراف بما يسمى «**الهيئة الجامعة**» وهو توجه عكس فكرة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، أي اعتراف بوجود فروع للجماعة في أنحاء العالم، يمثل كل منها داخل إطار جديد يسمى «الهيئة الجامعة» في مصر .

3 – **إدماج كل «الكيانات الشبابية»** ضمن تعريف ومسمى الجمعيات لإتاحة الفرصة لصفوف الشباب من الإخوان المسلمين للتسجيل ضمن الجمعيات الأهلية، واختراق القواعد الجماهيرية ببساطة شديدة.

4 – **ادعاء رئيس اللجنة التي كانت معنية بإعداد تشريع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بمجلس الشورى إننا في «مصر إزاء نقلة نوعية في أداء العمل الأهلي»** وفعلاً هذه النقلة كانت ستتمثل في التسجيل القانوني لجمعية الإخوان المسلمين، وفي إقرار مشروع القانون هذا بالهيئة الجامعة «التي تضم كل فروع الجماعة» في الخارج.

5 – وبسرعة شديدة، **وفي إطار هذا العبث بقانون الجمعيات وتمكين جماعة الإخوان المسلمين، تعلن السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية** (21 مارس 2013) أنها «تلقت طلباً مكتمل الأركان» بإنشاء جمعية الإخوان المسلمين.

لن ندخل في مزيد من التفاصيل عن مشروع قانون عبثي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، استهدف تسييس العمل الأهلي لصالح جماعة الإخوان المسلمين، وكاد أن يطيح بتاريخ الجمعيات الأهلية في مصر، والذي امتد لأكثر من مائتي عام.

ج - تطور وتعقد "معركة التشريع" بعد ثورة يونيو:

ومع ثورة يونية التي سعت إلى إصلاح الأوضاع في مصر، وإنهاء حكم الإخوان، انتقلت مصر إلى حكم انتقالي برئاسة القاضي الجليل عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية، وبدا أننا على أبواب مرحلة جديدة لتصحيح الأوضاع وترتيب البيت من داخله.. **لقد تأخر نسبياً مناقشة وطرح قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛** حيث سادت «فوضى سياسية»، واعتصامات واقتحامات جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها، ثم اقتتال واعتقالات، لرموز وقيادات جماعة الإخوان، وحينئذ برزت العمليات الإرهابية في مختلف أنحاء مصر .. **وكان من الواضح كما ذكرنا في موقع سابق من هذا العمل، أن جماعة الإخوان قد حشدت غالبية مؤيديها من خارج القاهرة من الفقراء في محافظات الوجه القبلي، ومن بعض محافظات الوجه البحري،** والذين تمثلوا في القواعد الشعبية التي امتد إليها العمل الخيري الإسلامي.

وفي سياق حكم الرئيس السيسي، بدأ التوجه الجديد لصياغة مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

لقد تم فتح ملف القانون، بقوة، في إطار وزارة التضامن الاجتماعي (تغيير مسمى وزارة الشئون الاجتماعية)، وكانت خطة الوزارة تسير على عدة محاور، وهي:

1 – **عقد جلسات حوارية مع الجمعيات الأهلية في محافظات الوجه البحري،** الوجه القبلي، والقاهرة، لمناقشة التطلعات لدى قيادات وممثلي الجمعيات، وسلبيات تطبيق قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (والذي عاد لحكم الجمعيات).. وقد نتج عن ذلك تقرير مهم عن مختلف وجهات النظر (عام ٢٠١٥).

2 – **تشكيل لجنة من ممثلي وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة العدل، وجهاز المخابرات، والأمن الوطني، والتعاون الدولي، ووزارة الخارجية، لمناقشة نتائج الجلسات الحوارية من جانب ووضع قواعد لمراقبة التمويل الأجنبي من جانب آخر،** وضوابط لتسجيل

فروع المنظمات الأجنبية، والإشراف على عملها وأنشطتها في مصر.

3 – **في عام ٢٠١٦، تم تشكيل لجنة من الخبراء،** تضطلع بمناقشة مسودة مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ضمت عناصر أكاديمية معنية بالموضوع (منهم الكاتبة)، وعناصر من قيادات المنظمات الحقوقية في مصر، والمنظمات التنموية الكبرى .. وبالفعل قامت هذه اللجنة بمناقشة التوجهات العامة الاسترشادية من جهة، وإبداء ملاحظات على بعض المواد لتعديلها من جهة أخرى.

وتتمثل المعايير الاسترشادية لصياغة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر (وفي كل دول العالم)، فيما يلي: [٢٢]

1 – **معايير عالمية متوافق حولها ونصت عليها كل المواثيق من شأنها احترام حقوق المبادرة الأهلية،** وتوفر لها الحماية القانونية والبيئية المناسبة للعمل، منها تبسيط إجراءات التسجيل والإشهار، وفتح أبواب النشاط، وتوفير مزايا ضريبية، وحق الجمعيات في إدارة وتسيير شئونها، في إطار احترام القانون واستقلاليتها.

2 – **تواجد متطلبات تمييز الشخصية القانونية لمختلف الكيانات والمبادرات الأهلية،** أبرزها توافر تنظيم له واقع مؤسسي وتبنى أهداف محددة معلنة، ولائحة عمل، وتوافر الحد الأدنى المحدد من الأفراد للتأسيس (يختلف ما بين ٧ و ٢٠ فرداً وفقاً للدول) وموارد للإنفاق على الأنشطة المستهدفة.

3 – **تطبيق مبادئ أو معايير محددة تحدد لنا مجال ظاهرة الجمعيات الأهلية وحتى يتم التمييز بينها وبين كيانات أخرى،** مثل الأحزاب السياسية، أو الجمعيات التعاونية، أو جمعيات الإسكان، أو المؤسسات ذات السمة الدينية. أبرز هذه المعايير: أنها لا تسعى للربح، وإذا حققت أية أرباح من خدمات أو أنشطة توجه للجمعية ذاتها ولا توزع على الأعضاء أو مجالس الإدارة، وأن تتوافر للجمعية الإدارة الذاتية وتمييزها ككيان مستقل يقع بين الدولة والقطاع الخاص، وأنها منظمات إرادية تطوعية تعكس مبادرات مواطنين في المشاركة في الحياة العامة، وأخيراً ليس أقلها أهمية **هي غير سياسية بمعنى محدد** وهو عدم انخراطها في أنشطة سياسية مباشرة (الأحزاب– أو تأييد مرشحين)، لكنها بالطبع وبحكم أهدافها تستطيع ممارسة أنشطة دفاعية لدعم حقوق الإنسان .

4 – **في مقابل الحقوق والمزايا التي تتوافر للجمعيات والمؤسسات، هناك واجبات إزاء الدولة**

والمجتمع عليها الالتزام بها وفقاً للقانون أهمها: الشفافية والنزاهة وتحقيق مصداقية في سعيها للنفع العام أو الصالح العام، وتجنب تضارب المصالح، والالتزام بالأنشطة التي تبتعد بها عن تحقيق مصالح اقتصادية خاصة (من ذلك إذا كانت تنشط في القروض الصغيرة وهي قضية تفجرت في مصر وبعض الدول العربية نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على القروض للفئات المستهدفة) وتحقيق مصالح خاصة.

هناك إذن موجهات استرشادية متوافق حولها حين تتم صياغة تشريع جديد للجمعيات الأهلية ونحن بذلك لا نبدأ من فراغ، فالقانون المذكور يهتم بعدة محاور وهي: التأسيس واكتساب الشخصية القانونية، ثم حقوق المنظمات التطوعية، وأخيراً علاقة هذه الجمعيات بالدولة وطبيعة الإشراف والمراقبة من جانب وعلاقتها بالمجتمع الذي تنشط فيه من جانب آخر.

ولكن كان أمام اللجنة عدة إشكاليات؛ مهم التوافق على حلول لها وهي :

1 – **الإشكالية الأولى، والتي كانت دوماً محل صراع وجدل بين الحكومة والجمعيات الأهلية (خاصة المنظمات الحقوقية) تتمثل في قضية التمويل الخارجي،** وتشمل مصادر غربية وأخرى عربية. من المهم بداية التوافق حول قيم النزاهة والشفافية والمحاسبية لدى الأطراف التي تتلقى التمويل، وهذه القيم يتم تحويلها إلى آليات محددة لضبط المسار. وإذا كان هناك حق معترف به للمؤسسات المانحة بخصوص المحاسبة ومراجعة الإنفاق، بل وفي كثير من الأحيان تقييم الأداء، ففي المقابل هناك حق للحكومة (الجهة الإدارية المعنية) في توفير معلومات لها عن مصادر التمويل والإنفاق .. ويمكن الاستفادة من خبرات دولية تفرض على المنظمات الأهلية إخطار الحكومة بالمصدر، وطبيعة الإنفاق أو المشروعات وعلى المنظمات الالتزام بالشفافية والإعلان عن تمويلها.

2 – **الإشكالية الثانية التي كان يجب التصدي لها بقوة عند صياغة التشريع المصري للجمعيات الأهلية، تتعلق بحالة الخلط بين العمل السياسي والعمل الخيري تحديداً .. ففي** الأعوام السابقة، كان العمل الخيري هو الغطاء "السياسي" للحصول على دعم الحشود والموالين للتيارات الإسلامية، خاصة في الوجه القبلي، وهي حالة «استغلال فاضح» لحالة الفقراء. يكفي هنا الإشارة إلى أن مراجعة الكاتبة للجمعيات الأهلية التي تم تسجيلها بعد ثورة يناير في مصر، كشفت عن أن ٤٦٠٠ جمعية جديدة تم تسجيلها، أكثر من نصفها كانت جمعيات تابعة للإخوان والتيارات السلفية، وتركزت في الوجه القبلي .. للمرة الأولى في

تاريخ مصر، وخلال فترة أقل من ثلاثة أعوام، يتراجع تسجيل عدد الجمعيات الأهلية في القاهرة الكبرى، مقابل ارتفاع ملحوظ لجمعيات أهلية (خيرية– دينية) في الوجه القبلي، تم توظيفها لحشد الموالين لما يطلق عليه الإسلام السياسي .

3 – **إن الإشكالية السابقة ترتبط بشكل مباشر بغياب التوثيق الدوري المنضبط، لحسابات الجمعيات الأهلية،** والخيرية خاصة، التي لا تتوافر لها أو عنها تقارير وبيانات موثقة عن إنفاقها، ومصادر تمويلها، والفئات المستفيدة.. ومن ثم يصبح القانون في هذه الحالة، هو الآلية الرئيسية .. بمعنى ضرورة توفير نص قانوني – يلزم كل الجمعيات الخيرية والتنموية والحقوقية – بالتوثيق الإلكتروني لكل مجالات نشاطها وتمويلها وإنفاقها والفئات المستفيدة، تلتزم الجمعيات سنوياً بتوفير هذه البيانات لجهة رسمية.. مهم ملاحظة أن توفير مثل هذه البيانات سوف يسد الثغرات في معرفتنا بالقطاع الأهلي، واستناداً عليها يمكن تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع الثالث، والاعتراف به في نظم الحسابات القومية (يمكن هنا مراجعة الدليل الاسترشادي العالمي للأمم المتحدة الذي صدر عام ٢٠٠٥ لدمج المنظمات غير الربحية في الحسابات القومية). وقد تم إثارة قضية أن في مصر ما يقترب من ١٨٠٠٠ جمعية غير متوافر عنها أي معلومات، في قاعدة بيانات وزارة التضامن، وهو أمر ينبغي مواجهته في التشريع الجديد.

4 – **إن اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية كان عليها أن تفكر بشكل مختلف يخرج عن «الصندوق التقليدي»** الذي اعتادت عليه القوانين السابقة **ومن ثم طرحت الكاتبة في لجنة الخبراء المذكورة السؤال التالي، ما القيمة المضافة التي يصنعها الاتحاد العام للجمعيات الأهلية؟،** إن الاتحاد العام للجمعيات الأهلية هو "صيغة" قديمة تقليدية ولا تتناسب في عام ٢٠١٦ مع الاتجاهات العالمية ومع الإتجاهات العربية .. هي صيغة لا وجود لها في العالم أو في المنطقة العربية (باستثناء المملكة الأردنية حيث يتوافر للاتحاد صندوق للدعم المالي للمبادرات المتميزة الأهلية استناداً على معايير محددة، إضافة إلى اضطلاعه بمهمة متميزة لتوفير وتحديث قواعد البيانات)، **مهم تقييم دور الاتحاد العام والنظر في هدر الموارد المادية والبشرية القائمة، وضرورة النظر في بدائل أخرى وصيغ عالمية** (مثل المجلس الطوعي في بريطانيا) لإحداث تغيير حقيقي في وضعية العمل الطوعي.

5 – **الأمر الآخر والأخير الذي كان يمكن أن يتوجه إليه مشروع قانون الجمعيات، هو علاقة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الاجتماعي بالجمعيات الأهلية.** إن السنوات الأخيرة طرحت مبادرات أهلية متعددة وجيدة لخدمة المجتمع، وبعيداً عن العمل السياسي، وعن تعبئة أصوات الفقراء في الانتخابات والمواقف السياسية .. **ومن ثم فإن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية كان عليه أن يصل إلى صيغة جديدة تستقطب مبادرات الشباب عبر «المجتمع المدني الافتراضي»، وتتبناها وتدعمها على أرض الواقع..** ومن أهم المبادرات ما تعلق بالثقافة والتنوير والمواطنة ورعاية الفنون وحماية التراث، فقد ثبت بشكل قاطع – عبر العامين الأخيرين – أن ما أطلقنا عليه «المجتمع المدني»، لم يتسم في قطاع كبير منه بصفة «المدني»، وبمعنى محدد هو الالتزام بقيم التسامح والحوار واحترام العمل الجماعي والإدارة الديموقراطية.. وقد يكون توثيق هذه الأنشطة أمراً مهماً، وتشجيعها على التشبيك مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ضرورة للتطوير.

إن مناقشات لجنة الخبراء في أكتوبر ٢٠١٦، قد طرحت كل ما سبق بشفافية كبيرة وجانب من هذه الإشكاليات قد تم حسمه في مناقشة مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلي، ومن أبرزه **تشكيل لجنة تنسيقية خاصة يمثل فيها الوزارات المعنية، للموافقة على التمويل الأجنبي، وعدم الخلط بين العمل السياسي والخيري، والالتزام بالتوثيق الدوري وتحديث قاعدة بيانات الجمعيات والمؤسسات الأهلية**، وتبسيط إجراءات التسجيل والإشهار وغير ذلك إلا أنها لم تناقش بجدية مقترح إلغاء الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، وكأنه «صيغة متوارثة لا ينبغي المساس بها».

الخلاصة إذن أن وزارة التضامن الاجتماعي، عبر خطوات متتالية، قد سعت إلى صياغة مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وكانت أهم التحديات التي واجهتها في هذه العملية، تتمثل في تحقيق التوازن بين الحريات من جانب، وبين الحفاظ على الأمن القومي من جانب آخر .. ولكن وبكل إنصاف ومع مراعاة ذلك ، أمكن إعداد مشروع قانون معتدل إلى حد كبير، وافقت لجنة الخبراء عليه بعد إبداء عدة تعديلات تم أخذها في الاعتبار، ثم وافق عليه مجلس الوزراء في الأول من نوفمبر ٢٠١٦ .

د - أطراف جديدة في معركة التشريع وصدام نوفمبر ٢٠١٦

وعند هذا التاريخ، دخل التشريع الجديد المذكور في معركة أخرى، وجديدة من نوعها . إذ تم تقديم هذا المشروع رسمياً إلى البرلمان في اليوم الثاني من نوفمبر ٢٠١٦، بينما كان البرلمان يناقش مشروعاً آخر مختلفاً تماماً، يغلب عليه «التوجه الأمني».

وقبل طرح ومناقشة مقارنة نقدية لمشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، في الصيغة المتوافق حولها بوزارة التضامن الاجتماعي، وفي الصيغة المختلفة التي خرجت من البرلمان، منذ نوفمبر ٢٠١٦، **من المهم إبداء الملاحظات التالية**:

١ - **تمت كل إجراءات صياغة وإعداد مشروع قانون الحكومة (وداخل وزارة التضامن الاجتماعي)، في العلن وبكل شفافية**، وكانت هناك التغطية الإعلامية له بينما على الجانب الآخر تم إعداد مقترح القانون بالبرلمان، دون أن يتم الإعلان عن أن ممثلي الشعب، يستعدون لمناقشة «صياغتهم» لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

2 – **في الرابع من نوفمبر عام ٢٠١٦**، وبعد استلام البرلمان رسمياً لمشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية من مجلس الوزراء، لم يتم عرضه أو مناقشته، بدأت تتسرب الأنباء عن قانون مختلف سوف يناقشه البرلمان.

3 – **في السادس من نوفمبر، سربت الصحافة المصرية خبر مناقشة البرلمان لمقترح قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المقدم من جانب اللجنة الاجتماعية بالبرلمان** (ورئيسها د.القصبي، والذي كان يرأس الطرق الصوفية من قبل) .. وأعلن البعض من أعضاء البرلمان أن وزارة التضامن الاجتماعي لم تتقدم بأي مشروعات قوانين، وليس لديهم أي معلومات عن ذلك.

في هذا السياق أصبح لدينا مشروعان بقانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تم إنكار وإزاحة مشروع قانون وزارة التضامن الاجتماعي، والاعتماد فقط على مقترح القانون المقدم من البرلمان، وبالتالي أصبحنا **إزاء توتر أو صراع مؤسسي بين جهة تشريعية وجهة تنفيذية، وتمت دعوة وزيرة التضامن الاجتماعي في نفس يوم مناقشة مقترح البرلمان**، وبعد عدة ساعات من إرسال المقترح بالبريد الإليكتروني لها، وهو أمر مخالف لكل التقاليد البرلمانية السابقة.. وبالطبع إعتذرت الوزارة عن المشاركة في مناقشة تفاصيل مقترح مشروع ليست لديها معلومات عنه.

وما يهمنا هنا هو تفسير محتمل لهذه الواقعة تحديداً، ثم مقارنة مضمون كل مقترح، للنظر في مدى توافق كل منهما مع تطوير واقع الجمعيات، والتوافق مع الاتجاهات العالمية للتشريعات.

في واقع الأمر، **فإن التفسير الذي طرحته من جانبي، وأيده غالبية نشطاء القطاع الأهلي، وعبروا عن ذلك بالفعل في بياناتهم الاحتجاجية المتتالية (ثم في مقابلة مع رئيس الجمهورية في نهاية ديسمبر ٢٠١٦) إن القانون الذي تمت الموافقة عليه من البرلمان تغلب عليه «الصفة الأمنية»، بل وصل البعض إلى القول أنه خارج من «جهاز الأمن الوطني»** .. إن صياغة قانون الجمعيات الذي طرحه بعض أعضاء البرلمان، وتمت الموافقة عليه يغلب على رؤيته أن منظمات تطوعية حقوقية تهدد الأمن القومي، وأن قضية التمويل الأجنبي لدعم هذه المنظمات هي «مؤامرة كونية».. صحيح أن تدفق التمويل الغربي إلى بعض هذه المنظمات يحتاج إلى مراقبة وإشراف من الدولة، وهو أمر مهم وعادي يتم بأساليب مختلفة في دول العالم .. وصحيح أن فروع المنظمات الأجنبية في مصر، في حاجة إلى «موجهات» لعملها ومراجعة لمجالات نشاطها .. ولكن الصحيح أيضاً **أن هذه «الرؤية الأمنية» لا تتوجه إلى أكثر من ٢٠٠ منظمة في حدها الأقصى**، وأن آلافاً من الجمعيات في حاجة إلى تيسير عملها، وإلى دعم من الدولة . **والجدير بالذكر أن بعض الحقوقيين طالبوا في مواجهة أزمة التشريع هذه «تخصيص قانون مستقل» يطبق عليهم فقط، وإتاحة فرصة واسعة للعمل في مجالات النشاط التنموية والخدمية والرعائية، بدلاً من تقييد العمل الأهلي كله.**

ما أهم ملامح قانون البرلمان ؟

1 – **استخدام القانون الذي خرج عن البرلمان وبشكل متكرر مصطلح «الكيانات»** مما يفهم منه أنه سيتم التصريح لغير الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالتسجيل «ككيانات».

2 – **قانون البرلمان اتخذ تسمية قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي**، بينما قانون وزارة التضامن الاجتماعي يستخدم مباشرة «قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية».

3 – **ضيق مقترح قانون النواب «مساحة العمل الأهلي».** فمنع الجمعيات التي تضم الجاليات الأجنبية في مصر من النشاط (البند٢، البند٤)، وهو مخالف للمواثيق الدولية، ويدفع إلى المعاملة بالمثل .

4 – رغم أن المبدأ هو إشهار الجمعيات بالإخطار ، **فإن فتح فروع للجمعيات المركزية (م/٦ في مقترح البرلمان) يكون بموافقة الوزيرة.**

5 – **سداد رسم قدره ١٠٠٠٠ لتسجيل الجمعية**، وهو أمر مغالى فيه تماماً من جانب مقترح البرلمان، **ويضيق على الجمعيات الأهلية.**

6 – **التضييق على الجمعيات الأهلية في المناطق الحدودية، إذ يطلب منها مقترح البرلمان في م/١٣ إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء**، بعد أخذ رأي المحافظ المختص (وهو ما يتعارض مع نصوص الدستور لإقرار حق الجميع بمساواة في تأسيس جمعيات).

7 – في م/ ١٥ من مقترح البرلمان ضرورة **خضوع رؤساء وأعضاء مجالس إدارة ومجالس أمناء الجمعيات إلى «أحكام الكسب غير المشروع»**، وهو ما سيدفع كثيراً من المواطنين للابتعاد عن ساحة التطوع (تم تعديل هذا البند بعد المعارضة القوية له).

8 – **اشتراط الحصول على ترخيص للانتساب أو الانضمام لشبكة تمارس النشاط الأهلي، وإلى جانب الترخيص ضرورة موافقة الجهاز المختص** (م/١٩)، وسوف نشير فيما بعد إلى هذا الجهاز .

9 – **المادة ٣١ في مقترح البرلمان بها شبهة عدم دستورية لتدخل الجهة الإدارية مباشرة في عمل الجمعيات** «إذا رأت الجهة الإدارية أن الجهاز مخالفة لأحكام القانون أو لنظام الجمعية الأساسي، يطلب من الجمعية سحب القرار خلال ثلاثين يوماً».

10 – أجاز مقترح البرلمان **حصول عضو مجلس الإدارة (م/٣٩) على النفقات التي يتكبدها لحضور الاجتماعات.**

11 – **إن القانون المقترح من البرلمان، قد وضع قيوداً كثيرة ، على نشاط المنظمات الأجنبية في مصر وفروعها، من بينها سداد ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري لممارسة النشاط، وهو مبلغ مغالى فيه كثيراً**، إلى جانب اشتراط عدم تبعيتها لأي حزب بالخارج (غالبية المنظمات الأجنبية تتبع أحزاباً سياسية وأبرزها حالة ألمانيا)، وذهب إلى زيادة مقابل التصريح بنسبة ٢٠٪ كل خمس سنوات، بالإضافة إلى الشهادات الرسمية المتعددة – والمعقدة – المطلوبة من المنظمة .. هذا وقد نص المقترح في م/٦٥ على توفير كل مستندات الإنفاق داخل مصر للجهة الإدارية و«الجهاز» واعتبار أن ذلك «حق»، وأجازت م/٦٨ حق هذا الجهاز في إلغاء الترخيص «لأسباب تتعلق بالأمن القومي» بدون إبداء أسباب .

12 – **إن الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية في مصر، والذي ذهبت إليه المادة ٧٠ من مقترح البرلمان**، (والتي تستهدف ٧٥ منظمة أجنبية عام ٢٠١٦ إلى جانب استهداف مراقبة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جمعية تتلقى التمويل الأجنبي من إجمالي ٤٨,٦٠٠ جمعية) كان أمراً لافتاً للإنتباه يثير الكثير من الدهشة والانتقاد في نفس الوقت .. **لماذا ؟**

وفقاً لما ورد في المقترح فإن «**الجهاز» يتبع رئيس مجلس الوزراء**، ويتولى البت في كل ما تعلق بتأسيس وعمل ونشاط المنظمات الأجنبية في مصر، وتعاونها مع جمعيات ومؤسسات أهلية في مصر . **والجهاز له شخصية اعتبارية، «وله أن ينشئ مكاتب فرعية له في كل أنحاء مصر،** وهو الذي يصدر تصريحات العمل والنشاط والنظر في المخالفات، وله الاطلاع على الحسابات البنكية لهذه الكيانات».

> **إن المادة ٧٢ تذهب إلى أن يرأس الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية، رئيس متفرغ بدرجة وزير وعضوية ممثلين لوزارات وجهات معينة، أبرزها الداخلية والخارجية والعدل، والبنك المركزي، وممثل وحدة غسيل الأموال، وممثل لهيئة الرقابة الإدارية، والجهاز له ميزانية سنوية، وأمانة عامة ولائحة وظيفية (وكأن الميزانية المصرية في حاجة إلى مزيد من الضغوط).**

إذن نحن أصبحنا أمام جهاز بيروقراطي وأمني متكامل، وجهاز وظيفي جديد، يضطلع بمراقبة ٧٠ منظمة أجنبية وما لايزيد على ٣٠٠ جمعية أهلية تتلقى التمويل من الخارج .. وهذا الجهاز يتوازى ويتقاطع مع مهام ومسئوليات وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الخارجية ..وكل ذلك بدعوى الحفاظ على الأمن القومي!! **إن وزارة التضامن الاجتماعي في مشروع قانونها للجمعيات والمؤسسات الأهلية**، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في الأول من نوفمبر ٢٠١٦، قد ذهب إلى **تأسيس لجنة تنسيقية تضم ممثلي الجهات والوزارات المعنية (الداخلية، الخارجية، العدل، التعاون الدولي ...)** دون أن يؤسس كياناً جديداً رقابياً يرأسه وزير ويمتد إلى كل المحافظات، لكن اللجنة قادرة على ممارسة كل الإختصاصات (الموكولة لهذا الجهاز الأمني)، ولكن في «إطار يبتعد عن السمة الأمنية».. كذلك فإن **الوزارة وضعت عشرة ضوابط أو موجهات لعمل المنظمات الأجنبية في مصر**، للإشراف على الأنشطة والتدفقات التمويلية.. وقد حدد تقرير

المجلس القومي لحقوق الإنسان (صدر في ديسمبر ٢٠١٦)، متضمناً أوجه النقد السابقة، وغيرها مما يعتبر ماساً باستقلالية وأهلية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، واعتبار بعض المخالفات خاضعة للقانون الجنائي، مما يعني تخوفاً وتراجعاً من جانب المتطوعين، وهو ما يؤثر سلباً على أداء الجمعيات الأهلية في مصر.

لقد صدرت عشرات من البيانات الاحتجاجية من جانب نشطاء العمل الأهلي في مصر، وأضحى موضوع إخضاع نشاط الجمعيات الأهلية بالكامل إلى «الأمن»، وبدعوى حماية الأمن القومي، محلاً للنقد وقضية رأي عام.. وتعالت الصيحات والمطالبات لرئيس الجمهورية بعدم التصديق على قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي أعده البرلمان.

لقد انتهت هذه الحلقة من سلسلة معركة التشريع -ومؤقتاً- برفض رئيس الجمهورية التصديق على قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في يناير ٢٠١٧، ومطالبته إعادة النظر فيه. ومن جانب آخر فقد قابل الرئيس ٣٠ من ممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية لطرح الموضوع من الباب الأوسع، وهو : تفعيل شراكة هذه المنظمات في مواجهة تحديات التنمية ... وفي تاريخ كتابة هذه السطور – ٢٥ مايو ٢٠١٧– صدق السيد رئيس الجمهورية على تشريع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، **وصدر القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، ولا يحمل تغييرات تذكر عن الملامح السابقة التي أشرت إليها.**

ويبقى أن نشير في سياق طرحنا لإشكالية التشريع الحاكم للجمعيات والمؤسسات الأهلية، إلى مجموعة من الملامح المهمة التي اتسم بها مشروع قانون وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٦، والذي اصطدم بمقترح قانون البرلمان الذي تحدثنا عنه. وقد يكون من المهم القول إن الحوار المجتمعي حول هذا القانون قد شارك فيه ٦٠٠ جمعية أهلية من مختلف المحافظات، ومجموعات من الخبراء والمتخصصين، **وحرصت وزارة التضامن الاجتماعي في هذه الحوارات على طرح مسودات قانون الجمعيات السابقة للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، للوصول إلى أفضل الاستخلاصات، وهي نقطة إيجابية ينبغي الإشارة إليها.**

وبإيجاز فإن مشروع القانون تضمن في مسودته المحاور التالية:

1 – يتم تأسيس الجمعية والمؤسسة الأهلية بالإخطار مستوفياً المستندات اللازمة.

2 – حل الجمعيات أو المؤسسات أو حل مجالسها الإدارية أو مجالس أمنائها لا يجوز إلا بحكم قضائي.

3 – تحديد مدة موحدة لمجالس إدارات الجمعيات، وهي ٤ سنوات، وإلغاء التجديد الثلثي كل عامين.

4 – تدارك مشكلة الكيانات التي تمارس العمل الأهلي خارج إطار القانون، والتي لا ترغب في توفيق أوضاعها.

5 – حق الجمعيات في تعبئة مواردها المالية والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية المدرة للدخل.

6 – إنشاء لجنة تنسيقية للبت في كل ما يتعلق بنشاط المنظمات الأجنبية والتمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية (وليس جهازاً مستقلاً يرأسه وزير).

7 – حدد فترة زمنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الحصول على التمويل الأجنبي، حيث ستتلقى رداً خلال فترة ستين يوماً.

8 – وضع قواعد للرقابة السابقة واللاحقة على التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات، في ضوء ضوابط ومعايير تضمن عدم إساءة استخدامه.

9 – وجود ضوابط تحكم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية ومراقبة موارد تمويلها ومشروعاتها.

10 – قواعد للشفافية في نشر ميزانيات وتقارير الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتحديث بياناتها سنوياً (وهي إضافة جيدة لضمان تواجد قواعد بيانات عن الجمعيات).

11 – إقرار مبدأ الاستقلال الذاتي للجمعيات، مع حقها في إنشاء شبكات وتحالفات.

12 – تسجيل أنشطة حقوق الإنسان بشكل رسمي، في التثقيف والتوعية بالحقوق السياسية، والحفاظ على حقوق الفئات الهشة والضعيفة بالمجتمع المصري (مع عدم الدخول في أنشطة الأحزاب السياسية والحركات السياسية، أسوة بمبدأ عدم الانخراط في العمل السياسي كما هو الحال في دول العالم).

13– عقوبة الغرامة حال مخالفة الجمعية لأي بند من بنود القانون، ما لم تكن هناك عقوبة أشد في قانون العقوبات.

ويوضح الجدول التالي اللقاءات المجتمعية حول مسودات القانون للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ :

جدول رقم (٩) يلخص حلقات الحوار والنقاش بين وزارة التضامن والجمعيات الأهلية

المشاركون	المكان	التاريخ
القاهرة، الجيزة، القليوبية، الفيوم، بني سويف	القاهرة	26 يونيه 2014
الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، دمياط، الشرقية، جنوب سيناء، شمال سيناء	الإسماعيلية	11،12 يوليو 2014
الإسكندرية، البحيرة، الغربية، كفر الشيخ، الدقهلية، المنوفية، مرسى مطروح	الإسكندرية	18،19 يوليو 2014
سوهاج، المنيا، أسيوط، قنا، أسوان، الوادي الجديد ، البحر الأحمر	سوهاج	24،25 يوليو 2014

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٥)

وهذه اللقاءات قد تراوحت بين لقاء واحد، وأربعة لقاءات (في حالة الوجه القبلي) وحرصت وزارة التضامن الاجتماعي على الإعلان عنها وبكل شفافية، بينما في حالة مقترح قانون البرلمان اكتفت لجنة التضامن الاجتماعي (التي قدمت الاقتراح)، بالإشارة إلى أنها عقدت حوارات .. في حقيقة الأمر، أن ممثلي الشعب اكتفوا بالاستماع إلى عدة آراء منها رأي رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ، ولا يتوافر أمام الرأي العام أية تقارير عن خطوات إعداد وصياغة التشريع المقترح، أو مناقشاته في حوارات مجتمعية ، والأكثر من ذلك أنه قد تم تمريره في جلسة عامة واحدة.

ويبقى أن نقول، إن تعقد معركة التشريع، وامتدادها لعدة سنوات، بعد يناير ٢٠١١، يعد مخالفة لكل التوقعات السابقة، التي كانت تنتظر تشريعاً جدياً يتم التوافق حوله.. بينما يكشف مسار التشريع على النحو السابق، عن مزيد من الخيوط المتشابكة، وغياب الثقة بين الأطراف،

وتصادم البرلمان - كجهة تشريعية- مع السلطة التنفيذية ومع الرأي العام.. كما يكشف عن توظيف «مفرط» لورقة الأمن القومي المصري. وأخيراً، فإن تصديق السيد رئيس الجمهورية على القانون المقدم من البرلمان - دون أية تعديلات مهمة أو جوهرية - يكشف عن حالة «تصميم» من جانب الدولة، على النظر بشك وريبة إلى المبادرات الأهلية ككل.. وليس المنظمات الحقوقية فقط. وهذه دلالة القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الفصل الرابع

وضعية الموارد المادية والقدرات البشرية في الجمعيات بعد يناير ٢٠١١

الفصل الرابع
وضعية الموارد المادية والقدرات البشرية في الجمعيات بعد يناير ٢٠١١

إذا كنا في الصفحات السابقة، قد تناولنا إشكاليات ثلاثة رئيسية تواجه قطاع الجمعيات الأهلية في مصر، تعقدت وتشابكت بعد يناير٢٠١١، وأبرزنا أنها تؤثر سلباً على هذا القطاع؛ بل إنها تهز الثقة بين الدولة والمنظمات التطوعية، وتؤثر سلباً على العلاقة مع المجتمع ككل ونوعية الخدمات التي تقدمها، فإننا في الفصل الرابع نركز على الموارد البشرية والمادية للجمعيات، وأية تغيرات لحقت بها في قدراتها وأدائها.

إن الإشكاليات الثلاثة التي تمثلت في الخلط بين العمل الخيري والعمل السياسي، وتطور المواجهات بين الدولة والمنظمات الحقوقية ومع بعض المؤسسات الدولية، ثم معركة "صياغة تشريع الجمعيات الأهلية، والتي تعقدت كثيراً في نهاية ٢٠١٦، جميعها لم تظهر فجأة" وإنما كانت لها جذور منذ عدة عقود.

ونحن هنا في الفصل الرابع نسعى لتلمس ملامح التغير في قدرات أساسية للجمعيات الاهلية، تؤثر بشكل مباشر على فاعلية أداء هذه المنظمات التطوعية، وهي: موارد التمويل من جهة والتطوع وأداء العاملين من جهة أخرى. وكل منهما يرتبط بقوة بالبيئة الثقافية الاجتماعية، وبالإطار السياسي والاقتصادي والمتغيرات الجديدة على الساحة.

ومن المهم أن نشير إلى بعض الملاحظات الأساسية، التي ترتبط بالقدرات البشرية والمادية للجمعيات الأهلية، ونوجزها فيما يلي:

- **أولى هذه الملاحظات** تتعلق بمدى توافر البيانات سواء بخصوص مصادر تمويل الجمعيات وميزانيتها، أو بخصوص العاملين والمتطوعين. الأولى تعاني من قصور الشفافية لدى الجمعيات، وعدم توافر قواعد قانونية ملزمة تدفع الجمعيات إلى الإفصاح الدوري عن مواردها المادية. أما الثانية وهي الموارد البشرية المتوافرة لدى الجمعيات، فإنه يمكن جزئياً

توفير هذه البيانات عن العاملين، أما المتطوعون لا يوجد بيانات عنهم (إن وجدوا)، وتعتبر الجمعيات أن مجالس إداراتها والأعضاء بالجمعية (المسجلون رسمياً) هم متطوعون، بينما نحن جميعاً نعلم حالة التهميش للجمعية العمومية فيما عدا لحظات الانتخابات.

- **ثاني هذه الملاحظات** تشير إلى أننا حتى لو اعتمدنا على مؤشرات جزئية لها دلالة بخصوص الموارد المادية والبشرية، فإن الإدارة الرشيدة الحكيمة، تظل هي مفتاح كاشف عن كيفية توظيف هذه الموارد بفاعلية وكفاءة، وهو موضوع قابل للتحليل النظري والفهم إلا أن التقييم Evaluation هو ما تفتقده الغالبية العظمى من المنظمات التطوعية ، وهو ما أثبتته الدراسات الميدانية في سنوات سابقة[٢٣].
- **ثالث الملاحظات** تتعلق ببعض التطورات في رؤية وزارة التضامن الاجتماعي في السنوات القليلة الماضية، في تعاملها مع بيانات القطاع الأهلي، منها ما ورد في مشروع القانون الأخير لها (٢٠١٦) من إلزام الجمعيات بتوفير بيانات إلكترونياً وارسالها دورياً للوزارة، (تم الإشارة إليه في القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧) ومنها ما تعلق بالإفصاح عن الجمعيات التي تحصل على دعم مالي خارجي، ومصادر هذا الدعم (وهو ما نعتمد عليه في الصفحات التالية) ومنها تأسيس قاعدة بيانات حتى وإن كانت تعاني من سلبيات أساسية، ولكننا على الأقل نستدل منها على أن الجمعيات العاملة/ النشطة لا تزيد على ٣٠٠٠٠ (ذكرنا أن ما يقرب من ١٨٠٠٠ لم يتم الاستدلال على مقارها أو نشاطها) **إلا أننا في النهاية نؤكد على أهمية الاسترشاد بقواعد التصنيف المعروفة عالمياً، حتى يمكن تصنيف البيانات، والوقوف على التطورات التي تلحق بالقطاع الأهلي.**

وفيما يلي نناقش بشيء من التفصيل الموارد المالية ثم البشرية – خاصة من منظور التطوع– للجمعيات الأهلية في مصر بعد أحداث يناير ٢٠١١ حتى اللحظة الحالية (٢٠١٧).

أولاً: تعقد إشكالية تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعد ثورة يناير ٢٠١١

أ– مصادر التمويل وأولوياتها

إن مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وفقاً للتشريع المصري، والغالبية العظمى من التشريعات العالمية تنقسم إلى مصدرين رئيسيين:

- **أولهما محلي**، يتمثل في اشتراكات العضوية (وهي محدودة للغاية في حالة مصر، كما أن

أكثر من نصف الأعضاء بقليل هم فقط الذين يسددون اشتراكاتهم)، ثم عائد بيع منتجات أو خدمات تقدمها الجمعية، ثم دعم حكومي من صندوق الجمعيات (ولا تحصل عليه إلا جمعيات محدودة، بالإضافة إلى قيمته المنخفضة)، وكذلك دعم حكومي أو من القطاع الخاص لتغذية الشراكات القائمة بين الأطراف، وأخيراً التبرعات من المواطنين.

- **ثانيهما مصدر خارجي** يتمثل في تمويل مؤسسات عالمية (مثل وكالة التنمية الأمريكية أو وكالة التنمية الكندية)، ومنظمات دولية غير حكومية معنية بالأطفال أو النساء أو حقوق الإنسان أو التنمية المحلية.. وغير ذلك، ومنظمات عالمية أبرزها منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها (اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيفام .. وغير ذلك)، ومنظمات إقليمية عربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي، والبنك الإسلامي للتنمية.. وأخيراً السفارات الأجنبية وفروع مؤسسات دولية داخل مصر.

إن ترتيب أولويات مصادر التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، ووفقاً لما هو متوافر من دراسات، يكشف عن الأولويات التالية:

- **التمويل الذاتي للجمعية** من بيع وتوفير خدمات متنوعة (حظي بالأولوية من جانب حوالي ٣٨٪ من الجمعيات).
- **الدعم الحكومي المباشر** من صندوق الجمعيات بوزارة التضامن لحوالي ٣٥٪ من الجمعيات، **مضافاً إليه تمويل مشروعات ومجالات نشاط بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص** (يصعب تحديد النسبة في غياب المعلومات).
- **التبرعات والمنح من المواطنين وبعض المؤسسات المالية** ومثلت الأولوية لدى حوالي ٢٥٪ من الجمعيات الخيرية.

من المهم أن نأخذ في اعتبارنا **أن هناك تفاوتات بين الجمعيات، فيما يتعلق بمصادر التمويل السابقة**، فالجمعيات الخيرية مثلاً تعتمد بشكل تام على تبرعات المواطنين، بينما الجمعيات التنموية تتنوع مصادرها ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، وتعتمد المنظمات الحقوقية بشكل شبه تام على التمويل الخارجي. مهم أيضاً **أن نأخذ في اعتبارنا أن البيانات الدقيقة عن التمويل من حيث حجمه ومصادره، غير متاحة بشكل دقيق وهناك قصور شديد في الشفافية من جانب الجمعيات، فيما تعلق بحجم ميزانيتها ومصادر تمويلها.**

على الجانب الآخر **فإن مصادر التمويل الأجنبي، وعلى النحو الذي أشرنا إليه تتنوع،**

إلا أن المؤشرات المتوافرة تبرز أولوية الأمريكي ثم الأوربي ثم المنظمات العالمية، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .. ولكن من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (والذى كان يطبق حتى ٢٥ مايو عام ٢٠١٧) يفرض إخطار وزارة التضامن الاجتماعي وموافقتها، إلا أنه ثبت في أحيان كثيرة – خاصة قبل يناير ٢٠١١ والسنوات القليلة بعدها – **أن هناك تمويلاً مباشراً من الخارج إلى بعض المنظمات الأهلية، ولا تتوافر لدى وزارة التضامن الاجتماعي معلومات عن ذلك.. وقد يكون هذا هو ما يبرر للقانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ تأسيس "جهاز مستقل"، بدعوى مراقبة التمويل.**

أهم هذه الدلائل تصريح وزيرة الخارجية الامريكية السابقة، هيلاري كلينتون في الكونجرس بعد عدة شهور من ثورة يناير، من حصول منظمات المجتمع المدني في مصر على ٨٥ مليون دولار، ثم أشارت السفيرة الامريكية في مصر إلى ٧٦ مليون دولار أمريكي فقط .. وقد تناولنا من قبل جانباً من تدفق هذه الأموال إلى المنظمات الحقوقية وغيرها، من خلال وكالة التنمية الامريكية والمعهد الجمهوري والوقف الأمريكي.. كما أشرنا إلى تفجير قضية التمويل الأجنبي من مؤسسات ألمانية وأمريكية داخل مصر، وإغلاق الدولة بعض هذه المؤسسات (وهو موضوع كان محلاً للتباحث بين الرئيس السيسي ورئيسة الوزراء الألمانية في مارس ٢٠١٧).

ب- تراجع التمويل الوطني والخارجي بعد يناير ٢٠١١

إن إشكالية التمويل بعد الثورة، قد تصاعدت من عدة زوايا ومستويات، ولم تقتصر على التمويل الغربي، دون موافقة الحكومة، وإنما امتدت أيضاً إلى مصادر التمويل المحلي ... ما الذي يفسر ذلك الوضع؟

١- **حالة الفوضى وغياب الأمن** التي لحقت بمصر بعد أحداث الثورة في يناير ٢٠١١، وقد أثرت بشكل سلبي على أداء الجمعيات الاهلية، واستدامة عملها، وخلقت حالة من الشك بين المجتمع ككل من جانب، وبين الجمعيات من جانب آخر، وقد جمد البعض منها أنشطتها.

٢- **بروز التيار الإسلامي السياسي، بعد الثورة وصعوده في نسيج الحكم الجديد**، في المرحلة الانتقالية للمجلس العسكري، ثم حكم الإخوان لمدة عام.. وقد أبرزت هذه الحالة غير المستقرة، – للمرة الأولى – أمام المجتمع المصري الحشود الهائلة المدعمة لهم، والتي اتضح فيما بعد أنها القواعد الشعبية الفقيرة (خاصة في الوجه القبلي) التي دعمها الإخوان المسلمين

والتيارات السلفية، ومن خلال الآلاف من الجمعيات الأهلية التابعة لهم، وما يعنيه ذلك من تدفق تمويلي لهم.

٣- **إن التمويل الضخم الذي توافر للإخوان المسلمين** (وبعض التيارات السلفية) لتمويل آلاف الجمعيات التي اكتسبت تأييد الفقراء لهم، لم يكن معروفاً مصادره ولا حجمه إلا بعد نهاية حكم الاخوان، وهو ما يشير إلى ضعف المراقبة الحكومية.

٤- **إذا كان ما يقرب من ١٨٠٠ جمعية أهلية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين عام ٢٠١٤**، تم حلها، والبعض منها كان يقدم خدمات صحية حيوية، للفقراء وشرائح الطبقة المتوسطة، فإن ذلك قد وضع الحكومة من جانب والفئات المستفيدة من جانب آخر في مأزق ... وانتهى الأمر بحل مجالس الإدارات، ووضع هذه الجمعيات تحت وصاية ومراقبة حتى لا تتوقف خدماتها إلا أن نضوب الموارد والقدرات على التمويل تراجعت إلى حد كبير.

٥- **توقف غالبية المؤسسات الدولية عن تمويل منظمات حقوقية وتنموية**، بعد ثورة يونيو، والمصادمات المتلاحقة بين الخارج (المعادي لثورة يونية) والداخل، ما أدى إلى جمود الأنشطة لفترة طويلة، خاصة المنظمات الحقوقية التي كانت في صراع مع الحكومة واتجهت للاستقواء بالخارج، وتراجع نشاطها بشكل ملحوظ (يكاد يقتصر على عملية الرصد الحقوقي وإصدار بيانات احتجاجية).

٦- إن ما سبق إلى جانب **الأزمة الاقتصادية في مصر**، أدى إلى توقف الكثير من المشروعات والبرامج التنموية، إلى جانب تراجع عدد من المنظمات التي تقدم خدمات صحية وأنشطة سكانية لتنظيم الأسرة ... والأخيرة على سبيل المثال اتجه عددها إلى الانخفاض بشكل كبير في أنحاء مصر، وهو ما أدى إلى ضعف الاهتمام بقضية النمو السكاني (تم إثارة القضية مؤخراً بعد إعلان نتائج التعداد العام أكتوبر ٢٠١٧).

٧- **حدث تراجع ملحوظ في ممارسة المسئولية الاجتماعية من جانب القطاع الخاص**، والتي كانت قد وصلت إلى أقصاها قبل الثورة مباشرة؛ حيث كانت تدعم حوالي ١٠٪ من الجمعيات الأهلية ومشروعاتها التنموية ... ومهم الأخذ في الاعتبار حالة الركود الاقتصادي في السنوات التالية لينار ٢٠١١، واعتصامات العاملين في بعض الشركات الخاصة الكبرى، إلى جانب الشك وعدم اليقين في المستقبل، من جانب رجال الأعمال. كل هذا أدى إلى تراجع الاستثمار، وبالتالي تراجع كثير من شركات القطاع الخاص عن دعم العمل الأهلي، ولم تعد

تتوافر معلومات عن ممارسات المسئولية الاجتماعية، كما كان الوضع قبل يناير ٢٠١١.

٨- **تراجع موارد الدولة، خاصة من السياحة ومن تحويلات المصريين للخارج، إضافة إلى تحرير سعر الصرف** وتوقيع اتفاقية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق .. وقد تضمن ذلك الخدمات الصحية وأسعار الدواء (كانت الجمعيات الأهلية تقدم خدمات صحية إلى حوالي ٢٠٪ من طالبي الخدمة الصحية قبل الثورة)، إلى جانب تراجع نوعية الخدمة الصحية بالمؤسسات الحكومية، وكل هذا كان يفترض تقدم العمل الأهلي لسد ثغرات الأداء، إلا أن محدودية الموارد المتاحة لم تسمح بذلك.

٩- **ومهم من جانب آخر النظر إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر من منظور التبرعات والمنح الخيرية، التي كانت تشكل المصدر الأول لتمويل القطاع الأهلي.**

وفي هذا السياق سوف نلمس "مفارقة مهمة" بين تدفق التبرعات والمنح إلى بعض المؤسسات الخيرية الكبرى، ومعاناة الجمعيات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من نضوب التبرعات.. وإذا كانت لدينا إشكالية مهمة في مصر، تتمثل في **غياب البيانات الدقيقة والدورية عن أوزان التبرعات وتدفقاتها إلى الجمعيات الأهلية**، فإن ذلك يدفعنا إلى ان نستخدم نتائج بحوث ميدانية محدودة، أو الاعتماد على ما هو متوافر من معلومات وبيانات.. نعتمد هنا على ما توافر عام ٢٠١٦ من الإعلانات المتواصلة في التلفزيون المصري والفضائيات، لحث المواطنين على التبرع في شهر رمضان الكريم، وما يعنيه ذلك من إنفاق ملايين الجنيهات على مثل هذه الإعلانات .. لقد أثار هذا الوضع الرأي العام وبعض الخبراء. والسبب الرئيسي هو غياب الشفافية تماماً، إذ **لا يوجد إفصاح عن حجم هذه التبرعات، كما أن المتبرعين يتوقعون أن تنفق أموالهم على الفئات المستفيدة، وألا يذهب جزء منها إلى الإعلانات المتكررة والاستفزازية، في الوقت نفسه لقد جاءت نتائج هذه التبرعات عام ٢٠١٥ لتقول إنها بلغت ملياراً و١٢٥ مليون جنيه (في شهر رمضان فقط) كإجمالي تبرعات لخمس مؤسسات أهلية وهي:**

- مؤسسة مجدي يعقوب ٥١٧ مليون جنيه (عام ٢٠١٤) ارتفعت إلى ٦٢٠ مليون جنيه (عام ٢٠١٥).
- جمعية مصر الخير حصلت على ٣٤٦ مليون جنيه (٢٠١٤).
- بنك الطعام ١٤٠ مليون جنيه.
- جمعية الأورمان ١٠٧ ملايين جنيه.

- مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧ حصلت على ١٥ مليون جنيه، ولكن لا تتوافر بيانات عن قيمة التبرعات، ووزنها، في باقي الجمعيات.

ليست لدينا معلومات محددة عن حصول هذه الجهات على تراخيص جمع المال، ولا نعرف إن كان جزء منها يغطى ثمن الإعلانات الباهظة، أو يغطي مصروفات إدارية وأجور بعض العاملين.. وعلى الرغم من ذلك تتدفق التبرعات إلى هذه المؤسسات إما لأنها معنية بفعل الخير ودعم الفقراء، وهو أمر محبب ومقرب من نفوس المصريين - أو للثقة في القائم على المؤسسة (مثل مؤسسة مجدي يعقوب أو مصر الخير) .. على الرغم من ذلك لا توجد موازنات معلنة، وموثقة، توفر للمعنيين وللرأي العام ثقة أكبر في المؤسسات وفي المصادر والانفاق أو تجعلنا قادرين على متابعة تطور التبرعات إلى الجمعيات الأهلية.

إن البحوث والدراسات المسحية الميدانية السابقة، التي قام بها الكاتب، أو آخرون، تقول لنا نتائجها **إنه في أحسن الأحوال يستجيب حوالي ٤٠٪ من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، لبيانات مالية مثل مصادر التمويل**، وحجم الموازنات، وبنود الإنفاق(٢٤).. من ناحية أخرى، فإن وزارة التضامن الاجتماعي، لا توفر مثل هذه البيانات، إما أنها لا تملكها أو أنها تدرك أنها لا تعبر عن الواقع.

١٠- **الأمر الآخر المهم في إشكالية تمويل الجمعيات الأهلية، أن الغلاء والأزمة الاقتصادية والضغوط على الحياة اليومية للمواطن المصري، إضافة إلى "حصار" مصادر تمويل الجمعيات الإسلامية، تدفع إلى التوقع بتراجع التبرعات.. إلى جانب ذلك حدث تراجع ملموس في العمل التطوعي، إما بسبب التخوف من القانون، أو الحالة الاقتصادية**، أو تراجع المشاركة المجتمعية والحماس للمبادرات الأهلية. والدليل علي ذلك أن البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي تشير إلى تسجيل عدد محدود جداً من الجمعيات الجديدة خلال العامين الأخيرين .. وهي أقل عدد على مدى السنوات الستة السابقة ، كما سنرى فيما بعد.

ج- تحليل البيانات الرسمية للدولة عن التمويل

إذا انتقلنا إلى البيانات الرسمية التي توافرت من (وزارة التضامن الاجتماعي) عن التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية في مصر، بعد يناير ٢٠١١، سوف نلحظ الفجوة بين هذه البيانات لجمعيات حصلت على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على منح أجنبية واردة إليها، وما نشرته بالفعل مؤسسات أجنبية من حجم التدفقات إلى مصر، وكانت أضخم بشكل لافت للاهتمام.

وفيما يلى البيانات الرسمية للتمويل الأجنبي (٢٥)

ا- التمويل الأجنبي من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦

بلغ إجمالي التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية من ١ يوليو ٢٠١٣ وحتى نهاية شهر يونية ٢٠١٦ مبلغ ٣,٠٢٨,٩٦٩,١٩١ جنيهاً مصرياً موزعة كالتالي:

يوليو ٢٠١٣ – ٣٠ يونية ٢٠١٤ ٦٩٥,٢٥٣,١١٥ جنيهاً مصرياً

يوليو ٢٠١٤ – ٣٠ يونية ٢٠١٥ ٠٤٨,٦٩٤,٨٩٧ جنيهاً مصرياً

يوليو ٢٠١٥ – ٣٠ يونية ٢٠١٦ ١,٦٣٦,١٤٤,٧٧٣ جنيها مصرياً*

يوليو ٢٠١٦ – ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ٧٤١,٦٧٢,٥٦٤ جنيها مصرياً

ويوضح الجدول التالي مزيداً من التفاصيل.

جدول رقم (١٠) يوضح عدد الجمعيات والجهات المانحة عام ٢٠١٦

الفترة الزمنية	عدد الجمعيات الحاصلة على منح اجنبية	عدد المنح	الجهات المانحة	الاجمالي
يوليو 2015 – يونية 2016	229	594	328	1.636.144.773
يوليو٢٠١٦– ديسمبر 2016	94	179	88	741.672.564

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٧)

إذا استنطقنا بيانات الجدول السابق وعقدنا مقارنة مع بيانات سابقة رسمية، نلحظ ما يلي:

* ارتفاع التمويل الأجنبي عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ بسبب منحة ضخمة قدمها الأمير وليد بن طلال

- **إن العام المالي يوليو ٢٠١٥ إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٦، ارتفع فيه عدد الجهات المانحة إلى ٣٢٨، قدمت ما يقترب من ٦٠٠ منحة، استفاد منها ٢٢٩ جمعية**، وهو ما يشير إلى متوسط قيمة المنحة حوالي ٧ ملايين جنيه مصري لكل جمعية..وهو مبلغ ضئيل إذا ما تم تحويله إلى الدولار الأمريكي (حوالي ٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي).
- **بينما العام التالي (عام ٢٠١٦)، حدث انخفاض عدد الجهات المانحة إلى ٨٨، وانخفاض عدد الجمعيات المستفيدة إلى ٩٤ جمعية** (كانت العام الذي سبقها ٢٢٩)، وانخفضت قيمة المنح لتصل إلى ٧٤١,٦٧٤,٥٦٤.
- **إن المتوسط العام يقول لنا: إن حوالي ٣٠٠جمعية أهلية فقط تحصل (رسمياً) على منح أجنبية، وتوافق عليها وزارة التضامن الاجتماعي**، وأن استفادة كل جمعية في المتوسط تتراوح بين ٧٠٠,٠٠٠ و٨٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي، **إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن قيمة إجمالي هذه المنح لا تتوزع بالتساوي على الجمعيات الأهلية (هي ٣٠٠ جمعية على الأكثر).**
- **هذا وقد بلغ متوسط مدة الحصول على الموافقة على المنح الواردة من الخارج، حوالي ١٨٠ يوماً (أي حوالي خمسة شهور) وهي مدة طويلة لا تتوافق مع ما ذكره القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.**

٢- ماذا عن المحافظات التي استفادت من المنح الأجنبية؟

يتوافر جدول رسمي من وزارة التضامن الاجتماعي (عام ٢٠١٦) عن الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ، يمكن أن يستدل منه على عدة أمور: **أولها** أن القاهرة كانت دائماً تحصل على النصيب الأكبر، يليها بعض محافظات الوجه القبلي.

ثانيها إن ٢٧ جمعية فقط استفادت من المنح الأجنبية، في القاهرة عام ٢٠١٦ (وكان ٣٧ عام ٢٠١٥ إلى جانب ٣٢ جمعية بمحافظة الجيزة)، واستفادت ٧ جمعيات فقط من محافظة الجيزة عام ٢٠١٦.

ثالثها: استفادت ١٦ جمعية مركزية عام ٢٠١٦ من المنح الأجنبية بينما كانت ٤٢ جمعية في العام الذي سبقه (عام ٢٠١٥).

٣ - ويتضمن الجدول التالي المتاح عام ٢٠١٦ من وزارة التضامن الاجتماعي، مقارنة التمويل الأجنبي من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٦ وفقاً للأقاليم:

جدول رقم (١١) يوضح التوزيع الجغرافي للمنح الأجنبية

الإقليم	٢٠١٣ – ٢٠١٤	٢٠١٤ – ٢٠١٥	٢٠١٥–٢٠١٦
الحضر	٥٥٨,٠٠١,٠١٣	٥٢٤,٩١٩,٣٩١	١,٤٤٨,٤٣٩,٧٠٦
الوجه البحري	٤,٣٠٣,٢٤٠	٥,٨٧١,٩٠٢	١٩٦,٦٧,٥١٤
الصعيد	١٣٢,٩٤٨,٨٦٢	١٦٤,١٠٥,٧٥٥	١٦٨,٠٣٧,٥٥٣
الإجمالي	٦٩٥,٢٥٣,١١٥	٦٩٤,٨٩٧,٠٨٤	١,٦٣٦,١٤٤,٧٧٣

المصدر : وزاة التضامن الاجتماعي ٢٠١٧

- الحضر: القاهرة، الإسكندرية، البحر الأحمر، القليبوبية، بورسعيد، جنوب سيناء، الجمعيات المركزية.
- الوجه البحري: البحيرة، الدقهلية، الغربية، دمياط، الشرقية، كفر الشيخ، مرسي مطروح.
- الصعيد: أسوان، أسيوط، الأقصر، الجيزة، الفيوم، المنيا، الوادي الجديد، بني سويف، سوهاج، قنا (وفقاً لما ورد في البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي).

يلفت النظر في الجدول السابق ارتفاع قيمة التمويل الأجنبي عام ٢٠١٥ - ٢٠١٦، مقارنة بالعام السابق، والعام اللاحق، وهو يعود إلى منحة ضخمة قدمها الأمير الوليد بن طلال إلى مؤسسة مصر الخير.

ويوضح الجدول رقم (١٢) توزيع التمويل الأجنبي وفقاً للمحافظات عن عام ٢٠١٦ فقط

المحافظة	عدد الجهات المانحة	عدد الجمعيات المستفيدة	عدد المنح	المبلغ
القاهرة	٣٠	٢٧	٦٢	١١٦٤٩٧٠٥٢
الإسكندرية	٦	٦	٦	٣٢٠٥٣٥٠
الدقهلية	٢	٢	٣	٨٣٨٥٢٤
الشرقية	١	١	١	٤١٥١٩٩٧
كفر الشيخ	١	١	١	٣٨٥١٩٧
البحيرة	١	١	١	٢٩٣٧٠
الجيزة	١١	٩	١٦	٩٨١٥٥٤٠
بني سويف	٥	٤	٥	٤٠٥٥٥١٢
الفيوم	١	١	١	٥٣٠٠٠
المنيا	١	١	٢	٣٥١٦٧٢٦
أسيوط	٤	٥	٧	١٠١٧٥٤٢٧
سوهاج	١٠	١١	١٦	٥١٠٧٧٦٠٢٧
قنا	٥	٦	٦	٢٨٦٥٤٤٢
أسوان	١	١	١	١٢٩٧٢٦
الوادي الجديد	١	١	١	٩٠٠٠٠
الأقصر	١	١	١	١٤٩٧٦٢٨
الجمعيات المركزية	٣٣	١٦	٤٩	٧٢٧٩٦٠٤٦
الإجمالي	١١٤	٩٤	١٧٩	٧,٤١٦,٢٥,٦٤

٤ - إن الجدول السابق عن التمويل الأجنبي وفقاً للمحافظات، يكشف عن عدة نتائج مهمة، أبرزها:

- تستحوذ القاهرة على أكبر عدد منح أجنبية، بلغت ٦٢ منحة (حصل عليها ٢٧ جمعية)، يلي ذلك محافظة الجيزة (١٦ منحة) استفاد بها ٩ جميعات، واستفادت الجمعيات المركزية ب ٤٩ منحة (حصلت عليها ١٦ جمعية).

- **أقل المحافظات التي حصلت على منح أجنبية** كانت أسوان والوادي الجديد والأقصر والفيوم، وحصلت المنيا على منحتين فقط في مقابل سوهاج (١٦ منحة) وقنا ٦ منح.
- **غابت عدة محافظات بشكل تام عن خريطة المنح الأجنبية** التي أعلنتها وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٦، أبرزها شمال سيناء وجنوب سيناء ومرسى مطروح والمنوفية، ومحافظات القناة.

٥ - ومن المهم في ضوء عدم التوازن هذا ما بين التمويل الأجنبي واحتياجات المحافظات، وحالة الفقر فيها، أن تشير إلى أن التمويل قد توجه إلى المجالات الآتية، وفقاً لما أعلنته وزارة التضامن الاجتماعي، عام ٢٠١٦.

جدول رقم (١٣) مجالات التمويل الأجنبي

المجال	قيمة المنح في الفترة من ٢٠١٣– ٢٠١٦
تطوير وبناء القدرات	١,٩٨٦٠٤١٠
حماية الطفل	٤,٨٢٠٩٨٢٧
القروض الصغيرة	٨,٠٢١٨٤١
الصحة	١٥,٨٦٥٢٢٦
التعليم	١٣١,٤٨٩٦٤٢
تمكين المرأة	٦,١٨٦٢٠٦٢
الاحتياجات الخاصة	١,٨٢٥٣٧٩٤
بنية تحتية	٩٤,٤٠٩٤٦٠
ثقافة	٢١,٥٢٥٦٤٤
تمكين الشباب	١١,٣٦٠٠٠٩٩
التوعية الحقوقية	٨٤٩٣٤٨
مساعدات	١٣٤١٠٤٤٥
الإجمالي	١٦٣٦١٤٤٧٧٣

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعي (عام ٢٠١٦)

إن الجدول السابق يتضمن قيمة المنح الإجمالية بالجنيه المصري، موزعة على عدد من المجالات، إجمالي المنح هذه مليار جنيه مصري و٦٣٦ مليون جنيه (وحوالي ١٤٥ ألف جنيه). ويعود سبب ارتفاع الإجمالي من المنح إلى منحة مقدمة من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز، وقد توجهت إلى عدة مجالات (ومن خلال مؤسسة مصر الخير).. اجتذب التعليم وتمكين الشباب وبناء القدرات والبنية التحتية نسبة كبيرة، بينما كانت التوعية الحقوقية – وعلى مدى السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ – هي الأقل ولايزيد تمويلها على ٨٩٤,٣٤٨ (أي أقل من مليون جنيه مصري وما يعادل أقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي توزعت على ١٦ منحة عبر السنوات الثلاث).

ويمكن تفسير ذلك بأن هذا البيان المذكور - لوزارة التضامن الاجتماعي هو بيان رسمي يشير إلى المنظمات التي فضلت اتباع الطريق القانوني، وهي مسجلة وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية، بينما غالبية المنظمات النشطة في المجال الحقوقي، مسجلة كشركات مدنية لا تستهدف الربح.

وهنا مرة أخرى، نتذكر البيانات والأرقام المعلنة من جانب بعض المؤسسات الأمريكية والأوروبية، والتي تعلن عن منح قدمتها بملايين الدولارات.. ونتذكر تصريح وزيرة الخارجية السابقة كلينتون في الكونجرس الأمريكي عن توجه ٨٦ مليون دولار أمريكي لدعم الديموقراطية والمواطنة.

- نلحظ أيضاً أننا **حين نشير إلى أن إجمالي المنح الخارجية للجمعيات الأهلية في مصر من ٢٠١٣ - ٢٠١٦، هو أقل من ٢ مليار جنيه مصري، فإن قيمته الدولارية** ككل لا تزيد على ١٥ مليون دولار أمريكي، وبالطبع هو مبلغ محدود.
- كذلك فإن الارتفاع النسبي لقيمة "المساعدات" يفسره بيان وزارة التضامن ذاته بأنها مشروعات توجه لمكافحة الفقر، وكان الإجمالي في السنوات الثلاثة – محل التحليل– ١٢٢ مليون جنيه مصري تقريباً .. كما أن التوجه لبناء القدرات تضمن التدريب وتبادل الخبرات وتنمية المهارات والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

٦ - هذا ومن المهم في هذا السياق ونحن نناقش التمويل على وجه العموم، والتمويل الخارجي بوجه خاص، الإشارة إلى أن الجمعيات التي تحصل على مثل هذا الدعم، تتسم بما يلي:

- لديها مهارات في إعداد وكتابة المشروعات.
- لديها قدرة على تسويق أعمالها وأنشطتها.
- تتفق مطالبها مع استراتيجية المانح وأولوياته.

وقد كانت أبرز وأكبر عشر جمعيات حاصلة على تمويل أجنبي في الفترة من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٦، هي :

١ – كاريتاس مصر. (القاهرة)

٢ – الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (القاهرة).

٣ – مستشفى بروك لعلاج الحيوان (القاهرة).

٤ – مؤسسة آفاق جديدة للتنمية الاجتماعية (القاهرة).

٥ – المؤسسة الاستشارية للشباب والتنمية (القاهرة).

٦ – مؤسسة مستشفي أورام الأطفال (القاهرة).

٧ – مؤسسة شفاء الخيرية (الجيزة).

٨– مؤسسة مصر الخير (مركزية القاهرة ومحافظات).

٩– مؤسسة أم حبيبة بأسوان (أسوان).

١٠ – مؤسسة الإيمان لكفالة الأيتام (كفر الشيخ).

إن هذه المؤسسات العشر المذكورة حصلت على حوالي ٩٠٪ من إجمالي هذه المنح الخارجية (١,٢٩٤,٠٧٣,٩٨٥) خلال السنوات الثلاث.. وكانت أكبر عشر جهات مانحة من عام ٢٠١٣- ٢٠١٦ ، وفقاً لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٦)، هي:

١ – مؤسسة أغاخان (سويسرا).

٢ – المفوضية العامة لشئون اللاجئين.

٣ – جمعية بروك – هولندا.

٤– منظمة الأمم المتحدة للطفولة – يونيسف.

٥– مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية (أكبر منحة تم تقديمها)

٦– مؤسسة دروسوس السويسرية.

٧– مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية – الإمارات.

٨ – برنامج الغذاء العالمي.

٩– بنك HSBC.

١٠ – دار البر – دبي.

د – استخلاصات مهمة عن الموارد المالية للجمعيات

لقد ناقشنا فيما سبق – وفي حدود المعلومات والبيانات المتاحة – إشكالية الموارد المادية، فهي المحرك للعمل والنشاط في القطاع الأهلي، ولكن من المهم أن نتذكر أن العلاقة بين الفعالية– "**أي تحقق أهداف المنظمة وفقاً لما هو مخطط لها وبنوعية عالية**"- **وبين الموارد المادية، أي التمويل المتاح ليست علاقة خطية**. بمعنى أن هناك منظمات أهلية صغيرة محدودة الموارد، لكنها تتسم بفعالية كبيرة؛ حيث تتوافر لها موارد بشرية ذات قدرات، تمكنها من الإدارة الرشيدة، وتحقيق أهدافها.

إلا أن الجمعيات الأهلية تظل تطرح دائماً إشكالية التمويل باعتباره التحدي الرئيسي أمامها، ويؤثر سلباً على أدائها.. في هذا السياق يمكن أن نشير إلى عدة استخلاصات مهمة، اتسمت بها الفترة من ثورة يناير ٢٠١١ إلى مطلع ٢٠١٧ ، وهي:

١ – **إن تدفق التمويل الأجنبي في مصر في اتجاه "دعم الديمقراطية" والمواطنة كما أطلق عليها المانح الغربي، قد اتجه إلي التصاعد منذ الألفية الثالثة**، وتزايد تدريجياً حتى وصل إلى أقصاه خلال العام الأول من ثورة يناير ٢٠١١. وتمثلت الفرضية التي استند عليها التدفق التمويلي، في قدرة قطاع من المنظمات – وهي الحقوقية – على إحداث تغيير في أركان النظام المصري، وكان الرهان الغربي على أنها "ستحقق الديمقراطية".. وهو رهان قد فشل إلى حد كبير.

٢ – **كنا في خلال الصفحات السابقة أمام تناقض، بين ما أعلنته وزارة التضامن الاجتماعي (عام ٢٠١٦) عن حجم ومصادر التمويل الغربي** (ما يقل عن ٢ مليار جنيه مصري) في الثلاث سنوات الأخيرة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، وما تعلنه مؤسسات التمويل الغربي على مواقعها الرسمية، من تمويل الجمعيات الأهلية في مصر.. ومصدرهذا التناقض أن التزام المنظمات الأهلية بالقانون المصري الذي يستوجب إبلاغ وزارة التضامن، ثم الحصول على موافقتها، هو التزام محدود للغاية .. من جانب آخر فإن المنظمات الحقوقية التي يتم تمويلها بالكامل من مصادر التمويل مباشرة، وتستند على أنها "شركات مدنية" غير خاضعة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣ – **إن إجمالي عدد الجمعيات الأهلية التي تحصل على التمويل الأجنبي (الغربي والعربي) كان يتراوح دائماً بين ٢٠٠ و٣٠٠ جمعية فقط على مدى هذه السنوات**، وأن هذه التمويلات

الخارجية لا تخصص بالتساوي بين الجمعيات، ولا تتسم بالاستدامة. كما أنه رسمياً – وفقاً لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي – كان أقلها نصيباً تمويل نشاط حقوقي. **ما الذي يعنيه ذلك؟ يعني أن أهم مصدر للتمويل هو التبرعات من داخل الوطن، من المجتمع المصري،** ولهذا فقد حرصت علي الإشارة إلى أن التبرعات لخمس مؤسسات وجمعيات أهلية في مصر يرتفع في شهر رمضان الكريم إلى أكثر من مليار جنيه مصري.

٤- **إن الشفافية تتطلب في أبسط صورها ، وكما يحدث في دول العالم كله، وبأمر القانون، الإعلان والافصاح عن موارد التمويل** – ونتحدث هنا خاصة عن التبرعات – وأوجه إنفاقها، إلا أن هذا لا يحدث في غالبية الأحوال، ومن ثم حين يرتبط ذلك بمؤسسات خيرية كبرى، يحصل فيها العاملون على مرتبات هائلة (منها مؤسسة مصر الخير)، فإن الشك يتسرب إلى المتبرعين عن مصداقية تبرعاتهم في مجال اختاروه بأنفسهم (مثل النساء الغارمات الفقيرات المعيلات لأسر). وأعتقد أن هذا البعد يستحق اهتماماً أكبر من الجهة الإدارية المعنية بالإشراف والمراقبة، بدلاً من توجيه أغلب اهتمامها للتمويل الخارجي ومراقبة حوالي ٢٠٠ منظمة حقوقية فقط، بل وإعداد قانون يبدو لنا أنه يتوجه إلي هذه المنظمات فقط وإلى اعتبار ذلك قضية الأمن القومي. **ففي الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا يتم تحديد الحد الأقصى لمرتبات وأجور العاملين في المنظمات غير الربحية، وذلك بمتوسط معين يرتبط بالدخل.. بينما في مصر ليس لدينا "سقف"** أو حد للمرتبات في المؤسسات والجمعيات الأهلية، والبعض لا يتمتع بأي تأمين.. وهذه أمور تفقد ثقة المتبرع في تحقق هدفه من التبرع.

٥ – **وهذا المعنى الأخير المذكور، يتأكد حين نعلم أن الآلاف من الجمعيات الخيرية - التي تعتمد على علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي - هي جمعيات يديرها وينشط فيها عناصر من الإخوان المسلمين والسلفيين**، ويتم توظيفها سياسياً لبناء كتلة مساندة لهم.. وهو ما تحدثنا عنه تفصيلاً في هذا العمل، فيما تعلق بحشد أصوات الفقراء لصالحهم بعد ثورة يناير ٢٠١١، بل وفي حشدهم فيما بعد، في الاعتصامات والاحتجاجات.. إذن المراقبة على التمويل والإنفاق ينبغي ألا تقتصر على منظمات حقوقية محدودة يتم تمويلها من الخارج، وإنما ينبغي أن تكون أكثر اتساعاً لتفعيل القانون، والالتزام به من جانب الجميع، (التنموي والحقوقي والخيري).

٦ – **في اعتقادي أن هناك "مبالغة ضخمة" في إثارة قضية التمويل الأجنبي في مصر، بل**

وأوصلها إلى أن تكون أحد أسباب توتر العلاقات بين مصر وبعض الدول الغربية (أبرزها ألمانيا والولايات المتحدة في فترة مهمة بعد ثورة يونية).. فمن ناحية ينبغي أن تسترد الدولة "هيبتها"، بفرض نظامها القانوني على كل المؤسسات الأجنبية العاملة في مصر، والبعض منها كان يعمل لسنوات (وتتدفق منه التمويلات)، وأن الحصول على موافقة أو رفض على نشاطها هو قرار الدولة. ومن ناحية أخرى إيجاد ضوابط أو موجهات رسمية حاكمة لنشاط هذه المنظمات داخل مصر، فنحن لا نعلم إنفاقها المباشر، ومجالات اهتمامها، بل إن بعضها يعمل "كوسيط" لتوفير أموال لنشطاء سياسيين ومعارضين ومنظمات حقوقية (معاً كحزمة واحدة)...

٧ – **إن الربط المبالغ فيه (رسمياً) بين دواعي الأمن القومي، ونشاط الجمعيات الأهلية ككل، قد دفع إلي دور كبير "للأمن"** أساء إلى طبيعة عمل هذه الجمعيات والمؤسسات "ككل"، ووصل بالتشريع المقترح من جانب البرلمان (نوفمبر ٢٠١٦) إلى اقتراح "جهاز" يرأسه وزير لمراقبة التمويل والنشاط! وقد أدى ذلك إلي نقلة نوعية تمثلت في الصدام بين البرلمان– وهو جهة تشريعية ورقابية – وبين وزارة التضامن الاجتماعي – وهي جهة تنفيذية – كانت قد اقترحت مشروع قانون "معدل" يضم "لجنة تنسيق" تمثل فيها الجهات المعنية (العدل، الداخلية، الخارجية، التعاون الدولي..) للإشراف على التمويل وضمان تحقيق الأمن القومي.. إلى جانب ذلك كله صدام البرلمان الذي يضم ممثلي الشعب، والرأي العام، وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى عدم التصديق.. وبعد عدة شهور، والهدوء النسبي للاحتجاج على القانون، صدق عليه – بعد تعديلات هامشية– في ٢٥ مايو ٢٠١٧.

قد تكون مصر هي البلد الوحيد في المنطقة العربية، بل وفي العالم، التي تشهد هذه المعارك والأزمات المتواصلة، حول التشريع، ولسبب وحيد تقريباً وهو التمويل، وامتدت المواجهات بين مختلف الأطراف لأكثر من عشرين عاماً حتى أصبحت "سمة مميزة" لعلاقات الأطراف أي المنظمات الأهلية، والحكومة والبرلمان والرأي العام، وامتدت إلي المجتمع ، الذي تأثر سلباً بغياب الخدمات الأساسية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والأكثر من ذلك امتدادها إلى العلاقة بين مصر وبعض الدول الغربية.

ثانياً : تراجع قيمة التطوع والمشاركة المجتمعية بعد ٢٠١١

أ- تغيرات قيمية على مدى ست سنوات وتأثيرها على التطوع

إن محاولة تلمس ماذا حدث في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ ، وبالتركيز على المبادرات الأهلية (الجمعيات والمؤسسات الأهلية)، هو بلا شك دخول في أعماق القيم، **ومدى التغيرات التي أثرت على سلوك المصريين على وجه العموم ، وعلى القطاع الأهلى على وجه الخصوص.. سوف نجيب جزئياً عن السؤال المنتشر على ألسنة الناس : "ماذا حدث للمصريين؟".**

قد تكون البداية هنا مقولة مهمة للدكتور جمال حمدان ، في عمله الموسوعي "شخصية مصر" حين قال: إن تقييمنا الذاتي لشخصية مصر والشخصية المصرية يخضع للذبذبة الحادة والعنيفة بحسب التغيرات العابرة من انتصارات أو هزائم بحيث نتردد من النقيض إلى النقيض المطلق .. كلما ازدادت أحوالنا سوءا وتدهوراً كلما ازداد افتخارنا بأمجادنا وعظمتنا.. هل هذا نوع من الدفاع النفسي للبقاء؟"

إن ثورة يناير ٢٠١١، والتي يعبر عنها البعض الآن " عملية يناير" بما يعنيه ذلك من ترتيبات وتدخلات أجنبية من جانب ، وتيارات وأصحاب مصالح داخل مصر من جانب آخر، كان حدثاً مهماً للغاية ارتبط بانقلابات قيمية وسلوكية عنيفة، نعاني منها حتى هذه اللحظة، ونتحدث عنها، ونتساءل: ماذا حدث للمصريين؟ الفوضى التي ضربت أركان المجتمع، وعدم احترام القانون، و"الفساد الصغير والكبير"، الذي استشرى في مؤسسات الدولة ، وكذلك في أركان القطاع الأهلي، وتدهور قيمة العمل وقيمة الوقت، وتراجع الثقافة (أو القوة الناعمة لمصر) ، وما صاحب ذلك من انحدار إعلامي في الفضائيات ، وتداخل رجال الأعمال في الإعلام والسلطة .. والأهم ، وسط كل ذلك تراجع المشاركة المجتمعية، وتزايد الشعور بالإحباط من جانب المصريين. **لاشك أن التوقعات قد ارتفعت كثيراً، بعد إسقاط مبارك، وذلك لدى الغالبية من المجتمع.** إلا أن تطور الأحداث بعد يناير خلال فترة إدارة الحكم العسكري ، ثم صعود الإخوان المسلمين لحكم مصر (لمدة عام) ، **قد أصاب الغالبية العظمى بحالة من الإحباط** ، وكانت له تأثيرات سلبية عميقة في نفوس المصريين وفي حياتهم. **ثم انتعشت الآمال وتزايدت التوقعات مرة أخرى بعد ثورة يونيو، وحكم الرئيس السيسي، إلا أن الحالة الاقتصادية من ناحية وتصاعد الإرهاب من ناحية أخرى قد أثرا سلباً على الحياة اليومية للمواطن المصري، هذا بالإضافة إلى تصاعد القيود على الحريات.**

هذا التصاعد والهبوط في التوقعات ، قد أدى بلاشك إلى حالة من "عدم اليقين" في المستقبل، والخوف وعدم الاطمئنان لما هو آتٍ بعد ذلك ، مما كان له تأثيره على منظومة القيم السائدة – وكما يقول د. حمدان– "فإن مصر تفقد قوامها الذاتي في لحظات السيولة وعدم اليقين.."

ولعل النظر إلى قيمة العمل ، وقيمة الانتماء، والوطن، والمشاركة، وتصاعد القيم المادية (ليصبح الحصول على المال بكل طريقة وأى طريقة هو هدف نهائي) وانتشار الفساد والرشوة الصغيرة والكبيرة، وعدم احترام القانون أو الالتفاف حوله كل هذا وغيره، يبرز بوضوح الاختلالات القيمية التي أصابت المجتمع، وفي غضون ست سنوات فقط.

إن التغيرات القيمية هذه قد ارتبطت بسياق سياسي واقتصادي واجتماعي شامل، اهتزت من خلاله حياة المجتمع المصري ، وأوضاعه.. وأبرز ملامح هذا السياق ما يلي:

- تدني مستويات أداء الخدمات الصحية الحكومية والخاصة (في أغلبها).
- ارتفاع أسعار الدواء والخدمات الصحية والتعليمية.
- تزايد ملحوظ في أسعار كل السلع خاصة بعد تحرير سعر الصرف في مصر (نوفمبر ٢٠١٦) وتوقيع اتفاقية الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق.
- جشع التجار وعدم قدرة الحكومة على ضبط الأسعار.
- توالي أحداث الإرهاب، ثم القتل بالهوية (نزوح الأقباط من العريش بعد تعرض بعضهم للقتل، تفجير الكنائس، تفجير حافلات تحمل الأقباط إلى الكنائس، مذبحة مسجد الروضة في سيناء)، العمليات الارهابية ما بين سيناء والواحات والحدود الغربية.
- تصاعد مشكلة البطالة خاصة بين شباب الخريجين.
- ارتفاع نسبة الفقراء تحت خط الفقر.
- عدم جدية مواجهة الدولة لإصلاح التعليم وتطويره.
- ارتفاع نسبة الطلاق إلى ٤٠٪ خاصة في شريحة الشباب وفي شريحة العمر ٥٥ عاماً فأكثر.
- تصاعد أحداث العنف في الشارع المصري وفي المؤسسات التعليمية وداخل الأسرة.
- انتشار العشوائيات في مصر خاصة العاصمة، على الرغم من جهود الدولة لحصار الظاهرة، وتحسين مستوى الخدمات.
- عمل الأطفال، وظاهرة أطفال الشوارع على الرغم من جهود الحكومة وبعض الجمعيات الأهلية.

- عدم العدالة في توزيع مخصصات الدولة على المحافظات، ورغم الجهود المبذولة لتحسين نوعية حياة المواطن في المحافظات الأكثر فقراً في الوجه القبلي (سواء سياسة الرعاية الاجتماعية للفقراء من خلال برنامج "تكافل" أو تطوير البنية الرئيسية ، وخلق فرص عمل...).
- تزايد واتساع الفجوة بين الفقراء وبين الأغنياء، وبشكل غير مسبوق.
- هامشية الأحزاب السياسية ، وتهميش المعارضة السياسية، أو أصحاب الآراء المخالفة للاتجاهات العامة للدولة.

الخلاصة هنا أن الفترة منذ أحداث يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٧، شهدت اختلالات قيمية ومخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة، أثرت على بيئة التطوع وعلى قدرات الجمعيات الأهلية - البشرية والمادية والتنظيمية- للتعامل بجدية مع هذه المخاطر، وفي إطار شراكة ومشاركة للحكومة والقطاع الخاص.

وهنا يصبح من المهم الإشارة إلى نقاط أكثر تحديداً أثرت سلباً على المبادرات التطوعية أهمها ما يلي:

١- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والبحث عن مصدر دخل.

٢- تراجع الميل للمشاركة في العمل السياسي (عبر الأحزاب السياسية)، والعمل العام (النقابات المهنية) حتى أن الانتخابات الأخيرة التى تمت (نقابة الأطباء كنموذج) شارك فيها أقل عدد من الأعضاء في تاريخ النقابة.

٣- ضيق الشباب النشطاء في العمل العام على وجه الخصوص من القيود البيروقراطية من جهة وحصار الأمن من جهة أخرى.

٤- توظيف "حماية الأمن القومي" في العامين السابقين ، لتبرير تدخلات أجهزة الأمن في أنشطة بعض المنظمات الأهلية (إغلاق منظمة النديم كمثال) أو الاعتقال والإحالة للقضاء، أو المنع من السفر.، قد سبب تخوفات كثيرة وعزوفاً عن العمل العام.

٥- استمرارية ما أطلقنا عليه معركة التشريع، وإثارة تخوفات كثيرة من جانب النشطاء في

العمل الأهلى، مما تضمنه مشروع قانون البرلمان (نوفمبر ٢٠١٦) من قيود على النشاط، واعتبار بعض المخالفات خاضعة للقانون الجنائى، والتوجه نحو تطبيق قانون الكسب غير المشروع (خاصة المسودة الأولى لمشروع القانون).. ثم في النهاية صدور القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ بعد تعديلات بسيطة.

٦- إذا كان العطاء والتطوع قد ارتبطا بشكل كبير بالعمل الخيري والحافز الدينى لفعل الخير، فإن النظرة الأمنية للجمعيات الخيرية التي يسيطر عليها الإخوان والتيارات السلفية، وإغلاق ما يقترب من ٢٠٠٠ منظمة، قد أدى أيضاً إلى تراجع المبادرات الأهلية وتخوفات المتطوعين.

ب- التراجع التدريجي في المبادرات الأهلية بعد يناير ٢٠١١:

إن تحويل هذه الظاهرة – أى انعكاس المناخ القيمي سلباً على التطوع والعمل الأهلى – إلى أرقام وبيانات محددة، من الصعب القيام به، في ضوء غياب بيانات دورية موثقة عن أعداد المتطوعين . ومن ثم اعتمدنا في هذا الرصد لملامح الظاهرة، على الملاحظات العامة من جهة، ومناقشات مع بعض قيادات العمل الأهلي من جهة أخرى .. وكانت أبرز النتائج أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعتمد على فريق عمل يتقاضى أجراً، لم تتأثر كثيراً بعزوف المواطنين، خصوصاً أن مواردها المالية ضخمة. ولكن الأخرى – الصغيرة والمتوسطة – تأثرت بشكل كبير من الإشكالية المزدوجة وهي "القصور في الموارد البشرية والموارد المادية".

ولكن قد يكون رجوعنا إلى أعداد المبادرات الأهلية التي تم تسجيلها بوزارة التضامن الاجتماعي، في إطار جمعيات ومؤسسات أهلية، هو مؤشر مهم نتعرف منه على قيمة المشاركة المجتمعية، والعمل التطوعي.. ماذا حدث؟*

إن الجدول التالي، يكشف عن هذه الظاهرة، **يوضح اتجاهاً عالياً لتسجيل جمعيات ومؤسسات أهلية** ، بعد يناير ٢٠١١ ولمدة ثلاثة أعوام ، ثم في السنوات الثلاث الأخيرة ٢٠١٣-٢٠١٦ حدث تراجع واضح في الإقبال المجتمعي للمشاركة التطوعية، نفسره بكل العوامل المذكورة سابقاً السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية[٢٦].

---

* **كل الشكر والتقدير للصديق والزميل د. عصام العدوي ، مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي، لتوفير بيانات للكاتبة، أسهمت في إعداد هذا العمل.**

جدول رقم (١٤) يوضح اتجاه تصاعد تسجيل جمعيات جديدة، ثم تراجع عدد الجمعيات الأهلية (٢٠١١ - ٢٠١٧)

السنة	عدد الجمعيات التي تم تسجيلها
٢٠١١	٣٠٦١
٢٠١٢	٢٩٧٢
٢٠١٣	٢١١٣
٢٠١٤	٩١٩
٢٠١٥	٣١١
٢٠١٦	١٣٨
٢٠١٧	٢٥

المصدر وزارة التضامن الاجتماعي (مارس ٢٠١٧)

لو تأملنا الجدول السابق ، سوف نصل إلى النتائج التالية :

١- إن العام الذي شهد أحداث الثورة (٢٠١١) قد شهد أعلى عدد تسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، في تاريخ مصر (٣٠٦١ جمعية)، وفي ظل نفس القانون الساري ... وهو مايعكس رغبة عالية في العمل التطوعي وإدراكاً لقيمة المشاركة المجتمعية ، ويعكس أيضاً آمالاً عريضة من جانب المجتمع للمساهمة في التغيير. ولكن من المهم هنا أن نتذكر ما أشرنا إليه من قبل، إنه للمرة الأولى في تاريخ الجمعيات الأهلية (ومنذ الربع الأول من القرن التاسع عشر) **يتم تسجيل أكثر من نصف هذه الجمعيات في محافظات الوجه القبلي**، ثم تأتي الإسكندرية والقاهرة بعد ذلك .. نتذكر أيضاً ما أشرنا إليه ، **أن حوالى ٦٠٪ من هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية المسجلة عام ٢٠١١، جاءت مخالفة لتوقعاتنا**، لأنها تنشط في العمل الخيري، وليس التنموي والحقوقي، وأن مزيداً من البحث يصل بنا إلى أنها **جمعيات إسلامية** (تابعة للإخوان والتيارات السلفية).

٢- في العامين التاليين، استمرت نفس المعدلات عالية، ففي ٢٠١٢ تم تسجيل ٢٩٧٢ جمعية أى حوالي ثلاثة آلاف، ثم في عام ٢٠١٣ كان تسجيل ٢١١٣ (أى بداية اتجاه تنازلى وليس تصاعدياً)

٣- في خلال السنوات الثلاث ٢٠١١ - ٢٠١٣ كانت هناك زيادة حوالي ٨١٤٦ في إجمالي عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية .. وهو ماأحدث طفرة في العدد الكلي.

٤- منذ عام ٢٠١٤ بدأنا نلحظ اتجاه انخفاض الإقبال المجتمعي على تسجيل جمعيات جديدة، تعبر عن قيمة التطوع، وعن قيمة المشاركة المجتمعية ، ففي ذلك العام انخفض عدد الجمعيات الجديدة إلى ٩١٩ فقط (أى أقل من نصف عدد الجمعيات التي تم تسجيلها في العام السابق ٢٠١٣)، مع الأخذ في الاعتبار تراجع "الاخوان المسلمين" عن تأسيس جمعيات.

٥- **وحين نصل إلى عام ٢٠١٥ ثم ٢٠١٦ يطالعنا رقم محدود للغاية هو ٣١١ ، ثم ١٣٨ فقط أي أقل من ربع عدد الجمعيات التي كانت بادرت بالتسجيل عام ٢٠١٤** ، والذي بدا لنا أنه عام بداية لاتجاه متسارع لا يرحب بالمبادرات الأهلية (ونتوقع ألا يزيد العدد في عام ٢٠١٧ على مائة على الأكثر؛حيث تم تسجيل ٢٥ جمعية فقط حتى نهاية يونيه ٢٠١٧).

إن التحليل السابق يحمل رسالة مهمة إلى الدولة والجهات المعنية، وهي رسالة تفوق أهمية الأثر السلبي " لمعركة التشريع" بين وزارة التضامن الاجتماعي والبرلمان الذى أعد مقترح قانون أمني للجمعيات والمؤسسات الأهلية .. الرسالة هذه تتضمن افتقاد الثقة بين الدولة من جانب والجمعيات والمؤسسات الأهلية من جانب آخر .. "والرسالة" تعلم كل الأطراف عن عزوف المجتمع عن المشاركة.. وهي تعبير أيضاً عن إشكالية التمويل وقصور القدرات البشرية ، وهي في النهاية تؤكد "تراجع قيمة التطوع وقيمة المشاركة في مصر".

ج – دلالة توزيع المبادرات التطوعية على المحافظات

وإذا كان إجمالي عدد الجمعيات الأهلية ، التي تم تأسيسها ككل خلال الفترة من ٢٠١١ حتى نهاية مارس ٢٠١٧، هو ٩٥٣٩ جمعية فإنه قد يكون من المهم التعرف على توزيعها الجغرافي وفقاً لمحافظات مصر .. هنا نتذكر أن خريطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر اتسمت دوماً، وفقا للبحوث والدراسات بأن هناك عدم توازن في توزيعها بين المحافظات بعضها البعض من جانب، وبين القاهرة والجيزة من جانب آخر (ذلك لصالح الأخيرة القاهرة والجيزة). بالإضافة إلى ذلك فإن إحدى سمات خريطة الجمعيات الأهلية في مصر،عدم التوازن بين خريطة

توزيع الفقر وبين الجمعيات وهو ما يخالف فرضية تجاوب المبادرات الأهلية مع احتياجات الفقراء والمهمشين.. وأخيراً فإن ملامح خريطة الجمعيات الأهلية، قد شهدت بشكل مستمر – عدم التوازن بين ظاهرة "التطوع الإرادي" وبين التوجه إلى المدن وإلى الريف(فهي تنخفض كثيراً في الأخيرة).

ماذا حدث في ظاهرة توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية منذ أحداث يناير ٢٠١١ ، حتى هذه اللحظة، وذلك من منظور التوزيع على محافظات مصر؟

١- **يوضح الجدول التالي أن القاهرة والجيزة شهدتا تأسيس حوالي ٢٠٩٠ جمعية** فقط على مدى ٦ سنوات، وهو عدد محدود للغاية إذا ماتم مقارنته بما قبل يناير ٢٠١١.

٢- **يوضح الجدول التالي أيضاً أن الست محافظات الأكثر فقراً في مصر ، في الوجه القبلي ، لم تحدث فيها طفرات للاهتمام بظاهرة الفقر** .. أسيوط مثلاً التي ترتفع فيها نسبة الفقراء إلى ٦١٪ من السكان ، ثم سوهاج ٦٠٪ (ثم الفيوم والمنيا وأسوان والأقصر وقنا ، وبني سويف)، كان أكبر عدد لتسجيل الجمعيات في محافظة بنى سويف (٤٤٩ جمعية على مدى ٦ سنوات)، والأقل في محافظة الفيوم (حيث تم تأسيس ٩٢ جمعية فقط أى حوالي ١٥ جمعية في المتوسط في كل عام).

والجدول التالي يتضمن المزيد من التفاصيل

جدول رقم (١٥) يوضح التوزيع الجغرافي للجمعيات الجديدة

٢٠١١- ٢٠١٦

اسم المديرية	عدد الجمعيات
الجمعيات المركزية	٦٧
أسوان	٣١٣
أسيوط	٢٩٠
الإسكندرية	٤٥٩
الإسماعيلية	٨٧
الأقصر	١٣٤
البحر الأحمر	٩٠
البحيرة	٧٧٢
الجيزة	١١٦٦

الدقهلية	٣٦٣
السويس	٣٣
الشرقية	٩٨٩
الغربية	٥٥١
الفيوم	٩٢
القاهرة	٩٢٩
القليوبية	٤٨٥
المنوفية	٤٧٠
المنيا	٢١٨
الوادي الجديد	٥٠
بني سويف	٤٤٩
بورسعيد	٥٠
جنوب سيناء	٣١
دمياط	١٨١
سوهاج	٢١٢
شمال سيناء	٤
كفر الشيخ	٣١٩
مرسى مطروح	٨٢
الإجمالي	٩٥٣٩

٣- شهدت بعض المحافظات في الوجه البحري ، تسجيل عدد كبير نسبياً من الجمعيات، بعد يناير ٢٠١١، وعلى مدى ست سنوات، منها الشرقية (٩٨٩)، الجيزة (١١٦٦) كفر الشيخ (٦٥٣) ثم محافظة المنوفية (٤٧٠).

٤- **في عام ٢٠١١ تم تسجيل أكبر عدد من الجمعيات الأهلية في بعض المحافظات منها محافظة الشرقية (٣٥٦) ، والغربية (٢٦١) والجيزة (٢٠٩)، وتم تسجيل ٢١٣ فقط في محافظة القاهرة** ، ١٣٨ في محافظة الإسكندرية .. وفي العام التالي للثورة (٢٠١٢) ارتفع

عدد تسجيل الجمعيات في محافظات الوجه القبلي (بني سويف ١٨٩٤ جمعية، المنيا ٨٦، الفيوم ٢٩، أسيوط ٧٣، أسوان) ... وهكذا اتجه عدد الجمعيات الجديدة التي تم تأسيسها في الوجه القبلي إلى التصاعد حتى عام ٢٠١٤، ثم اتجه العدد الإجمالى نحو الانخفاض في عامي ٢٠١٥،٢٠١٦

٥- **في عام ٢٠١٦ لم يتم تسجيل أى جمعية جديدة فى أسوان**، وفي أسيوط، والأقصر،والفيوم، والمنيا، وبني سويف، وسوهاج... وهي أكثر المحافظات فقراً ، وهي نفسها التي تزايد فيها عدد الجمعيات الجديدة في الأعوام التالية للثورة ، وعبرت في أغلبها عن التيار الإسلامي السياسي (الإخوان والتيارات السلفية).

الخلاصة أننا إذا كنا نركز في الجزء السابق على اتجاهات التطوع والمبادرات الأهلية في مصر، بعد ثورة يناير ٢٠١١، وحتى هذه اللحظة، فإن المؤشر الذي اعتمدنا عليه (وهو تسجيل جمعيات جديدة) ، يكشف عن تراجع ملحوظ في الإقبال على المشاركة المجتمعية.. **فالاتجاه العام ككل قد تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث التالية لأحداث يناير ٢٠١١، ثم بدأ الانخفاض تدريجياً ،حتى أن بعض المحافظات (وتم ذكرها) لم تشهد تسجيل جمعية واحدة.**

إن نتائج تحليلنا السابق بخصوص إشكالية التمويل، وتراجع الموارد المالية من ناحية وكذلك تراجع قيمة المشاركة المجتمعية والتطوع من خلال تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية جديدة من ناحية أخرى، ينبغي أن ننظر إليها بجدية في سياق التوجهات السياسية والأمنية والتشريعية، وكذلك في سياق الضغوط الاقتصادية المتتالية، فقد أثر كل ذلك سلباً على الخدمات المجتمعية وحالة السكان.. ويعكس ذلك ظاهرة مهمة شهدتها مصر بعد أحداث يناير ٢٠١١، وحتى عام ٢٠١٧، وهي ظاهرة تسير عكس كل التوقعات والآمال في مشاركة مجتمعية أكبر وأعمق، بعد ثورة يونية.

الفصل الخامس

الجمعيات الأهلية في مواجهة المخاطر

(٢٠١١ - ٢٠١٧)

الفصل الخامس
الجمعيات الأهلية في مواجهة المخاطر (٢٠١١ - ٢٠١٧)

إن هذا العمل الذي ركز في صفحاته السابقة على مرحلة محددة في التاريخ المصري (٢٠١١ – ٢٠١٧) تحيط بها الصعاب والأزمات لتصنع "سلسلة" من الإشكاليات والتحديات، بعضها كان له جذوره في مراحل سابقة، وبعضها الآخر ارتبط بلحظات عدم اليقين والشك في المستقبل.. هذه المرحلة التي بدأت بأحداث يناير ٢٠١١، أثرت بشكل كبير على أداء القطاع الأهلي، الذي لا يعمل "في فراغ" وإنما يتأثر بقوة بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي ينشط فيه، **وقد بدا ذلك لنا في عدة إشكاليات رئيسة، نوجزها على النحو التالي**:

١ – **توظيف العمل الأهلي (الخيري الرعائي) لتحقيق أهداف سياسية** والنموذج الأهم تمثل في نجاح جماعة الإخوان المسلمين في استقطاب التأييد السياسي – خاصة في محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً – لمساندتهم للوصول للحكم، ثم استقطابهم في أحداث الاعتصام والاحتجاج بعد نهاية "عام الإخوان".

٢ – **تعقد إشكالية التمويل** وتعدد الأطراف في الصراع على ساحة التمويل الخارجي، الدولة من جانب أرادت تحقيق مراقبة أكثر فعالية على الموارد الخارجية، والمنظمات الحقوقية التي تأثرت سلباً بإيقاف أو تجميد التمويل، ومنظمات أخرى تنموية شهدت محدودية التمويل، ومنظمات أجنبية نشطة في مصر تصادمت مع الحكومة، إلى جانب دخول القضاء طرفاً، وتراجع التمويل والعطاء المحلي، وتوتر العلاقات بين مصر وبعض الدول الكبرى التي مثلت أحد أطراف الصراع.

٣ – **استمرارية معركة التشريع الحاكم للجمعيات والمؤسسات الأهلية**، وصعوبات التوافق حول قانون بديل (للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)، خاصة في ضوء التوازن المطلوب بين اعتبارات الأمن القومي من جانب والمنظمات الطوعية من جانب آخر. وفي لحظات بدا فيها التوافق قائماً حول مشروع قانون وزارة التضامن الاجتماعي، وموافقة الحكومة عليه، ثم تقديمه للبرلمان المصري في الأول من نوفمبر ٢٠١٦. إلا أن معركة التشريع قد تطورت بشكل

أكثر تعقيداً، حين ناقش البرلمان مشروع قانون مختلف (بدا أنه قانون أمني) ووافق عليه البرلمان في جلسة واحدة. هنا تعددت أسباب وأطراف الصراع، لتصبح مع القاعدة العريضة للجمعيات الأهلية – وليس المنظمات الحقوقية فقط – والرأي العام، وبين البرلمان ووزارة التضامن الاجتماعي.. ثم تجميد المشروع برفض رئيس الجمهورية التصديق عليه، وإعادته إلى البرلمان.. وقد خرج القانون إلى النور أخيراً بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧، ومصاحب بتعديلات "خفيفة" لا تغير من مضمونه وتوجهاته (القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧).*

٤ – **تراجع المبادرات الأهلية، أصبح المحصلة الرئيسة لكل ذلك**، وتمثل ذلك بشكل رئيسي في اتجاه عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى التناقص، في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وبشكل غير مسبوق، ومن المتوقع أن يستمر هذا "العزوف" عن تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية لعدة سنوات قادمة.

٥ – **إذا أضفنا إلى ما سبق، اختلال منظومة القيم بشكل ملحوظ في الفترة ما بعد يناير ٢٠١١** إلى عام ٢٠١٧، فإن هذا يعني تراجع عدد المتطوعين، وتعميق أزمة قصور الشفافية والمكاشفة في المنظمات الأهلية، ويعني في جانب آخر استمرارية – بل وتعميق – غياب العمل الجماعي وروح الفريق، وضعف الإدارة الجماعية وقصور ممارسة الديمقراطية.. هذا **ومهم هنا الإشارة إلى أن هناك صعوبات كثيرة ترتبط بتقييم أداء القطاع الأهلي**، البعض منها مصدره المنظمات الأهلية ذاتها والبعض الآخر يرتبط بقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي.. الأخيرة تم بذل جهود كبيرة لتطويرها، إلا أنها تحتاج إلى أمرين أولهما إعادة تصنيف مجالات النشاط وتعريف كل منها بشكل دقيق على أساس علمي وثانيهما القاعدة تتضمن حوالي ١٨,٠٠٠ منظمة غير عاملة (أو غير نشطة) وأغلبها لم يستدل على مقار لها أو تقارير، وبالتالي فإن قاعدة البيانات في حاجة إلى التحديث، حتى يمكن أن تساعدنا في تقييم وضعية الجمعيات وأدائها. ومن ناحية أخرى فإن الجمعيات الأهلية ذاتها، لا تمارس التقييم لأدائها أو نوعية مخرجاتها، أو مدى تجاوبها مع الاحتياجات السكانية (إلا إذا كانت تحصل على تمويل خارجي ويصبح التقييم أحد بنود الاتفاق بين الطرف المانح والجمعية).

---

* بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧، أعلن رئيس البرلمان المصري والوفد المرافق له ، في زيارته لواشنطن أن "القانون رقم ٧٠ يحارب الارهاب"، ومع ذلك– وفقاً لقوله– هو ليس قرآناً ويمكن تعديله" وهو ما يوضح ببساطة أنه يرضخ لمطالب أعضاء الكونجرس الأمريكي، ويبدي مرونة عالية للتراجع، بينما هو في مصر لا يتجاوب مع من انتخبوه من المصريين، ولا يتحاور معهم!!

الخلاصة، إن تحديد قدرات القطاع الأهلي وإمكاناته في التأثير على المجتمع، والتفاعل مع الاحتياجات والمخاطر المتزايدة هو أمر صعب يحتاج إلى جهود ضخمة من الجماعة الأكاديمية من ناحية وأجهزة الدولة من ناحية أخرى، وبالطبع من القائمين على العمل الأهلي ذاته.

أولاً: المخاطر التي تعصف بالمجتمع المصري (٢٠١١ – ٢٠١٧)

أ – مفهوم المخاطر المجتمعية وتعقد أبعاده في مصر

لقد اكتسب مجال تحليل المخاطر Risk analysis أهمية كبيرة في الألفية الثالثة، وكان ذلك من منظور السعي إلى "**تحقيق الأمن الإنساني**"، وكذلك محصلة طرح ومناقشة "**مجتمع المخاطر العالمي**". ومن هذه الطروحات المهمة التي ترتبط بالواقع والمتغيرات المستجدة عالميّاً وإقليميّاً، بدا لنا عدة أمور مهمة، أبرزها:

- صعوبة حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغرافية معينة.
- شيوع مصطلح "تصدير المخاطر" والمخاطر العابرة للحدود.
- تفاقم المخاطر على المستويين القومي والمحلي وتهديدها الأمن الإنساني.
- التفاعل بين المخاطر التي مصدرها خارجي والأخرى الداخلية.
- إدارة المخاطر تسعى إلى التقليل من خسائرها أو التعامل مع آثارها، وفي بعض دول العالم المتقدمة تسعى إلى "تجنبها" وإلى محاولة استبعاد (أو التقليل) حدوثها[٢٧].

إن المخاطر هي كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على البشر، وعلى الممتلكات والأموال، ويؤثر سلباً على القدرة على تحقيق الأهداف.. والمخاطر إما أن تكون انعكاساً لأحداث سيئة وغير متوقعة، أو ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر.

وإذا كانت الأدبيات تتحدث عن عدة مصادر للمخاطر، منها المخاطر الطبيعية (مثل الزلازل والسيول والكوارث)، والمخاطر الناتجة عن نشاط إنساني أو من صنع البشر، فإننا في حالة تناولنا المخاطر الاجتماعية في مصر، **يهمنا تبيانها على الوجه التالي، لندرك تعقد الحالة المصرية، وضرورة التنبيه لها:**

- **مخاطر لها طبيعة سياسية** مثل الثورات والصراعات المسلحة بين عدة أطراف، والإرهاب،

والصراعات الدينية والطائفية والعرقية، والانشقاقات السياسية.

- **مخاطر لها طبيعة إنسانية طارئة** مثل الحوادث وانهيار المساكن وتدهور البنية الأساسية وحالة العشوائيات.
- **مخاطر صحية تهدد حياة البشر** وتتعلق بتدهور المنظومة الصحية، وتدني نوعية الأداء .. وغير ذلك.
- **مخاطر لها طبيعة اقتصادية** بعضها يرتبط بالسياسة الاقتصادية، وبعضها يرتبط بالأزمات المالية مثل التضخم وارتفاع الأسعار بشكل يفوق قدرات شرائح كثيرة من الطبقة المتوسطة والدنيا.

إذا دققنا في مصادر المخاطر - كما وردت في الأدبيات - سوف نجد بكل المؤشرات أن الحالة المصرية تجسد حالة واضحة لمخاطر سياسية كبرى نتيجة أحداث يناير وما لحقها من صراعات وانشقاقات سياسية واجتماعية، ودينية، والإرهاب، والمخاطر الاقتصادية، ومخاطر في العشوائيات، ومخاطر صحية، مما يستلزم سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، لها رؤية تتعامل بشكل متكامل مع هذه المخاطر.

هناك مخاطر أخرى، ارتبطت بالسابقة، وعمقت من الآثار السلبية، وتجعل من تضامن وشراكة القطاعات الثلاثة - الحكومة، القطاع الأهلي، القطاع الخاص - هي ضرورة قومية ملحة.. أبرزها:

١ – **أصبح الخطر "بداخلنا جميعاً"**، وهو ما نبهت إليه دراسات "سوسيولوجيا المخاطر"، حين نشعر بافتقاد الثقة في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات الاجتماعية، وحين يغيب الحوار والتسامح ويتنامى الشعور بعدم الأمان، وتهتز منظومة القيم.

٢ – **أنتجت تكنولوجيا الاتصال مخاطر جديدة، تضافرت مع أخرى، بحيث حدثت فجوة كبيرة بين الأجيال**، وحالة من الاغتراب الثقافي لدى الشباب والأطفال، ولم تعد الأسرة هي المسئولة الأولي عن التنشئة الاجتماعية.

٣ – **ضعف درجة التحصين من المخاطر، والتي طالت في المجتمع المصري**، فئات متنوعة اجتماعياً واقتصادياً، وامتدت إلى الطبقة المتوسطة، وتعقدت المخاطر "لتتجاوز "شبكة حماية الفقراء"،

وأصبحت هناك ضرورة إلى سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة لحماية الغالبية العظمى من السكان من الغلاء الفاحش وتدني الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع أسعارها، وحماية الطبقة المتوسطة.

٤ – **من أخطر ما يمكن أن نتحدث عنه من مخاطر - حالية - تعصف بالمجتمع المصري، مخاطر التهميش** الذي لا يرتبط بالدخل أو التعليم، ولكنه نوع من "الإقصاء" المباشر وغير المباشر لغالبية المصريين.. وهذا الاقصاء الذي نتحدث عنه، ناتج عن "شبه اغلاق" لقنوات التعبير السياسي والاقتصادي والاجتماعي (مثل الأحزاب السياسية ومنتديات الحوار والجمعيات الأهلية.. وغيرها)، والتشدد في المراقبة الأمنية، وتوجه التشريعات إلى حصار المؤسسات التطوعية. إلى جانب اتخاذ قرارات مهمة للغاية دون إشراك الرأي العام، أو تمهيده لهذه القرارات (قضية تيران وصنافير). وقد أدى ذلك إلى درجة عالية من "تهميش" المجتمع، وغلبة الصراعات والتوترات والانشقاقات داخل المجتمع.

٥ – **مخاطر العنف المتزايد، امتدت إلى فئات كثيرة**، من المدرسة إلى الجامعة إلى الأطفال إلى النساء في الأسرة المصرية، وبغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وامتد العنف اللفظي بين الأطراف جميعها من الشارع المصري إلى الإعلام الاجتماعي والفضائيات.

٦ – **مخاطر التفكيك الأسري وارتفاع نسبة الطلاق في مصر**، لتصل أخيراً إلى حوالي ٤٠٪ (أغلبها بين الشباب) وهي مخاطر تثير قلق وازعاج الجميع (عبر عنها رئيس الجمهورية مؤخراً في شهر مارس ٢٠١٧)، وأصبحنا أمام ظاهرة عامة تمتد إلى كل الفئات والشرائح، مما دفع إلى الحديث – على مستوى الرأي العام والخبراء – إلى ضرورة التدخل التشريعي للحد من الظاهرة.

٧ – **التطرف الديني والتشدد من ناحية والارهاب من ناحية أخرى** الذي وصل إلى حد "القتل على الهوية"، وتفجير الكنائس وغيرها، هو أمر لا يهدد الأمن القومي فقط وإنما يهدد الاستقرار المجتمعي وينزع الشعور بالأمان.

٨ - الطرح الرسمي والمجتمعي لضرورة تغيير الخطاب الديني، والذي مال بقوة تجاه التشدد والانغلاق، وتبادل تهم "التكفير" وازدراء الأديان، ولم يرتبط هذا الطرح بإجراءات محددة، تبشرنا بأننا في الطريق الصحيح لتغيير الخطاب الديني.

٨ – **إذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع مؤشرات الفقر**، والبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع

نسبة الأمية بين الإناث على وجه الخصوص، ومخاطر انتهاك الحقوق وعدم نفاذ القانون، والتسرب من التعليم، وغير ذلك، فإن خريطة المخاطر "تصبح أكثر حدة"

وإذا أردنا صياغة خريطة المخاطر بإيجاز، التي تعبر عن تحديات يواجهها المجتمع المصري عام ٢٠١٧، فإنه يمكننا في الخطوة التالية صياغة "ملامح" تدخلات الجمعيات والمؤسسات الأهلية للتخفيف من هذه المخاطر، والاستدلال على أدوارها.

خريطة المخاطر المجتمعية المتصاعدة

خريطة المخاطر في مصر عام ٢٠١٧
(مخاطر ترتبط بالبنية الرئيسية)

خريطة المخاطر المجتمعية المتصاعدة

التفكك الأسري	مخاطر يتعرض لها الأطفال	مخاطر الشباب	النساء
ارتفاع نسبة الطلاق	التسرب من التعليم	البطالة	ارتفاع نسبة المعيلات الفقيرات
الزواج العرفي	عمل الأطفال	الإدمان	العنف
زواج القاصرات	أطفال الشوارع	العنف غير المسبوق	التحرش الجنسي
الصراع بين الأجيال	الاستغلال الجنسي	غياب الحوار والتسامح	الحرمان من الأطفال
العنف داخل الأسرة	مخاطر الاتصال الاجتماعي	الانبهار بالنموذج الغربي وموجة الهجرة غير الشرعية	عدم المساواة
تراجع قيم رعاية الوالدين (المسنون)	ضعف أدوات وسياسات دمج المعاقين في المجتمع	التطرف ضعف الانتماء	الحرمان من الميراث التهميش السياسي والاجتماعي

توترات وانشقاقات

فقر معرفي

اختلال منظومة القيم وتراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية

ب - مؤشر القدرة الاستجابية للجمعيات الأهلية

1- **لقد كانت نشأة الجمعيات الأهلية، في القرن التاسع عشر، هي وليدة الاستجابة لاحتياجات ومخاطر مجتمعية، ومخاطر أدركتها المبادرات الأهلية والقائمون عليها في ذلك الوقت.** من ذلك أن النخبة أدركت – في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر – تفشي الجهل والفقر بين السكان، وتواجد إرساليات تبشيرية غربية دينية على أرض مصر، تهدد الهوية الدينية والقومية.. فكانت المبادرات الأهلية في القاهرة أولاً ثم في المحافظات، تهتم بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية للسكان، وتهتم باللغة العربية كلغة قومية سواء في التعليم أو المخاطبات الرسمية.. هذا بالإضافة إلى الحرص على الثقافة القومية والمعرفة، فكان تأسيس الجمعية الجغرافية، والجمعية التاريخية وغيرها. وحين أدركت المرأة المصرية – في ذلك الوقت – حالة القهر وعدم المساواة التي تتعرض لها، كانت نشأة مبادرات أهلية متتابعة – سواء صالونات ثقافية أو جمعيات – تستهدف مشاركة النساء في الحياة العامة، ثم المطالبة بحقوقها. وهذه الجمعيات النسائية تطورت إلى حد كبير في العقدين الأولين من القرن العشرين، في اتجاه إقرار حق المرأة في التعليم والعمل والصحة، وتغيير قانون الأحوال الشخصية، وحقها في المشاركة السياسية، وصحة الأمهات والأطفال.. وغير ذلك.

2- **كانت "القدرة الاستجابية" وهي مؤشر رئيس لقياس فعالية المبادرات الأهلية، مرتفعة إلى حد كبير**، صحيح أنها تأثرت سلباً بعد ثورة ١٩٥٢ والطبيعة الشمولية للنظام الحاكم، لكن الصحيح أيضاً أنها بدأت تتصاعد تدريجياً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وحتى عام ٢٠١١. الأكثر من ذلك أنه قد ثبت تاريخياً في الحالة المصرية، وفي بلاد أخرى، **أن القدرة الاستجابية للجمعيات الأهلية أعلي من الحكومة.. ولدينا عدة نماذج**: **أولها** أنه في بداية الثمانينيات من القرن العشرين تنبهت الجمعيات الأهلية – قبل الحكومة– إلى "بداية" زحف مخاطر ظاهرة أطفال الشوارع في مصر، فكان تأسيس أولى الجمعيات مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، على يد مجموعة من رجال الأعمال المصريين (وهي قرية الأمل)، ثم تتابع بعدها تأسيس مجموعة كبيرة من المنظمات الأهلية المعنية بالظاهرة.. ومن خلال ضغوطها وتواصلها مع الرأي العام بدأت الحكومة تستجيب وتتفاعل مع مخاطر هذه الظاهرة. **ثانيها** في التوقيت نفسه السابق تصاعد الاهتمام بظاهرة عمل الأطفال في مصر، خاصة أقل من ١٢ سنة، وشكلت هذه الجمعيات قوة ضغط كبيرة لتغيير قانون العمل وإنفاذ القواعد القانونية وحماية الأطفال من الأعمال التي تضر بصحتهم (خاصة في المناجم والرخام وغيرها).. كما نهج البعض الآخر نحو تعليم هؤلاء الأطفال المتسربين من التعليم،

وتوفير الرعاية الاجتماعية لأسرهم الفقيرة (٢٨).

3- إضافة إلي ما سبق، وهي نماذج مبكرة للقدرة الاستجابية للمخاطر الاجتماعية من جانب الجمعيات الأهلية، **تواجد في مصر نماذج رائدة أخرى، تعاظم دورها في الألفية الثالثة وطرحت أمامنا أمثلة حية لتفاعل العمل الأهلي مع المخاطر.. أبرزها ما يلي:**

- منظمات تستهدف محاربة الغلاء في الأسعار وجشع التجار.
- منظمات تستهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة للأطفال والشباب، وتتركز في أكثر هذه المناطق خطراً.
- منظمات تستهدف الدفاع عن الحق في الصحة، والدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي.
- منظمات تتركز في العشوائيات، وتعمل في عدة اتجاهات منها النظافة والبيئة والتثقيف والتدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل.
- منظمات تنبه الأسر والأطفال لمخاطر التعرض للإنترنت.
- منظمات للدفاع عن الحق في السكن.
- منظمات تستهدف تطوير نوعية التعليم والحد من العنف في المدارس.
- منظمات تعبر عن حقوق أصحاب المعاشات وتشكل قوة ضاغطة على الحكومة.
- منظمات سعت إلى توفير الغذاء للشرائح الأكثر فقراً (بنك الطعام) وتطورت منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن لتبني مصانعها، وتوفر ١٠ ملايين وجبة شهرياً للفقراء.

ما سبق نماذج من منظمات اقتحمت مجالات جديدة وتتفاعل مع مخاطر مستحدثة، **وإذا كانت الجمعيات الأهلية التي تتعامل مع الفقراء كانت هي الغالبة دائماً في منظومة العمل الأهلي في مصر (خاصة الجمعيات الخيرية القائمة على توفير دعم مباشر للفقراء)، فإن المستحدث للتعامل مع مخاطر الفقر، وتمكين النساء، خصوصاً المعيلات لأسر،** كان ومازال، مشروعات القروض الصغيرة والتأهيل والتدريب وتوفير فرص عمل للحد من الفقر.. وللأسف على الرغم من إدراكنا لتصاعد الاهتمام الحكومي والأهلي بهذه الآلية، وكذلك دور القطاع الخاص المستمد من المسئولية المجتمعية، فإنه لا تتوافر لدينا أرقام أو بيانات عن نطاق الانتشار، وعدد المستفيدين، وطبيعة المشروعات، كما لم نشهد شبكة تنموية ضخمة تضم كل الجمعيات والمؤسسات التي اهتمت بالقروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة.

يقودنا ما سبق إلى طرح السؤال الرئيسي عن استمرارية سمة "القدرات الاستجابية"

للمخاطر الاجتماعية في مصر، بعد أحداث يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧. ونتذكر في هذا السياق ما ذكرناه من قبل عن أمرين:

الأمر الأول هو تزايد عدد ونوعية الجمعيات الأهلية التي تأسست في الأعوام الثلاثة الأولى (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) وبشكل غير مسبوق ثم اتجاهها في السنوات الثلاث التالية إلى الانخفاض بشكل لافت للنظر (٢٠١٤– ٢٠١٥– ٢٠١٦) حتي أن ٢٥ جمعية فقط قد تأسست في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٧ (وقد نتوقع وصولها إلى ٥٠ فقط في نهاية ذلك العام).

الأمر الثاني: إن القدرة الاستجابية للمبادرات الأهلية، لم ترتفع للتجاوب مع مخاطر كثيرة لحقت بالمجتمع المصري في السنوات الست السابقة، ولم نلمح مثلاً تحالف منظمات قديمة أو جديدة لمواجهة العنف السائد بين الأطفال والشباب في المؤسسات التعليمية وفي الشارع المصري، أو منظمات تدرك أهمية التصدي للتفكك الأسري وتصاعد نسبة الطلاق، أو تتصدى بجدية وشمول لظاهرة العنف الأسري، أو تنشط ببرامج واضحة لاستهداف إرساء الحوار والتسامح والانتماء والمواطنة بين الأطفال والشباب على وجه الخصوص.. وهكذا مخاطر عديدة ومتنوعة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بدت للغالبية العظمي من المصريين واضحة، ولكن التدخلات الأهلية غير قائمة أو غير واضحة، لارتباطها بسياق سياسي واقتصادي شامل يشهد أزمات كبرى ويؤثر على فاعليتها.

إزاء ذلك، نذهب إلى أن القدرات الاستجابية للجمعيات الأهلية القائمة قد تراجعت، وعلى الجانب الآخر فإننا نشهد جموداً في إبداع مبادرات أهلية جديدة، تتعامل مع المخاطر.

إن "مرونة" الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي مقياس إضافي إلى جانب مؤشر القدرة الاستجابية – قد أصابها "الوهن" هي الأخرى.. فقد اعتاد كثير من الجمعيات الأهلية القائمة، أن تضيف نشاطاً مهماً وجديداً إلى نشاطها، أو توسع دائرة اهتمامها، حين تدرك مخاطر جديدة أو تلمس موضوعات تمتد إليها، وقد تراجع مع كل ذلك الابتكار والإبداع للوصول إلى الفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المرجوة.

إن ما سبق يعني مشاكل وتحديات أمام الجمعيات، وبعبارة أخرى مخاطر تواجهها لاستمرار نشاطها بفعالية، ويعني من جانب آخر إخفاق الدولة في توفير بيئة لعمل الجمعيات

والمؤسسات الأهلية.. ولنتذكر ما أشرنا إليه في بداية هذا العمل أن "الجمعيات القوية تتواجد في الدولة القوية".

وفيما يلي نطرح المخاطر التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الأهلية منذ أحداث يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧، وهي ناتجة عن الأحداث السياسية وعدم الاستقرار إلى جانب الضغوط والأزمات الاقتصادية المتتالية، وقد أثرت جميعها – ليس على القدرة الاستجابية للجمعيات فقط– وإنما توافر المرونة لها للتكيف مع متغيرات جديدة.

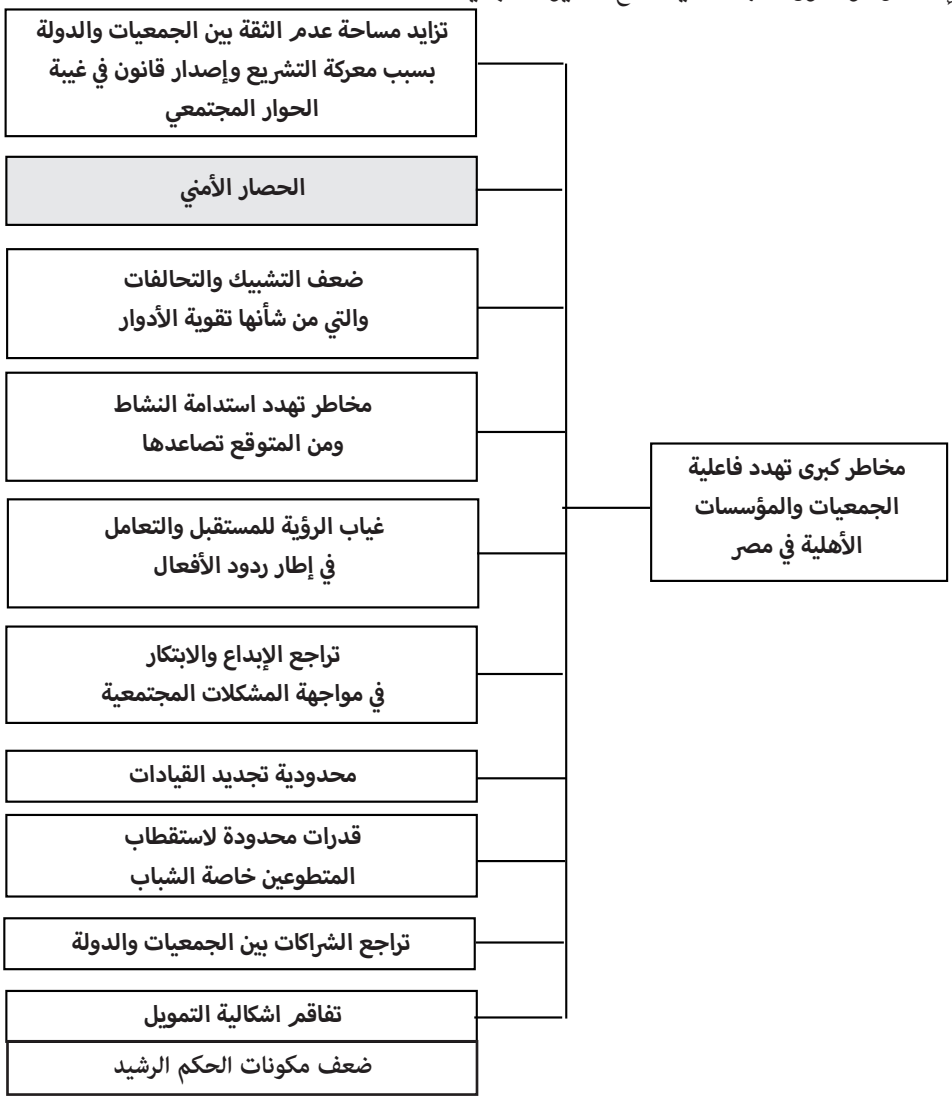

ثانياً: منظومة المؤشرات لاختبار فاعلية الجمعيات (٢٠١١ - ٢٠١٧)

إن المؤشرين السابقين، أي القدرة الاستجابية للمبادرات الأهلية وتوافر المرونة في أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، هما أهم مؤشرات اختبار الفاعلية للعمل التطوعي في أي مجتمع، وعلى مدار فترة زمنية. ولعل من المهم الإشارة بإيجاز – في هذا السياق – إلي تعريف الفاعلية، فهو مفهوم محوري في أدبيات التقييم من جانب، وفي مؤشرات قياس الأداء من جانب آخر.

أ – معنى الفاعلية وتحديد رأس المال الاجتماعي

إن الفاعلية تعني "مدى ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات مرغوب فيها ومخطط لها، تتفق مع أهداف المنظمات أو المؤسسات وذلك دون اهدار الوقت، أو الجهد أو إهدار المال، وبنوعية مرتفعة"، **ويعني ذلك ما يلي**:

- توافر قدرات "الرؤية" لوضع أهداف تتوافق مع الاحتياجات في سياق ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي معين.
- توافر قدرات التخطيط لاستهداف تغيير معين أو تحقيق أهداف محددة.
- ترشيد المال والجهد، وعدم إهدار الوقت، وهو قيمة في حد ذاته.
- مراعاة توفير نوعية متميزة من الخدمات للفئات المستهدفة.

وينقلنا ذلك إلى أن الإدارة الرشيدة، داخل الجمعيات الأهلية، وهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة أو المنفعة العامة، هي القادرة على الاستجابة للاحتياجات المتجددة للمجتمع، وهي أيضاً القادرة على توفير المرونة للمنظمة في تعاملها مع المتغيرات والمستجدات والمخاطر.

ومن ثم نحن حين أشرنا إلى مرحلة الصعاب في اللحظات الحالية في مصر، تبين لنا مدى تعقد المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والمخاطر التي تهدد فاعلية القطاع الأهلي من ناحية أخرى، كما بينا مدى الارتباط بين السياق ككل وبين مكوناته. نحن نتحدث عن **رأس المال الاجتماعي** الذي "أضحي مهدداً" في مصر في اللحظة الحالية وببساطة – ومن دون الدخول في تفاصيل – فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي هو يعكس مجمل الروابط الاجتماعية

والاقتصادية في المجتمع، وتضامنها وتفاعلها معاً، بهدف المساندة المتبادلة والنهوض بالمجتمع.. ويدخل ضمن هذا المفهوم المبادرات الطوعية الأهلية الرسمية، وغير الرسمية، والمسئولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص، والشبكات القائمة في مجتمع ما، والساعية إلى تحقيق النفع العام، والقدرة على استدامة المشاركة المجتمعية وإذا تضاءل رأس المال الاجتماعي، أو تراجع دوره – والمؤشرات تدل على ذلك – فإن هذا يعني أن المخاطر تتعمق وتصبح مثل كرة الثلج ويصعب السيطرة عليها.

نحن إزاء مجموعة من المؤشرات لقياس فاعلية الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، وتعاملها مع المخاطر المجتمعية، صحيح أننا ذكرنا أن كلّاً من القدرة الاستجابية، والمرونة، لدى هذه المنظمات الطوعية يتراجع، لكن الصحيح أيضاً أن نشير إلى مؤشرات أخرى قادرة على تقييم دور القطاع الأهلي وقدراته الاستجابية.. أو على الأقل تكون بالنسبة لكل منظمة أهلية، "استرشادية" تدفع إلى تبين أوجه القصور أو الثغرات في الأداء حتى نتعامل معها، أو أوجه القوة حتى يمكن تعظيمها(٢٩).

إن المقياس الذي نقترحه - وإن كان في صميم عملية التقييم- إلا أنه يتسم بالاستدامة الزمنية (وليس لحظة محددة ، مثل التقييم)، وهو يوفر معايير محددة نصل بها إلى "أحكام" وهذا القياس يعتمد بصفة أساسية على كل من:

- القدرات الاستجابية للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- والمرونة للتكيف مع المستجدات والمتغيرات.

ب – كيف يمكن قياس حالة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ككل، في مصر بعد مرور أكثر من ست سنوات على أحداث يناير ٢٠١١ ؟

١ - إن نتائج القياس الممتدة زمنياً - عبر هذه السنوات - والتي تتضمن القياس الكمي والكيفي، تقول لنا عدة حقائق أبرزها ما يلي:

- إن تزايد عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قد اتجه نحو الارتفاع في السنوات الثلاث الأولى بعد الثورة، وذلك من المنظور الكمي.
- أما عن المنظور الكيفي، ضمن هذا المقياس، فهو يكشف عن أن الغالبية جمعيات خيرية لها توجه إسلامي، وأسهمت في استقطاب قاعدة عريضة من الفقراء لاكتساب تأييدهم

لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية.

- محدودية الجمعيات التنموية التي تأسست خلال هذه الفترة وما بعدها، يقول لنا، من المنظور الكيفي أيضاً، أن هناك قصوراً في المشاركة التنموية المجتمعية.

٢ – كذلك فإن **نتائج القياس لحالة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر**، في السنوات الثلاث الأخيرة – خاصة أن القياس Measuring يتسم بالقدرة على المقارنة – أن هناك تراجعاً في عدد المبادرات الأهلية؛ حيث تتجه إلى الانخفاض سنوياً (حتى تصل إلي ٢٥ فقط في النصف الأول من عام٢٠١٧). وهو ما يسمح لنا بتأكيد "حالة التراجع" التي تشهدها الجمعيات.

٣ – إذا كان القياس له "**قدرة على التنبؤ**"، وهو إحدى سماته (بينما التقييم Evaluation يركز على الواقع)، فإننا ممكن أن نتنبأ في ضوء المؤشرات الكمية والكيفية السابقة، وفي ضوء حديثنا عن إشكالية التمويل وإشكالية التطوع، **إن القطاع الأهلي سوف يشهد حالة من التراجع أحياناً والجمود في أحيان أخري في السنوات القليلة المقبلة**. ويعزز ذلك صدور القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية من البرلمان المصري، وصدق عليه رئيس الجمهورية في ٢٥ مايو ٢٠١٧ (ويتضمن نفس القيود التي أشرنا إليها من قبل)، وتعارضه الغالبية.

٤ – يرتبط ذلك بأن **القياس يهتم بشكل موضوعي بالعوامل الوسيطة ويدخل ضمنها الثقافة والقيم والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية**. هذه العوامل الوسيطة أو "البيئة المهيئة لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، تكشف بإيجاز ما يلي:

- **إصدار القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧**، ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧، والذي يتضمن قيوداً كثيرة على العمل الأهلي، سبق وأن أشرنا إليها من قبل.
- **الغلاء والارتفاع الشديد بالأسعار** وعدم قدرة الدولة على ضبط الأسعار، وهو ما أثر سلباً على المواطنين في المجتمع المصري، وأضحت الأزمة الاقتصادية في محور الاهتمام، وبالطبع تراجع العمل التطوعي من جانب، وتراجع "عطاء" المواطن وتبرعاته للجمعيات.
- **تهديد الأمن القومي المصري**، وأحداث الإرهاب المتتالية، ارتبطت بقيود أمنية على المنظمات الحقوقية والنشطاء، وحالة من الترهيب الأمني وعدم الثقة بين الأطراف، وهو ما أدى إلى تجميد أنشطة كثيرة من المنظمات.
- **القيود على التمويل الأجنبي** الذي أدي في الفترة الأخيرة إلى التأثير سلباً على

العمل (خاصة المنظمات الحقوقية والتنموية) علماً بأن ممثلي الأمن في وزارة التضامن الاجتماعي، قد رفضوا مؤخراً ٢٠٠ طلب مقدم من الجمعيات الأهلية للموافقة على منح أجنبية (عام ٢٠١٧)، وتقدر هذه المنح بحوالي مليار جنيه.

- **البيئة السياسية ككل**، أضحت في السنوات الأخيرة، غير مشجعة وغير مواتية للمشاركة في العمل العام.

٥ - **من بين مؤشرات القياس المتوافق حولها، لاختبار فاعلية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قدرة المراقبة على الأداء وإنفاذ القانون وتحقق الشفافية**.. وبهذا الخصوص نشير إلى مجموعة من الملاحظات، وذلك على النحو التالي:

- **إن مراقبة الجهة الإدارية المعنية**، وهي هنا وزارة التضامن الاجتماعي، لا تتسم بفعالية تذكر، ويكفي الإشارة إلى أن تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية، كشفت عن حوالي ١٨,٠٠٠ منظمة غير قائمة في الواقع عام ٢٠١٦ (ليس لها مقار، ولا ترسل تقارير، ولم تخضع لأي تفتيش).
- **إن المراقبة على التمويل الأجنبي، وفقاً للقانون**، اهتمت بالمنظمات الحقوقية (أقل من ٢٠٠ منظمة)، وأغفلت آلاف الجمعيات الخيرية التي تنشط في الوجه القبلي على وجه الخصوص، وتتبع جماعة الإخوان والتيارات السلفية، وتتعاظم قدرات التمويل لديها.
- **إن المراقبة Monitoring**، تبدو في كثير من الأحيان عملية تفتيش "بيروقراطية" فيها قدر كبير من "التعسف"، يتسم بمحدوديته المهنية.
- **قصور إنفاذ القانون على كثير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية**، التي تفتقد الشفافية في الإعلان عن مصادر تمويلها وبنود الانفاق.

٦ - مؤشر آخر للقياس على درجة عالية من الأهمية، **يهتم بمدى التجاوب مع الاحتياجات المتغيرة للفئات المستفيدة، والتوجه نحو أولوياتهم. وهنا فإن الملاحظات التالية تفيدنا في التعرف على الواقع:**

- **إن اتساع مساحة الفقر والفقراء، لم ترتبط في السنوات الست الماضية بمنظمات قوية تنموية**، قادرة على تغيير الواقع، وباقترابات مبتكرة، تستجيب لاحتياجات الفئات المهمشة، كما ترتبط بتحالفات أو شبكات قوية متكاملة تستهدف الفقر.
- **نلمس منظمات كبرى جديدة، نجحت في استقطاب حجم كبير من التبرعات** - ضمن

أكبر خمس مؤسسات – لكنها استمرت في مسار خيري، لا يغير من الواقع كثيراً، ويعمق الفجوة بين "قطاع يملك وآخر لا يملك" من الجمعيات.

- **إن الغلاء الشديد وارتفاع الأسعار، لم يصاحبه نشاط منظمات حماية المستهلكين**، ولا "تحريك" المواطنين المتضررين من جشع التجار، لاتخاذ موقف واحد لمقاطعة التجار أو بعضهم الذين بالغوا في رفع الأسعار.
- **لم تتمكن المنظمات من تأسيس ائتلاف أو تحالف أو شبكة، لإعلان موقفها من بعض القوانين التي أضرت بنشاطها من جهة وبالفئات المستفيدة من جهة أخرى**.. من ذلك التعبير عن رأيها بموضوعية في قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ للجمعيات والمؤسسات الأهلية، أو التحالف من أجل الدفاع عن حقوق المرضى لتوفير الدواء وبأسعار مناسبة، وهي إحدى قضايا الرأي العام.
- من ضمن القضايا المهمة التي لم تتمكن الجمعيات والمؤسسات الأهلية من التصدي لها بقوة، وفي إطار السيولة المجتمعية التي شهدتها مصر، **قضية انفاذ القانون**، والضغط على الحكومة لإيقاف نزيف الفساد.
- **إن العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، و"القتل على الهوية"، كانت تستدعي تحالف الجمعيات الأهلية معاً، ذات التوجه الإسلامي والتوجه المسيحي، لإرساء المواطنة والحد من التوترات المجتمعية**.. إلا أننا لم نجد على وجه الدقة منظمات جذورية / قاعدية – وعلى مستوى المجتمعات المحلية – تقوم بجهود منظمة في هذا الاتجاه.
- **إن تغيير الخطاب الديني وإرساء خطاب مستنير، والذي تطالب به الدولة وقيادات مجتمعية وشخصيات عامة، لم نجد أي انعكاسات له على مستوى الجمعيات الأهلية**، بل استمرت الجمعيات – في الوجه القبلي على وجه الخصوص – تتبنى خطاباً دينياً "يُوَّجج" من الأزمات والاختلافات، حتى أصبحت بعض هذه الجمعيات أحد الفاعلين في "صناعة الكراهية" بين المسلمين والمسيحيين.
- **إن مؤشر الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة**، لم يرصد مبادرات أهلية قوية، في أكثر القرى والمناطق فقراً، تستهدف النهوض الشامل بهذه المجتمعات الفقيرة، والدعوات التي أطلقتها بعض الجمعيات الأهلية الكبرى مثل "اكفل قرية فقيرة" لا تزيد عن جمع

تبرعات "وبمنهج خيري" لمساعدة الفئات المستهدفة.

- **في الوقت الذي يشهد اتجاه النمو السكاني نحو التصاعد، في لحظات الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعيشها مصر، اتجهت المئات من الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية بقضية السكان، نحو التراجع أو الجمود..** فهذه الجمعيات التي كانت أكثر من ٢٠٠٠ جمعية نشطة في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، أضحت عام ٢٠١٧ حوالي ٣٠٠ جمعية فقط.
- **إن الشراكات** التي كانت قائمة قبل أحداث يناير ٢٠١١ بين الحكومة والجمعيات الأهلية، وكان من بينها الجمعيات النشطة في الصحة، قد تراجعت هي الأخرى في إطار الأزمات الاقتصادية الحالية في مصر سواء في الصحة أو التعليم، واستمرت في بعض مجالات الرعاية الاجتماعية.
- وإذا كان تنقصنا المعلومات عن الشراكات بين الحكومة والجمعيات الأهلية في اللحظة الحالية، **فإن الشراكات بين القطاع الخاص والعمل الأهلي في مصر - انطلاقاً من مبدأ المسئولية الاجتماعية قد تراجعت هي الأخرى**، واقتصرت على بعض المجالات (وكذلك بعض الشراكات)، وفي المناطق الأكثر احتياجاً.. كذلك فإن تطوير العشوائيات يستقطب الدعم المالي من جانب المؤسسات المالية الكبرى (يوفر البنك الأهلي المصري ٨٠٠ مليون جنيه سنوياً لتطوير العشوائيات والخدمات الصحية والتعليمية)، لكنه يدعم أولويات "**صندوق تحيا مصر**" بالدرجة الأولى.
- **هناك ثغرات كثيرة في أداء القطاع الأهلي**، في مجالات ارتبطت بمتغير الثقافة والقيم، من أبرزها العجز الشديد في دور المسنين، ويقابله – وفقاً لتصريح وزير التضامن الاجتماعي – كثافة دور الأيتام التي تعمل بجزء من طاقتها فقط، ومع ذلك تتجه إليها تبرعات المواطنين[٣٠].
- **المرونة والقدرة الاستجابية للجمعيات الأهلية، كانا يتطلب، توسيع أنشطة بعض الجمعيات الأهلية المعنية بالنساء أو الأطفال والأسرة،** لفتح أبواب جديدة تتفاعل مع قضية التفكك الأسري، خاصة أنشطة للحد من الطلاق، أو التدخل الاستشاري من جانب الإخصائيين لتوفير الرعاية الجيدة للأطفال، والحفاظ على حقوقهم إلا أن مثل هذه المجالات الجديدة والمهمة، والتي لا تتطلب تمويلاً ضخماً، لم تتجه إليها الغالبية العظمى من الجمعيات.

الخلاصة أن مؤشرات قياس فاعلية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأبرزها القدرة الاستجابية والمرونة، وما يرتبط بهما من مؤشرات الأداء، تقول لنا، إن هناك حالة من الجمود، وأحياناً تراجع ملحوظ - في أداء هذه المنظمات التطوعية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧.. ويتطلب التعامل مع "حالة الوهن" هذه، تدخلات مهمة من جانب الدولة لدعم وتشجيع هذه المنظمات وتعميق الشراكات معها من جانب، والنهوض الفوري بالمشاركة المجتمعية من جانب آخر.

جـ - إحصاءات موجزة للمخاطر التي تهدد مصر عام ٢٠١٧*

١. عدد المتعطلين عن العمل في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ حوالي ٣,٥ مليون متعطل بما يمثل ١٢٪ من قوة العمل.
٢. ٨٠٪ من المتعطلين من الشباب (١٥ - ٢٩ سنة).
٣. نسبة الأسر التي تعيلها أمرأة ١٤٪ ، أي ٣٣ مليون أسرة، عام ٢٠١٧.
٤. ٥٩٪ من النساء المعيلات لأسر من الأميات.
٥. مليون أمرأة مصرية تترك منزل الزوجية نتيجة عنف الزوج.
٦. استشهاد ٤٣٣ شخص في الحوادث الإرهابية عام ٢٠١٧، منهم ٣١٠ في جامع الروضة بالعريش.
٧. ٧٦٪ من العاملين بالقطاع الخاص ليس لديهم تأمين صحي و٦١٪ منهم ليس لديهم عقد قانوني.
٨. ارتفاع الدعم المقدم لأسر تكافل وتضامن من مايو ٢٠١٥ حتي مايو ٢٠١٧ ليبلغ ٧,٥ مليار جنيه لحوالي ١,٧ مليون أسرة (منهم ٧٢٪ في الصعيد).
٩. ٤٧٪ فقط نسبة الإناث المستفيدات بالتأمين الصحي و٥٥٪ من الذكور.
١٠. عدد سكان مصر في تعداد ٢٠١٧ (وهو التعداد رقم ١٤) هو ٩٤,٨ مليون نسمة ، داخل مصر.
١١. ٢٢ مليون الزيادة السكانية في مصر في آخر عشر سنوات. زادت نسبة السكان

* المصدر: مركز بصيرة ، القاهرة ٢٠١٧.

تحت خط الفقر بنحو ٢٢٪ في الـ ١٥ سنة الأخيرة، لتصل إلى ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥.

١٢. بلغ عدد الأطفال من دون سن العاشرة عام ٢٠١٧، ٢٣,٤ مليون نسمة ، مقابل ١٥,٨ مليون عام ٢٠٠٦، وهو ما يشير إلى ضغوط عبء الإعالة، وضغوط الخدمات الصحية والتعليمية.

١٣. ١٢٪ من إجمالي الفتيات المتسربات من التعليم في العمر ٦ – ٢٠ سنة ، كان هدفه الزواج.

١٤. ٤٨١ ألف فتاة (أو حوالي نصف مليون) لم يسبق لهن الزواج، وعمرهن ٣٥ سنة فأكثر.

١٥. عدد حوادث الطرق عام ٢٠١٦ هو ١٤,٦ ألف نتج عنها تلف ٢١ ألف مركبة، وإصابة ١٩ ألف ووفاة ٥ آلاف.

١٦. إجمالي عدد المطلقات في مصر عام ٢٠١٧، نحو ٤٦٠ ألف ، منهم ٢٥٨ ألف في الحضر و٢٠٢ ألف بالريف.

١٧. عدد المتسربين من التعليم قبل الجامعي ١,١ مليون من السكان في الفئة العمرية ٦ – ٢٠ عام ٢٠١٧.

١٨. ١٣ مليون طفل من دون سن الخامسة عام ٢٠١٧، وكان ٨ مليون عام ٢٠٠٦ ، بزيادة ٥٤٪.

١٩. ٥٦٪ فقط من الأسر المصرية تقيم بمسكن متصل بشبكة الصرف الصحي (٩١٪ حضر).

٢٠. ٤٤٪ نسبة المصريين الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي عام ٢٠١٧.

٢١. ٥٧٪ من الأسر المصرية دخلهم غير كافٍ ويواجهون صعوبات لتوفير احتياجاتهم.

٢٢. احتلت مصر المركز ٣٩ عالمياً في نسبة الأميين بين السكان عام ٢٠١٥، تبلغ النسبة في العمر ١٥ سنة فأكثر ٢٥٪.

٢٣. عدد أحكام طلاق الخلع ٤٤٠٩ حكم عام ٢٠١٦، ويمثل ٧٠٪ من أحكام الطلاق النهائية.

٢٤. القاهرة في المركز ١٧ من حيث عدد المدن الأكثر إزدحاماً في العالم (حوالي ١٦,٢ مليون نسمة).

٢٥. تلقى صندوق مكافحة الإدمان خلال الستة شهور الأولى من عام ٢٠١٧ ، حوالي ٣٧ ألف اتصال هاتفي لطلب تقديم الخدمة.

٢٦. ٦٨٪ نسبة الرافضين لزيادة أسعار الوقود والكهرباء بين من هم في أدنى مستوي اقتصادي، مقابل ٦٢٪ بين من هم في أعلى مستوى اقتصادي.

٢٧. ٣٠٪ من السكان اضطروا لخفض إنفاقهم على المواد الغذائية ، خلال الشهور التالية لرفع سعر الكهرباء والوقود.

٢٨. أكثر من مليون يمثل عدد النساء المستفيدات من التمويل متناهي الصغر أول عام ٢٠١٧، بأرصدة قدرها ٢,٥٥ مليار جنيه.

٢٩. عدد محاضر التهرب الجمركي ٢٤,٤ ألف عام ٢٠١٧ وذلك لبضائع بقيمة ٢,٥ مليار و٧٨٠ مليون جنيه.

٣٠. نسبة تدخين طلاب الثانوي العام والفني عام ٢٠١٧ حوالي ١٣٪ ، و٧٪ تعاطي مخدرات، و٨٪ كحوليات.

٣١. احتلت مصر المركز ١٣٤ من ١٣٨ دولة في مؤشر جودة التعليم الابتدائي، في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦ – ٢٠١٧.

٣٢. الكثافة السكانية للمناطق المأهولة بالسكان مثل القاهرة، ٥٠ ألف نسمة في الكيلو متر المربع.

٣٣. ٧٣٪ من النساء العاملات يتعرضن لعنف في مكان العمل.

٣٤. تعاني مصر من نقص الموارد المائية، يقدر بحوالي ١٣,٤ مليار متر مكعب سنوياً.

٣٥. تبلغ نسبة رضاء المصريين عن جودة الخدمة الصحية ٤٣٪ فقط عام ٢٠١٦.

٣٦. درجة رضا المصريين عن حياتهم ٤,٨ من مؤشر الرضا عن الحياة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦.

٣٧. احتلت مصر المركز ١٣٥ بين ١٨٨ دولة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٦، مقارنة بالمركز ١٣١ في العام السابق.

٣٨. معدل تضخم أسعار الطعام والشراب ٤٢٪ في فبراير ٢٠١٧، و٣٦٪ معدل تضخم أسعار الرعاية الصحية.

٣٩. يرى ٨٨٪ من الشباب أن التحديات الاقتصادية هي الأكبر في مصر ، مقابل ١,٨٪ فقط يرون تعزيز الديمقراطية.

٤٠. مصر المستورد الأول للقمح في العالم بحجم استيراد ١٠ ملايين طن.

٤١. مصر في المركز ١٠٨ بين ١٧٦ دولة في مؤشر الفساد لعام ٢٠١٦ مقارنة بترتيبها الـ ٨٨ عام ٢٠١٥.

٤٢. القاهرة في المركز الثاني عالمياً للمدن الأعلى تلوث.

٤٣. ينخرط نحو ١,٦ مليون طفل في عمل الأطفال بين العمر من ٥ سنوات إلى ١٧ سنة.

٤٤. احتلت مصر المركز ١١٢ في مؤشر العطاء للأعمال الخيرية عام ٢٠١٥، من بين ١٤٠ دولة.

مناقشة ختامية

"الخروج من النفق المظلم"

مناقشة ختامية

" الخروج من النفق المظلم"

بالفعل هو نفق مظلم" يحتاج إلى "إنارة"، وإلى نقاط من الضوء نستطيع بها تقوية وتمكين المبادرات الأهلية، والتي دائماً ما نردد أنها القطاع الثالث، أو ثالث أضلاع "مثلث" يقود عملية التنمية البشرية أي الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.. إلا أن الحديث على هذا النحو، يحتاج إلى قراءة نقدية للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، والتفاعلات القائمة والمحتملة، التي قد توفر فرصاً أفضل للجمعيات الأهلية.

- **لماذا نصل في نهاية هذا العمل إلى أن العمل الأهلي في مصر (٢٠١١-٢٠١٧) أصبح في نفق مظلم، يحتاج إلى إنارته؟**

١- لقد أكدنا عدة مرات من قبل، وفي الصفحات السابقة، أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، التي اعتدنا لسنوات أن نطلق عليها **منظمات المجتمع المدني، "كيان" لم يهبط علينا من الفضاء، وإنما هو ظاهرة ثقافية اجتماعية "بامتياز"..** ومن ثم إذا كانت البيئة السياسية والتشريعية والاقتصادية "مهيئة" لعمله، فهو ينشط، وإن كانت هذه البيئة تعاني من أزمات متشابكة ومعقدة، فإن هذا الكائن يصيبه " الوهن" أو المرض .. وقد أشرنا إلى الفوضى" التي عصفت بالمجتمع المصري بعد أحداث يناير ٢٠١١، والتغيرات السياسية المتتالية ، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبتها. إلا أن الأزمات تفاقمت حين تصاعد الإرهاب من ناحية وتمزقت القوى الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى، وتعرض المجتمع لانشقاقات كثيرة، **واهتز العمل الأهلي.. ثم بدأ يتراجع في ضوء غياب الثقة بين الأطراف**، وكان ذلك إلى جانب ضمور التدفق التمويلي وتجمد المنظمات الحقوقية. كذلك فإن التوترات السياسية بين مصر وبعض دول العالم- على إثر إغلاق منظمات أجنبية- ودخول أطراف جديدة حلبة الصراع أبرزها القضاء، وامتداد أجندة الأمن بشكل غير مسبوق، إلى العمل الأهلي، كان لها جميعاً المزيد من الانعكاسات السلبية على العمل الأهلي.

٢- **وإذا انتقلنا إلى معركة "التشريع " في ضوء ذلك**، فإن الجهود التي بذلتها وزارة التضامن الاجتماعي- على مدى ثلاثة أعوام- للتوافق حول تشريع جديد للجمعيات الأهلية، ثم

موافقة مجلس الوزراء على هذا التشريع ووصوله إلى البرلمان المصري (نوفمبر ٢٠١٦)، ثم مناقشة البرلمان قانون آخر مختلف تماماً، وهو قانون أمني" من الطراز الأول (كما أطلق عليه)، تمت الموافقة عليه، **وقد أبرز ذلك تهميش شبه تام للفئات المستهدفة وفي المواجهة المعارضة للقانون** .. هنا لم يصدق رئيس الجمهورية، وأعاده للبرلمان للمناقشة. ولكننا – على حد علمنا– وفي ضوء متابعتنا الدقيقة لملف الجمعيات والمؤسسات الأهلية، لم تحدث نقاشات موسعة أو حوارات مجتمعية ولم يصاحبه تعديلات أساسية. ثم وبشكل مفاجئ صدق رئيس الجمهورية في ٢٥ مايو ٢٠١٧ (أي بعد أربعة شهور).

وهذا القانون سوف يدفع - بلا شك - الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، إلى هذا "النفق المظلم"، حيث يتردد كل من يرغب في المشاركة المجتمعية، في العمل وفقاً لهذا القانون، حتى لا يقع تحت طائلة العقوبات المشددة التي وردت به، والخشية من سطوة ما أطلق عليه القانون "**الجهاز**" الذي سيرأسه وزير، وله حق فتح مكاتب فرعية في كل المحافظات، ويملك " الكلمة النهائية" في مراقبة تمويل الجمعيات الأهلية.

٣- **الدخول في النفق المظلم، تدلف إليه كثير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، تحت وطأة إشكالية التمويل من جانب وإشكالية استقطاب المتطوعين من جانب آخر**. وقد نطرح تبريراً واحداً للاثنين معا، **وهو تفاقم الضغوط الاقتصادية اليومية على غالبية المواطنين المصريين**، في ضوء ارتفاع أسعار كل السلع وكل الخدمات (بما فيها الصحة والدواء والتعليم) إلى أكثر من ٤٠٪، ومباشرة بعد تحرير سعر الصرف وتوقيع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي. **وفي ضوء ذلك تراجعت موارد التمويل الوطني التي تدعم العمل الخيري الرعائي، فيما عدا "النجوم العشرة" من الجمعيات والمؤسسات الأهلية-** حيث التفاوت الشديد بين فئات هذه الجمعيات (والماثل له في الوطن– الفجوة الواسعة بين الفقراء والأغنياء). واتجه الغالبية من المواطنين نحو إدارة حياتهم اليومية الصعبة، أو بحث الشباب عن فرص عمل توفر لهم الدخل .. ومن المؤكد أن صعوبات توفير التمويل الخارجي قد أسهمت في هذا الضغط (مليار و٢ مليون جنيه مصري تمويلات خارجية تم رفضها رسمياً عام ٢٠١٧).

٤- **النفق المظلم هذا الذي نتحدث عنه، وتدخل فيه غالبية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، أحد معالمه التي تحدثنا عنها تفصيلاً، ضعف القدرة الاستجابية لهذه المنظمات**

للاحتياجات المجتمعية المتجددة، وضعف مرونة الجمعيات في الاستجابة للمتغيرات الجديدة في المجتمع... أشرنا إلى قضايا كبرى ومخاطر تهدد المجتمع المصري، والمنظمات التطوعية عاجزة عن التعامل معها وحدها ودون مساندة الدولة التي تعاني هي الأخرى من ضغوط اقتصادية كبرى وتنشغل للبحث عن موارد لسد عجز الموازنة. أبرز هذه المخاطر التعامل مع قضية النمو السكاني وتنظيم الأسرة، والعمل في مجال الإرشاد الأسري للحد من ارتفاع نسبة الطلاق وتفكيك الأسرة، والتوعية والتثقيف للحد من العنف في المجتمع، وإيجاد فرص عمل حقيقية ودائمة للشباب، وتمكين النساء ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً .. وغير ذلك من المخاطر المجتمعية

٥- **إن التراجع في عدد الجمعيات الأهلية، المسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي، عبر السنوات الثلاث الأخيرة (حتى وصل إلى ٢٥ فقط في الستة شهور الأولى من عام ٢٠١٧)، يدق ناقوس الخطر أمام الجميع**، وينذر بتراجع حاد في المبادرات الأهلية الوطنية التي تستهدف الإسهام في عملية التنمية البشرية.. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الست سنوات الماضية شهدت تسجيل جمعيات أهلية ذات توجه خيري (وأغلبها إسلامية في الوجه القبلي الأكثر فقراً)، فإن ذلك يعني أن اختيار العمل الطوعي الأكثر بساطة ويسراً من العمل التنموي، الذي يحتاج لبعض الإبداع وبرامج خلاقة، يشكل المسار الرئيسي. وهو توجه يحمل في الوقت نفسه تخوفات – أكدنا عليها موضوعياً في هذا العمل – من سيطرة تيارات الإخوان والسلفيين على قاعدة عريضة من المجتمعات المحلية، تسهم في تكريس خطاب ديني طائفي مغلق.

٦- **لا يمكن إغفال أن تمرير قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، والذي أعده البرلمان، دون أي مناقشة أو تنظيم حوار مجتمعي حوله، قد عمق من منهج "تهميش المجتمع" وعدم احترام الرأي العام**، بحيث تعاظمت ظاهرة "العزوف" عن المشاركة الاجتماعية والسياسية إلى جانب اتساع الفجوة تدريجياً بين المجتمع وبين المؤسسات التشريعية (البرلمان) والحكومة.

- **ما العمل إذن في ضوء معالم هذا "المشهد القاتم" وفي ضوء ما هو متوافر ومتاح** ؟ هل ندعي ونبالغ ونقول إن تغيير القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ هو الحل ؟ كيف يمكن إنارة هذا النفق المظلم؟

في اعتقادى أن خريطة التحرك لتفعيل دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في التنمية البشرية، وفي ضوء المعطيات الحرجة السابقة، يمكن أن تكون على النحو التالي:

١- **اقتران عملية توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وفقاً لقانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، بتحديث بيانات هذه المنظمات، ووضع نظام جديد لتطبيقها وفقاً للاتجاهات العالمية الحديثة.** ويعني ذلك تواجد ١٢ فئة فقط للتصنيف وهي التنمية الاقتصادية، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، الثقافة، الفنون، الرعاية الاجتماعية، الدعوة والتربية الدينية، الإسكان .. وغيرها مما ورد في الدليل الاسترشادي العالمي للتصنيف، وإذا كان هناك تعدد في مجالات النشاط – والتي يجب التعريف بها بدقة– مهم التأكيد على النشاط الغالب للجمعية، والتعريف بمفهوم كل فئة.

٢- **مهم للجهة الإدارية المعنية، وهى هنا وزارة التضامن الاجتماعي، الحرص على توفير بيانات دقيقة عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية خاصة ما تعلق بمقار النشاط ومجالات الاهتمام والموارد المتوافرة.** ومهم الحرص على إنفاذ القانون، بشكل غير تعسفي، وإلا يصبح أمامنا "عائق" لتوفير البيانات ذات المصداقية للرأي العام من جهة، وتغيب القدرة على تقييم أداء الجمعيات من جهة أخرى.

٣- **تأسيس مركز فني داخل وزارة التضامن الاجتماعي، يهتم بتطوير قدرات العاملين بالوزارة، لأداء عملهم بشكل أفضل وتفهم القانون والانطلاق من تقديرهم للعمل التطوعي والرغبة المشتركة في تطويره** . كذلك فإن نفس المركز المقترح، يستطيع أن يتوجه للمتطوعين والعاملين في الجمعيات الأهلية بالتدريب وتوفير الكتيبات المعرفية، والاتجاهات العالمية الحديثة التي تزخر بالإبدا ع والابتكار، لفتح أبواب النشاط والإبدا ع والابتكار، في العمل الطوعي الذي اختاروه بأنفسهم .

٤- **تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية في اتجاه تحقيق نوعية أداء مرتفعة وابتكار مشروعات مختلفة - وليست متطابقة متماثلة كما يحدث حالياً - لتحقيق النفع العام .. وهنا لا بد من وضع معايير** – من جانب الدولة لتقييم الأداء والبرامج الأكثر إبداعاً – ويتم سنوياً في ضوء اختيار أفضل عشر جمعيات مثلاً . وننبه إلى أنه يمكن لهذه المعايير أن تتواجد وتنطلق في المجتمعات المحلية الفقيرة، لان معايير التقييم تذهب إلى فكرة البرنامج وأهدافه، ومدى الاحتياج للمشروعات والبرامج، وتوافقه مع أولويات احتياجات المجتمع المحلي، والنزاهة والشفافية في الأداء، والنوعية، ومدى رضاء الفئات المستهدفة .. وكل ذلك بغض النظر عن حجم الخدمات، أو الملايين التي تنفقها الجمعيات، أو معرفة

المجتمع ككل بها، كما هو الحال في "النجوم العشرة" من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٥- **مطلوب تفعيل بعض مواد القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ بكل دقة**، فإذا كان القانون هذا في بند ٤ المادة الأولى، يتحدث عن الجمعية ذات النفع العام باعتبارها "أي جمعية تهدف إلى تحقيق منفعة عامة عند تأسيسها أو بعد تأسيسها، ويكون نشاطها موجهاً لخدمة المجتمع". فإننا نقول إن غالبية الجمعيات الأهلية تستهدف "تنمية المجتمع" (وفقاً للبند (١) في المادة الأولى)، ومن ثم من الضروري **توفير معايير واضحة في اللائحة التنفيذية، تحدد التمتع بصفة النفع العام**، والتي تمتلك امتيازات وفقاً للقانون (المواد ٩٤، ٥٢) لا تتمتع بها الجمعيات الأخرى.

٦- إن خريطة التحرك لتفعيل دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المرحلة المقبلة، وكما ذكرت سابقاً في ضوء المعطيات القائمة، ومنها إصدار القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، تتضمن **ضرورة التنسيق بين الأجهزة الحكومية من جانب، وبينها وبين الجمعيات الأهلية التي تحصل على تمويل خارجي أو تمويل محلي**. إن أي تضارب في اختصاصات هذه الأجهزة أو في تنفيذ مهامها (وفقاً للمادة ٧٠ في قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧) وبأسلوب أمني أو تعسفي، سوف يثير الكثيرمن التوترات وأمام الجمعيات التي تسعى إلى تحقيق منفعة للمجتمع.

٧- **وإذا كان القانون المذكور، رقم ٧٠، قد خصص الباب الثامن للحديث عن القواعد الحاكمة للاتحاد العام والاتحادات الإقليمية**، فمن المهم الإشارة إلى أن مصر هي تقريباً البلد العربي الوحيد (وعلى مستوى العالم) الذي مازال يتحدث عن "صيغة الاتحادات". ومن ثم يبدو **أنه من الضروري إنفاذ بنود القانون، أملاً في تحقيق منفعة عامة**.. من ذلك ما نص عليه البند (ب) "إنشاء قاعدة بيانات له، تدرج فيها الجمعيات داخل المحافظة ويتم تحديثها سنوياً".. وهنا نطرح التساؤل عن مدى التنسيق بين الاتحاد ووزارة التضامن الاجتماعي، وما مسئولية كل طرف؟ وهل هناك اختلاف بين الجهتين؟.. كذلك مهم في السياق نفسه تفعيل البند ج في المادة ٨، التي تحدد أحد اختصاصات الاتحاد العام للجمعيات في "رفع كفاءة العاملين والمتطوعين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية ووضع خطط للتدريب والتأهيل.. وتقديم الدعم الفني والقانوني للجمعيات".. وغير ذلك لإنشاء "مشروعات رائدة".. **هنا من حق الرأي العام أن يعرف ماذا فعل في الواقع؟ وما هذه**

المشروعات الرائدة؟ وماذا عن برامج التدريب ورفع الكفاءة؟ بإيجاز مطلوب إنفاذ بنود القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، بعيداً عن "الشعارات والعموميات"، وإبراز مدي الجدية وتحقيق الصالح العام، وهو ما يمكن أن تتكفل به اللائحة التنفيذية للقانون والتي لم تصدر بعد (نوفمبر ٢٠١٧).

٨- إن الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر غالباً ما يتم طرحها في الأدبيات وفي الخطاب السياسي، أنها آلية للإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكننا نغفل أنها أيضاً أحد العناصر المعقدة في إطار هذا الإصلاح، **وهي تتأثر سلباً وإيجاباً بإجراءات وتوجهات الإصلاح أو إحداث التغيير. ومن ثم فإن أحد فرص الخروج مما أسميته "النفق المظلم"، هو توفير مساحة أكبر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، في صنع السياسات العامة Public Polices.** ففي إطار نفس المعطيات التي تحدثنا عنها، ونفس القانون الذي صدر في غيبة الفئات المستهدفة (وهي هنا الجمعيات والمؤسسات الأهلية)، يصبح من المهم توسيع فرص الحوار بين الجمعيات وصانعي السياسات العامة، في قضايا قومية، توافرت للجمعيات والمؤسسات الأهلية خبرات متراكمة بخصوصها.. نشير إلى: مشروعات مكافحة الفقر، و"برنامج تكافل وتضامن" الذي تتبناه الدولة، وقضايا الأسر المفككة والطلاق والأطفال، والبيئة، وحقوق المرأة، والحق في الصحة، والتعليم.. وغير ذلك من مجالات تتصدى الحكومة لها، أو يناقشها البرلمان. **الخروج من النفق يتطلب توسيع مشاركة الجمعيات في صنع القرارات والسياسة العامة، والاعتراف - من جانب الدولة - بخبرات هذه الجمعيات وحقها في المشاركة والتدفق الحر للمعلومات.**

٩- **يبقى باب "الشراكة" مفتوحاً وواسعاً، لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المخاطر والتحديات، التي واجهها المجتمع المصري من عام ٢٠١١ وحتي عام ٢٠١٧.** إن الشراكة الحقيقية، قادرة على ضخ الدماء من جديد في القطاع الأهلي، وتحفيزه لمساندة الحكومة والقطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية البشرية. إن الشراكة تعني في مفهومها العلمي "توافق طرفين أو أكثر على أهداف محددة، مخطط لها، وتتوزع فيها المسئوليات بين هذه الأطراف وخلال فترة زمنية محددة، مع إدراك أنها – أي الشراكة – ليست "عملية مقاولة" وإسناد عمل مؤقت، ولكنها عملية طويلة المدى قائمة على المشاركة في كل الخطوات، وقائمة على المساءلة والشفافية والنزاهة".

وبإيجاز يمكن القول: **إن الشراكة هي توظيف المزايا النسبية التي يمتلكها كل طرف، لكي يمكن في النهاية تعظيم المنفعة.** يستلزم ذلك أن الدولة بكل أجهزتها، تعلن خططها وبرامجها واحتياجاتها – لمدة خمس سنوات مثلاً – واستناداً على معايير معلنة (وخبرة المملكة المغربية ممتازة بهذا الخصوص)، يمكن من خلالها فقط اختيار الجمعيات الشريكة، والبدء في طريق توزيع المسئوليات.

إن التوصيات أو المقترحات السابقة تتحرك في إطار معطيات السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ الذي صدر بالفعل - بما له وما عليه - ومع ذلك فإن الإرادة السياسية تستطيع تحريك "المياه الراكدة" وإعادة الحيوية للقطاع الأهلي في مصر .. وهو قطاع له عمق تاريخي يعود لأكثر من ١٤٠ عاماً، ويمتلك خبرات متراكمة، قدمت كل مساندة للملايين من المصريين .. هل يمكن أن نجدد الأمل فيه عام ٢٠١٨؟

المراجـــع

١. د. أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة (ديسمبر ٢٠١٥).

٢. راجع ملحق إصدارت أماني قنديل.

٣. من الإصدارات الحديثة، راجع:

أماني قنديل، وليد الجزار، تصميم البرامج الاجتماعية وقياس مؤشراتها، المكتب التفنيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين: ٢٠١٧).

٤. راجع تاريخ تأسيس الجمعيات الأهلية في مصر، منذ القرن التاسع عشر في : أماني قنديل، د. سارة بن نفيس، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة: ١٩٨٩).

٥. راجع علي سبيل المثال السيد يسين، في "أماني قنديل (محرر وباحث رئيسي)، موسوعة المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة ٢٠٠٧).

٦. د. عبد الله خليل، الدليل التشريعي للجمعيات والمؤسسات الأهلية في المنطقة العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة : ٢٠٠٦).

٧. د. أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة: ٢٠٠١).

٨. البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي (القاهرة: ٢٠١٦).

٩. د. أماني قنديل، قراءة نقدية في أدبيات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١١).

١٠. د. أماني قنديل، استراتيجيات جديدة للجمعيات الأهلية بعد ثورة يناير ٢٠١١، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة (يونيو ٢٠١١).

١١. تحليل البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١١ – ٢٠١٣.

١٢. د. أماني قنديل، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، دراسة نقابة الأطباء، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٣. المرجع نفسه، ص ص ٢٢ – ٢٦.

14. Amany Kandil, Nonprofit Organizations in Egypt, Johns Hopkins, University Publications, Baltimore (1997).

١٥. البيانات الرسمية المتاحة من جانب قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي، (القاهرة: ٢٠١٦).

١٦. راجع إصدارنا السابق عن مؤشرات تقييم الجمعيات والمؤسسات الأهلية: أماني قنديل (باحث رئيسي ومحرر)، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠١٠) ص ص ٢٣ – ٣٠.

١٧. لمزيد من التفاصيل راجع: د. أماني قنديل وآخرون، التطوع والمتطوعون في المنطقة العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠١١).

١٨. د. أماني قنديل، ، د. سارة بن نفيس، م. س. ذ.

١٩. د. أماني قنديل وآخرون، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة : ٢٠٠٦) ص ص ٥٠ – ٦٠.

٢٠. الشبكة الدولية للمعلومات، وتقارير عن المؤسسات الأجنبية عام ٢٠١٣.

٢١. "ميثاق الشرف الأخلاقي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة ١٩٩٧)، و"إعلان الشفافية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (بيروت : ٢٠٠٢).

٢٢. بخصوص المعايير الاسترشادية لقوانين المنظمات غير الربحية، راجع : عبد الله خليل، م.س.ذ.

٢٣. أماني قنديل، باحث رئيس ومحرر، تقييم منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠٠٨).

٢٤. أماني قنديل، مؤشرات الفاعلية..، م.س.ذ. ص ص ١٩ – ٢١.

٢٥. بيانات وزارة التضامن الاجتماعي عن التمويل الأجنبي ٢٠١٤ – ٢٠١٦ (القاهرة، مارس ٢٠١٦).

٢٦. تحليل بيانات رسمية مقارنة عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تم تسجيلها خلال الفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٧، وزارة التضامن الاجتماعي، (القاهرة: مارس ٢٠١٧).

٢٧. د. أماني قنديل، "قدرات المجتمع المدني للتعامل مع المخاطر"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الأسرة العربية، جامعة الدول العربية، (شرم الشيخ: ٢٠١٦).

٢٨. راجع الدور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر وقدراتها الاستجابية في أماني قنديل المجتمع المدني والدولة في مصر، دار المحروسة للنشر (القاهرة: ٢٠٠٦).

٢٩. راجع بخصوص التقييم والقياس، أماني قنديل محرر وباحث رئيسي، مؤشرات قياس فاعلية المجتمع المدني، م. س. د. ص ص ١٩ – ٢٦.

٣٠. تصريح وزيرة التضامن الاجتماعي في مؤتمر المسئولية الاجتماعية، المصري اليوم (القاهرة: ١٥ مايو ٢٠١٧).

ملحق رقم (١)
أهم إصدارات الكاتبة

١. د. أماني قنديل، د. وليد الجزار، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠١٦).
٢. د. أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠١٥).
٣. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠١٣).
٤. د. أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية ما بين الواقع والأدبيات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١١).
٥. د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر. مؤشرات قياس فاعلية المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٠).
٦. د. أماني قنديل، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، مكتب وزراء الشئون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠١٠).
٧. د. أماني قنديل، المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مصر، المجلس القومي للمرأة (القاهرة: ٢٠٠٩).
٨. د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨).
٩. د. أماني قنديل، مجموعة كتيبات بناء القدرات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠٠٨).
١٠. د. أماني قنديل، الشراكة ومسئوليات الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية، المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠٠٨).
١١. د. أماني قنديل، الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٧).
١٢. د. أماني قنديل، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (القاهرة: ٢٠٠٧).
١٣. د. أماني قنديل، تقييم أداء المنظمات الحقوقية في المراقبة الانتخابية في مصر، (القاهرة:

.(٢٠٠٦)

١٤. د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة: ٢٠٠٢).

١٥. د. أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠١).

١٦. د. أماني قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٧. د. أماني قنديل، مشروع قانون الجمعيات الأهلية المصري في السياق العربي والدولي، جماعة تنمية الديمقراطية، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٨. د. أماني قنديل، قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ١٩٩٧).

١٩. د. أماني قنديل، المجتمع المدني في المنطقة العربية، (القاهرة: ١٩٩٤) باللغتين العربية والإنجليزية.

٢٠. د. أماني قنديل، سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٢).

٢١. د. أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي في التقارير السنوية التالية (إصدارات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة):

- دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر (٢٠٠٣).
- دور المنظمات الأهلية العربية، تمكين المرأة (٢٠٠٤).
- دور المنظمات الأهلية العربية في بناء الشراكة (٢٠٠٥).
- الشباب في منظومة المجتمع المدني العربي (٢٠٠٦).
- الأطفال والمجتمع المدني العربي (٢٠٠٧).
- قضايا البيئة (٢٠٠٨).
- المسئولية المجتمعية والمنظمات الأهلية (٢٠٠٩).
- حالة التطوع والمتطوعين (٢٠١٠).
- المنظمات الأهلية العربية في مواجهة المخاطر (٢٠١١).
- المنظمات الأهلية العربية والتنوير والإبداع (٢٠١٣).
- دور المنظمات الأهلية العربية في قضايا الصحة (٢٠١٤).

ملحق رقم (٢)
الجداول المتضمنة في الدراسة

- جدول (١) تطور بنية الجمعيات الأهلية في مصر.
- جدول (٢) يوضح هيمنة التيار الإسلامي على بعض مجالس النقابات المهنية.
- جدول (٣) جدول يوضح الجمعيات والمؤسسات الأهلية النشطة وغير النشطة في مصر (٢٠١٦).
- جدول (٤) خريطة توزيع الفقر في مصر عام ٢٠١٥.
- جدول (٥) نصيب المحافظات الأكثر فقراً من الجمعيات الخيرية الإسلامية.
- جدول (٦) وزن الجمعيات الخيرية الدينية في القاهرة وبعض محافظات الوجه البحري.
- جدول (٧) يوضح اتجاه التصويت لرئاسة الجمهورية ما بين د. محمد مرسي، د. أحمد شفيق في المحافظات الأكثر فقراً.
- جدول (٨) اتجاهات التصويت في القاهرة وبعض محافظات الوجه البحري.
- جدول (٩) يوضح الحلقات الحوارية والنقاشية حول مشروع قانون وزارة التضامن الاجتماعي.
- جدول (١٠) عدد الجمعيات والجهات المانحة (٢٠١٦).
- جدول (١١) التوزيع الجغرافي للمنح الأجنبية على الجمعيات الأهلية في مصر (٢٠١٣ – ٢٠١٦).
- جدول (١٢) توزيع التمويل الأجنبي وعدد المنح والجمعيات المستفيدة وفقاً للمحافظات.
- جدول (١٣) مجالات التمويل الأجنبي والدعم (٢٠١٣ – ٢٠١٦).
- جدول (١٤) جدول يوضح تصاعد ثم انخفاض عدد الجمعيات المسجلة (٢٠١١ – ٢٠١٧).
- جدول (١٥) التوزيع الجغرافي للجمعيات الحديثة المسجلة في الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٦).
- جدول (١٦) بيان إحصائي يوجز حجم المخاطر الاجتماعية في مصر.